



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ذي قار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

المباحث النحويّة في مُقدمات المُصنّفات اللغويّة " حَتى نِهايّة القرن الحادي عَشر "

رسالة تقدمت بها الطالبة (شيماء صالح إبراهيم الموسوي) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار / قسم اللغة العربية ، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

بإشراف :

أ.م.د : رافد مطشر السعيدان

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

"صدق الله العظيم"

﴿سورة المجادلة : ١١﴾

﴿إقرار المشرف﴾

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (المباحث النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر) التي تقدمت بها الطالبة (شيماء صالح إبراهيم) قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار/ قسم اللغة العربية .

التوقيع :

الأستاذ المشرف

أ.م.د: رافد مطشر السعيدان

وبناء على التوصيات المقترحة أشرح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

أ.م.د: قصي إبراهيم الحصونة

- الإهداء -

أتشرف بإهداء هذا البحث إلى من :

- قال : من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى يرجع : نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) .

- حبه عنوان صحيفة المؤمن : الإمام علي (عليه السلام) .

- الواحة القدسية الهاشمية زهراء المقدسين سيدتي ومولاتي : فاطمة الزهراء (عليها السلام) .

- احمل أسمك بكل عنفوان وفخر : أبي العزيز .

- علمتي الصمود مهما تبدلت الظروف : أمي الغالية .

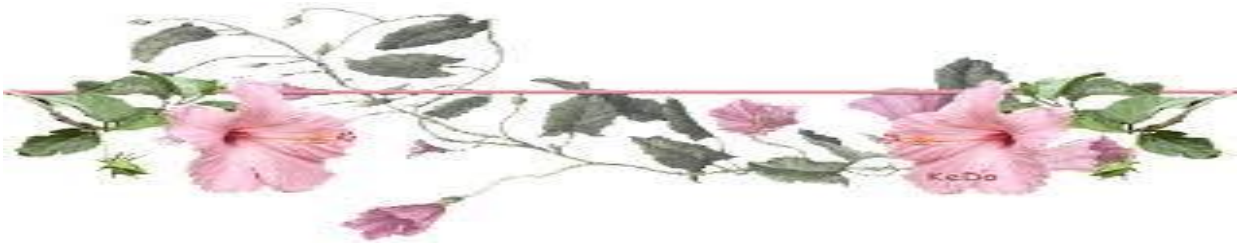
- يسانداني ويحاولان تيسير الطريق لي رفيقا دربي : أخويَّ العزيزين .

- هما ريحانتا حياتي : أختيَّ الغاليتين .

- جميع من أسهم في هذا البحث وإن بكلمة .

لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحثة



- كلمة شكر -

الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع.

ولأسرتي جميعاً الشكر خالص.

ومن ثمَّ أقدم شكري وامتناني إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة ، وأخص بالتقدير والشكر :

الدكتور : رافد مطشر السعيدان لتوليّه بحثي وأشرافه عليه ، ووقوفه إلى جانبي في ظل الطريق. وفقه الله

ورئيس قسم اللغة العربية الدكتور: قصي إبراهيم الحصونة الذي مد لي يد العون و المساعدة ، وحاول معي إتمام هذا البحث جاهداً ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وإلى جميع من أسهم في هذا العمل.

الباحثة



فهرست المحتويات

المحتوى	الصفحة
عنوان الرسالة	
الآية الكريمة	
إقرار المشرف	
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
فهرست المحتويات	
المقدمة ----- أ - ز	
التمهيد : مداخل أولية ----- ١٦-١	
التأليف اللغوي البدايات والتطور -----	
حركة التدوين والتأليف ----- ٢-١	
بواكير التأليف في المصنفات اللغوية ----- ١٢-٢	
المقدمات في المصنفات اللغوية ----- ١٦-١٣	
الخصائص : ----- ١٥-١٤	
الأهمية : ----- ١٦-١٥	
الفصل الأول : الأصول النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر : ----- ١٧-	
توطئة : ----- ٢٠-١٨	

الأصل لغة ----- ٢٠

الأصل اصطلاحاً وتقسيماته ----- ٢١-٢٠

المبحث الأول : السماع عند اللغويين

السماع لغة ----- ٢٤

السماع اصطلاحاً وتقسيماته ----- ٢٦-٢٤

مكانة السماع عند اللغويين ----- ٢٨-٢٦

أهمية السماع عند اللغويين من خلال مقدمات المصنفات اللغوية

مصادر السماع عند اللغويين ----- ٢٩-٢٨

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته ----- ٣١-٢٩

مواقف اللغويين من الاحتجاج بالقرآن الكريم ----- ٣٣-٣١

الشواهد القرآنية عند اللغويين في المقدمات:

١- نصب (أي) الاستفهامية . ----- ٣٤-٣٣

٢- وقوع الإسم بعد لو الشرطية ----- ٣٦-٣٤

٣- باء البسمة . ----- ٣٩-٣٦

٤- الصفات . ----- ٤١-٣٩

٥- الحذف مع الإضافة ----- ٤١

٦- تذكير الفعل وتأنيثه ----- ٤٣-٤١

ثانياً : كلام العرب : ----- ٤٤-٤٣

مواقف اللغويين من الاحتجاج بالشعر ----- ٤٦-٤٥

المسائل التي احتج لها اللغويون بالشواهد الشعرية في المقدمات:

- ١- ظن التي تتعدى إلى مفعول واحد ----- ٤٧-٤٦
- ٢- النصب على المدح أو الذم ----- ٤٩-٤٨
- ٣- إضافة الأسماء (ذي وذات) إلى الضمير ----- ٥١-٤٩
- ٤- إضمار الفعل بعد لو الشرطية ----- ٥٢-٥١
- ٥- أفعال التفضيل ----- ٥٣-٥٢
- ٦- تقديم من ومعمولها على المفضل عليه ----- ٥٤-٥٣
- ٧- جواز استعمال الأعلام الغلبية بلا ألف ولام ----- ٥٥-٥٤

المبحث الثاني : القياس

- القياس في اللغة ----- ٥٧
- القياس في الاصطلاح ----- ٥٨-٥٧
- أركان القياس النحوي ----- ٦٠-٥٨
- مكانة القياس عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية ----- ٦٢-٦١
- أقسام القياس عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية ----- ٦٢
- أمثلة القياس عند اللغويين في مقدمات المصنفات اللغوية :

- ١- إضافة أسماء الاستفهام ----- ٦٤-٦٢
- ٢- لام القسم ولام الإضافة ----- ٦٥-٦٤
- ٣- لام كي ----- ٦٦
- ٤- معمول فعل مضمرة يفسره فعل ظاهر بعد الإسم ----- ٦٧
- ٥- نصب الفاعل المسند ----- ٦٩-٦٨
- ٦- الصفة المشبهة باسم الفاعل ----- ٧٠-٦٩

٧- صياغة العدد من اسم الفاعل وتمييزه -----٧٠-٧٢

الفصل الثاني : أثر النحو على جهود اللغويين النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر -----٧٣-١٤٨

- الأثر في اللغة -----٧٥

- أثر العلوم اللغوية في بعضها الآخر-----٧٦-٨٢

- المبحث الأول : أثر المذاهب النحوية على جهود اللغويين النحوية

- مواقف اللغويين من التأثير بالنحو -----٨٣-٨٥

أولاً : أثر المناهج النحوية على اللغويين

- المنهج لغة وإصطلاحاً-----٨٥

- المناهج النحوية -----٨٥-٩٠

- تصنيف اللغويين من خلال التأثير بالمناهج النحوية-----٩٠-٩١

- مميزات المنهج المتبع عند اللغويين -----٩١-٩٧

ثانياً : أثر الشخصيات النحوية على اللغويين -----٩٧-١٠١

ثالثاً: أثر المدونات النحوية على اللغويين-----١٠١-١٠٢

المبحث الثاني : استعمال المصطلح النحوي عند اللغويين

توطئة -----١٠٤-١٠٨

المصطلحات النحوية عند اللغويين في ضوء المقدمات في المصنفات اللغوية

١-النكرة والمعرفة -----١٠٩-١١٢

٢- المقصور والممدود -----١١٢-١١٤

٣- الصفة -----١١٤-١٢٠

- ٤- الإضافة ----- ١٢٠-١٢٤
- ٥- الاستفهام ----- ١٢٤-١٢٦
- ٦- الخفض والجر ----- ١٢٦-١٣٠
- ٧- ما يجرى ولا يجرى ----- ١٣٠-١٣٢
- ٨- التعجب ----- ١٣٢-١٣٤
- ٩- المتعدي واللازم ----- ١٣٤-١٣٨
- ١٠- المستقبل والماضي ----- ١٣٨-١٤٠
- ١١- النصب على المدح والذم ----- ١١٤٠-١٤٣
- ١٣- الضمير أو (الإضمار) ----- ١٤٣-١٤٥
- ١٤- الظرف ----- ١٤٥-١٤٨

الفصل الثالث : موضوعات متفرقة

المبحث الأول : الخلاف النحوي في مقدمات المصنفات اللغوية ١٤٩-٢٢٣

- الخلاف في اللغة ----- ١٥٢
- الخلاف في الاصطلاح ----- ١٥٢
- نشأة الخلاف النحوي ----- ١٥٢-١٥٤
- بدايات ظهور الخلاف النحوي ----- ١٥٥-١٥٩
- أسباب الخلاف النحوي عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية: --
----- ١٥٩-١٦٥

المسائل الخلافية عند اللغويين في مقدمات المصنفات اللغوية

- ١- الخلاف في متعلق الجار والمجرور في البسمة ----- ١٦٥-١٦٧

- ٢- الخلاف في أصل المشتقات المصدر أم الفعل-----١٦٧-١٦٩
- ٣- الخلاف في إضافة آل إلى المضمرة-----١٦٩-١٧٢
- ٤- الخلاف في تأنيث الفعل تبعاً للفاعل-----١٧٢-١٧٧
- ٥- الخلاف في إضافة الشيء إلى نفسه-----١٧٧-١٨٠
- ٦- الخلاف في نصب الفعل المضارع بعد لام كي-----١٨٠-١٨٤
- ٧- الخلاف في علامات إعراب الاسم المنصرف-----١٨٤-١٨٧
- ٩- الخلاف في المركب الإضافي والمزجي-----١٨٨-١٨٩
- ١٠- الخلاف في (من) الغائية-----١٨٩-١٩٢

المبحث الثاني : منهج اللغويين في مقدمات المصنفات اللغوية

- دراسة في المنهج عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية-----١٩٥-١٩٦
- مصادر اللغويين واتصالهم بأئمة النحو في مقدمات المصنفات اللغوية-----١٩٦-١٩٨
- نقولات اللغويين-----١٩٨-١٩٩
- اللغويون والمدارس النحوية-----١٩٩-٢٠١
- اللغويون وسيبويه-----٢٠١-٢٠٣
- اللغويون والزمخشري-----٢٠٣-٢٠٥
- اتصال اللغويين بالنحو-----٢٠٦-٢٠٧
- مواقف اللغويين في عرض المقدمات:
- الأسلوب والعبارة-----٢٠٧-٢١٠

٢١١-٢١٠ ----- رعايتهم المعنى

٢١٢-٢١١ ----- التنظير

الأصول التي اعتمدها اللغويون

٢١٥-٢١٢ ----- الشواهد القرآنية

٢٢٠-٢١٥ ----- الشواهد الشعرية

٢٢١-٢٢٠ ----- الأمثال

المنهج في الأصول التي اعتمدها اللغويون :

٢٢٢-٢٢١ ----- السماع

٢٢٣-٢٢٢ ----- القياس

٢٢٨-٢٢٤ ----- الخاتمة

٢٤٨-٢٢٩ ----- قائمة المراجع والمصادر

٢٥٠-٢٤٩ ----- ملخص البحث باللغة الإنكليزية

عنوان الرسالة باللغة الإنكليزية

- المقدمة -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الذي كرّمنا بالعقل ليرقى ... ثم الصلاة والسلام على النبي محمد الذي أرسل رحمة ونجاة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ونستغفر الله ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا :

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾)) ((الأحزاب : ٧٠-٧١))

أما بعد :

فلقد منّ الله علينا إذ جعلنا ممن أُتيحت له الفرصة ليسعى في سبيل التّعلم ، وأن أكون أحد الدارسين في قسم اللغة العربية ، وتنبهت إلى أنّ ذلك لا يكون إلا بمقدار ما يبذله الساعي في سبيل التّعلم ، وزاد توفيق الله سبحانه وتعالى لي إلى اختيار مصنفات عظيمة بمحتواها وبمؤلفيها ، إلا وهي المصنفات اللغوية من صرف ، ومعاجم ، ومعاني القرآن ، وفقه اللغة . وإنّ أكثر ما لاحظته في هذه المرحلة الدراسية ، هي كثرة تناول المسائل النحوية بالدراسة ، وأبرز ما يميز هذه المسائل كثرة الآراء والتتبع بين المذاهب . فعلاقة النحوي بنظيره اللغوي علاقة وطيدة بحلقات الدرس العلمي ، ولا سيما حلقات اللغة ، فأمتزج بحثي هذا بين نحو النحوي ونحو اللغوي ، فأحسست بفارق ليس بالكبير بين الأصول ، والمصطلح ، والطريقة وتناول المادة العلمية ولم يفتني أنّ نحو النحوي قد جاء من أجل التخصص ، ونحو اللغوي

أمتزج باللغة فجاء نحو الصرفي من أجل الصرف ، ونحو صاحب معاني القرآن من أجل الفقه وهكذا كل صاحب مصنف لغوي .

ولكن علاقة اللغوي تبقى وطيدة مع النحو لا يمكن أن يتجرد أو يتخلى عنها ، وقد وجدت أموراً تحسب لهم ، ومآخذ تحسب عليهم إلا أنّ الباحثين لم يتناولوا نحو اللغوي من خلال خطبته من جانب المعرفة النحوية ، ربّما لأنّها خطب موجزة في جوانبها كافة .

وبعد أن تنفست الصّعداء ، وجلوت الحظر عن الأفكار والمداد وجدت نفسي أمام وظيفة زج الثقافة اللغوية إلى الأوساط النحوية العلمية ، فكانت جهود اللغويين النحوية هي الخطوة الأولى التي تطرق الدرس النحوي في ضوء مقدمة اللغوي ، فوقع الاختيار الدراسة الموسومة بـ ((المباحث النحويّة في مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر))

وفكرة هذه الدراسة أنها تتناول الدراسات النحوية عند اللغويين في مختلف اختصاصاتهم ومعارفهم سواء أكانت صرفية أم معجمية أم فقه اللغة أم معاني القرآن أم غيرها ممن تعنى باللغة وتضمنه دراسة النحو ، لأنّ من اللغويين من كان لغويا نحويا في آن واحد، ومجيء اللغوي بالنحو خلال مصنفه اللغوي بعده علماً مساعداً لاستتباط الأحكام ووضع القواعد؛ لكون النحو واللغة أداتين لا ينفك بعضهما عن الآخر.

أما مشكلة البحث التي واجهتها ، فهي وجود علماء لغويين ، قد جمعوا بين العلمين اللغوي والنحوي ، فكان موقف الدراسة من هؤلاء هو اختيار الشيوع عند اللغويين وهو أنه قد شاع فيهم الكثرة في التأليف اللغوي ، والاستمرارية في التأليف والعطاء اللغوي. وأكثر من انطبق

عليهم ذلك من اللغويين، الفراء(ت:٢٠٧هـ)، والمبرد(ت:٢٨٥هـ)، أبو إسحاق الزجاج(ت:٣١١هـ)، الذين برزت لديهم مسائل اجتهدوا فيها.

واقنضت طبيعة هذه الدراسة أن تحدد المدة الزمنية لجهود اللغويين في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر، فكان لسعة هذه المدة الزمنية سبباً وهو أن الدراسة اقتصرت على مقدمة المصنف فقط فأقتضى ذلك توسعة المدة الزمنية .

أما اختياري الموضوع والتسجيل فيه فكان لسببين :

١_ مدى رغبتى الشديدة في دراسة النحو، وما يستهويني في تعلمه، وهذا هو السبب الرئيس.

٢_خلو الدراسات النحوية من دراسة نحوية تقتصر على المقدمة للمصنف ولا سيما اللغوي .

- أهمية البحث : وتكمن في معرفة عناصر النحو وقضاياها وأصوله عند اللغويين و منهجهم في دراسة النحو ، وتأثر آرائهم بآراء النحاة الأوائل ، سواء أولئك الذين كان لهم دورٌ في النحو مسبقاً ، أم أولئك الذين تخصصوا في اللغة واجتهدوا في مسائل نحوية مكنتهم من توجيه النقد لغيرهم من علماء النحو .

- أهداف البحث :

١- التعرف على الأصول النحوية عند اللغويين والأسس التي بنوا عليها نحوهم .

٢- معرفة مظاهر التأثير والتقليد والتجديد في الدرس النحوي عند اللغويين .

٣- الوقوف على مدى ملائمة مذاهب اللغويين النحوية لمذاهب النحاة .

- ومنهجي في هذا البحث : هو المنهج الوصفي الذي اعتمد على دراسة الظاهرة النحوية عند اللغويين ووصفها وتحليلها .

أما عملي في هذا البحث فهو :

هذا البحث عبارة عن دراسة تتناول المباحث النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن الحادي عشر ، حاولت فيها رصد الأصول النحوية عند اللغويين من سماع، وقياس، وعلة ووقفت مع القضايا والآراء النحوية لديهم ، والخلافات ذات الصلة ، ثم ربطت كل قضية وأصل بمنهجي البصريين والكوفيين . وكل في موضعه ، ومدى تأثير كل قضية بمناهج النحاة ، وقد عمدت في عملي هذا إلى تقسيمه على ثلاثة فصول تسبقه مقدمة وتمهيد وتنتيه خاتمة ، وهو على النحو الآتي :

الفصل الأول: الأصول النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية ، ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : السماع عند اللغويين وتحدثت فيه عن مصادر السماع من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب المنظوم (الشعر) وتناولت ضمن ذلك المسائل النحوية التي احتجوا لها بهذه المصادر

المبحث الثاني : القياس ، وتحدثت فيه عن القياس ومفهومه وأركانه عند النحويين واللغويين والمسائل التي أخضعها اللغويون للقياس في متناول مقدمات مصنفاتهم اللغوية.

أما الفصل الثاني فهو : أثر النحو على جهود اللغويين النحوية ، ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : اثر المذاهب النحوية على اللغويين ، وتحدثت فيه عن موقف اللغويين من المذاهب النحوية ، وأثر مناهج النحاة على مناهج اللغويين ، وكذلك أثر الشخصيات النحوية (علماء النحو) على اللغويين ، والمدونات النحوية (المؤلفات).

المبحث الثاني : أثر استعمال المصطلح النحوي على اللغويين ، وتحدثت فيه عن المصطلحات النحوية وتعريفها لغة واصطلاحاً ، والوقوف على أول من أستعمل هذه المصطلحات من النحاة ، واختلاف دلالة المصطلح وبين العلماء ومدى تأثر علماء اللغة بمصطلحات النحاة ودلالاتها ، ومنها مصطلح الإضافة ، والماضي والمستقبل ، والصفة ، والمبتدأ والخبر ، والمنقوص والمقصور ، وغيرها

الفصل الثالث :

المبحث الأول : المسائل الخلافية النحوية في مقدمات المصنفات اللغوية ، وتحدثت فيه عن المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة وتناولها اللغويين في مقدمات مصنفاتهم بالنقد والمخالفة وأحياناً بالتأييد ، ومنها: الخلاف في النصب على المدح والذم ، و لام كي ، وإضافة الشيء إلى نفسه ، والنسب إلى المتضايفين ، وغيرها

المبحث الثاني : منهج اللغويين في دراسة النحو في ضوء مقدمات مصنفاتهم ، وتحدثت فيه عن منهج اللغويين في دراسة المادة النحوية وأسلوبهم و طريقة العرض ونقلاتهم عن النحويين، وشواهدهم الأصولية التي تناولوها.

أما المصادر التي اعتمدتها فذكرها سيعود بنا إلى بدأ ذكرنا لها ، ونكتفي بالقول بأن المصادر التي اعتمدتها في المقام الأول هي مصنفات اللغويين موضوع الدراسة (الصرفية

، والمعاجم ، ومعاني القرآن ، وفقه اللغة) وهي التي اعتمدتها في دراسة النحو عند اللغويين . كما رجعت إلى كتب العلماء الأوائل بغية التأصيل وما لها من ارتباط بموضوع الدراسة ك (كتاب سيبويه) ، و (المقتضب للمبرد)، و (الأصول لابن السراج) ، و (المفصل للزمخشري)، و (شرح المفصل لابن يعيش)، و (مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري)، وغيرها كثير مما لا يسع المقام لذكره .

وفي الختام فلا أستطيع الزعم أنني قد ألفت بموضوع البحث كاملاً، إنما قدمت فيه ما استطعت على الرغم مما اعترضني فيه من ظروف ، وقلة الموضوعات النحوية في المقدمات الأعم الأغلب منها لا يتجاوز الصفحة أو الصفحتين ، ولكن الدرس النحوي لا يزال مشرع الأبواب أمام من يرغب البحث في هذا البحر العظيم .

وإن كنت قد قصرت في ذلك فإنَّ النقص من طبائع البشر، وإن غلظت في شيء ، فلا يسعني إلا القول : ليس الفاضل من لا يغلظ بل الفاضل من يُعَدُّ غلظه .

وأخيراً يسعني القول : إنَّ الله الفضل والمِنَّة الذي يسر لي وأعانني ، ثم لمشرفي الدكتور : رافد مطشر السعيدان وفقه الله تعالى الذي سهل لي السير في هذا البحث بعد الله تعالى ، وما لإرشاده وملاحظاته من عودة على البحث بالنفع، فله مني شكر خالص وجزاه الله عني خير الجزاء .

والشكر الجزيل إلى رئيس قسم اللغة العربية المحترم الدكتور : قصي إبراهيم الحصونة ، الذي كان لي عوناً في محاولة إتمام هذا البحث ، إذ سهل لي وعورة الطريق ليتسنى لي تخطي صعوبات الموضوع ، فأسأل الله أن ينفعه بما عِلِّم وعَلَّمَ وأن يجزيه الله عني خيراً .

وشكر خاص إلى كل من أسهم في هذه الرسالة ، وفي بناء صرحها وإن بكلمة أو نصيحة ، أو مشورة ، فيجزئهم الله عني خير الجزاء. وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وإن أكون قد أضفت شيئاً إلى لبنات الدرس النحوي ، فإن أصبت فله الحمد والمنة ، وإن قصرت فإن النقص من طبائع البشر ، وجل من لا يخطئ . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة: شيماء صالح إبراهيم الموسوي

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٨

التمهيد

مداخل أولية

التأليف اللغوي البدايات والتطور:

المقدمات في المصنفات اللغوية :

أولاً : الخصائص :

- بيان سبب تأليف المصنف

- ترتيب مادة المصنف وبيان المنهج المتبع فيه

- التنصيص على ذكر مصادر المؤلف

ثانياً: الأهمية

التأليف اللغوي البدايات والتطور :

يرجع أكثر الباحثين إلى أن العرب قد عرفوا الكتابة منذ عصر ما قبل الإسلام، في الأماكن الأكثر تحضراً في الشمال الشرقي لشبه الجزيرة العربية خاصة ، وفي شمالها الغربي وفي اليمن جنوباً وفي الحجاز وفي مكة المكرمة . فذهب بعض الباحثين إلى أنه عند مجيء الإسلام كان في مكة سبعة عشر كاتباً وفي المدينة أحد عشر كاتباً، إذ تسربت الكتابة في ذلك العصر إلى القبائل في البوادي ، وكان أكثرهم بن صيفي حكيم قبيلة تميم يعرف الكتابة وكذلك المرقش الأكبر الشاعر الجاهلي^(١).

لكن بعض من الباحثين من يذهب إلى عدم وجود للتدوين في العصر الجاهلي : لم يكن للعرب في فترة ما قبل الإسلام ثقافة مدونة وعلوم مسجلة ، فقد غلبت عليهم البداوة والترحال ، فانتشرت بينهم الأمية ، ولم يتركوا خلال هذه الحقبة من فجر حياتهم سوى نقوش قليلة تتبى عما كان لهم من دور حضاري. على أنّ العرب عرفوا أنماطاً من المعارف والعلوم البسيطة قبل ظهور الإسلام مما يتصل بالأنساب والطب والأنواء والفراسة^(٢).

وكانت السمات العقلية في العصر الجاهلي تتجلى في اللغة والشعر والقصص والأمثال

(١) ينظر: عبقرية الخط العربي في الحضارة الإسلامية : حازم محمد : ٢٠

(٢) نفسه : ٢٠، ١

وكان لبعض القبائل حظ أوفر من الإلمام بالكتابة ممّا كانت تقتضيه العلاقات التجارية والدينية ، ومن هذه القبائل قريش ، إذ روي عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) : أنه أرتضى فدية من أسرى المشركين في غزوة بدر أن يعلم كل واحد منهم عشرة من شبان المسلمين . وبدأ التدوين عند العرب وقتئذ بالكتب الدينية من القرآن الكريم والحديث إذ كان من أصحاب الرسول الأكرم من يجيد الكتابة فيدون ما نزل إليه من الوحي ^(١) .

بواكير التأليف :

بدأت بواكير المؤلفات العربية تظهر إلى حيز الوجود خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وأوائل القرن الثاني ولم تكن كتب هذه المرحلة سوى مباحث لا تتجاوز كل منها حدود المسألة التي يناقشها المؤلف إلى ما يتصل بها أو يدور حولها ،فقد نشأ الفكر اللغوي العربي في ظل النص القرآني الكريم بدءاً من إصلاح كتابته الذي تحقق على مراحل إلى ظهور كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) إذ رويت في تلك الفترة روايات مختلفة عن ظروف ظهور النحو^(٢)، وبدايات جمع اللغة ^(٣) .

وقد ارتبط أسم الإمام علي (عليه السلام)، وتلميذه أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) وتلامذة أبي الأسود الدؤلي عنبسة الفيل (توفي على الأرجح قبل نهاية القرن الأول)، وعبد الرحمن بن هرمز (ت: ١١٧هـ) وميمون الأقرن (توفي قبل نهاية القرن الأول)

(١) فجر الإسلام : محمد أمين ، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠

(٢) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٥، ١٦

(٣) من تأريخ النحو : سعيد الأفغاني ، ٨

ببدايات علم العربية ^(١). والذي اشتهر فيما بعد بعلم النحو، وعبد الله بن عباس (ت: ٦٨ هـ) في علم اللغة ^(٢)، ثم جاء فيما بعد عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (ت: ١١٧ هـ) ، وتلميذه عيسى بن عمرو الثقفي (ت: ١٤٩ هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤ هـ) ، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر (ت: ١٧٧ هـ) ويونس بن حبيب (ت: ١٨٢ هـ) ، بعلم النحو ^(٣).

وكان جمع المادة اللغوية عند العرب وليد الحاجة إلى فهم ما غمض من ألفاظ القرآن الكريم ، وقد يدلنا على ذلك ما ورد من مؤلفات في هذا المضمار ، كالتي نسبت إلى ابن عباس : الغريب في القرآن واللغات في القرآن ، إذ أخبر به إسماعيل المقرئ عن عبد الله المقرئ بإسناده إلى ابن عباس . ولذلك يمكننا إرجاع ظهور النحو إلى عوامل مهمة هي:

العامل الأول : حماية النص القرآني من اللحن بعد أن دخلت الإسلام أجناس كثيرة من غير العرب . يقول ابن خلدون (ت: ٨٠٨ هـ) في هذا الصدد: "فأحتج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين " ^(٤) .

العامل الثاني: خوف العرب على لغتهم التي كانت مصدر مفاخرتهم واعتزازهم من الضياع؛ لأنها اللغة الفصيحة الوحيدة في مقابل اللغات الأخرى التي نعتوها بالأعجمية ^(٥) .

(١) الوسيط في تاريخ النحو العربي : عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط: ١ ، ٤٦-٤٨

(٢) تاريخ الأدب العربي : شوقي ضيف ، ٢٩ ، ط: دار المعارف ، مصر

(٣) من تأريخ النحو : سعيد الأفغاني ، ٢٧ ، ٢٩

(٤) المقدمة : ابن خلدون ، ٤٨٤

(٥) مناهج التأليف النحوي : كريم حسين ناصح الخالدي ، ٥١، ٥٠

العامل الثالث : حاجة أهالي البلدان المفتوحة إلى تعلم اللغة الغالبة ، وعليه فقد سار النشاط اللغوي منذ البداية في اتجاهين متوازيين هما النحو واللغة ، وفي ضوء ذلك وُصِفَ العلماء حسب كل اتجاه فُوصِفَ بعضهم بالنحوي والآخر باللغوي، إذ وُصِفَ أبو اسحق الحضرمي ،وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس ابن حبيب ، وسيبويه بالنحاة ، على حين وصف ابن عباس ، وأبو عبيدة (ت: ٢٠٩هـ) ، والأصمعي (ت: ٢١٦هـ) باللغويين ^(١). على حين جمع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) بين اللغة والنحو ^(٢)؛ لأنه اُشتهر بهما وبعد ذلك الانقسام بين العلمين اللغة والنحو ،وقد أتمم كل علم من هذين العلمين بسمات ، إذ بعد وضع النحو قواعده الأولى على يد أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه ^(٣)، قد اقتبس منهجه عند الحضرمي والثقفي من منهج الفقهاء ، باعتماد القياس والتعليل ، في حين اعتمد الخليل بن أحمد مبدأ القياس على الأغلب ^(٤) .

وقد إنماز الخليل بميله إلى اختراع علومٍ في العربية ، إذ إليه يرجع الفضل في وضع علم العروض ، ومعجم عربي يتناول جميع جذور اللغة العربية ، المستعمل والمهمل منها،ووصف شامل لأصوات اللغة العربية من مخارج ، وصفات فيما يعرف بـ(معجم العين) كما كشف عن الأسس التي يقوم عليها النظام النحوي لهذه اللغة فربط بين الصوت

(١) التهذيب : الأزهرى ، ٨/١ ، ١٩ ، ٢٠ ،

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي : رحاب خضر عكاوي ، ٢٦ ، ٢٧ ،

(٣) أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، ١٧ ،

(٤) أصول النحو تأريخ وتأصيل : قاسم بدماصي ، ٥٣ ، ٥٤ ،

والصيغ والإعراب ^(١) قال عنه القفطي : " بأنه نحوي لغوي عروضي ، أستتبط من العروض وعلمه ما لم يستخرجه أحد ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم " ^(٢) .

وقد سار تلميذه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) على معظم أفكاره التأسيسية ، في كتابه المسمى بـ(الكتاب) إذ إنَّ جلَّ ما يتضمن كتاب سيبويه من أفكار تعود للخليل . وقد أحال سيبويه كثيراً على أقواله.

ولللخليل الدور الأكبر في وضع المنهج الذي سار عليه سيبويه ، واستتبط وفقه معظم القواعد التي وردت في كتابه ^(٣) ، الذي عرف فيما بعد بالمنهج البصري .

وفي أواسط القرن الثاني تشكلت المدرسة الكوفية ، بعد خروج أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩هـ) على أستاذه الخليل حين منع القياس على الشاذ ^(٤) . وكان من أبرز أعلام هذا الاتجاه الكوفي أبو جعفر الرؤاسي (ت: ١٨٧هـ) ، وأبو مسلم معاذ الهراء (ت: ١٨٧هـ) ^(٥) .

وبعد أن أكتمل التقعيد قبل نهاية القرن الثاني ، فقد تركزت المجالات التي دارت بين البصريين والكوفيين على تحليل الظواهر النحوية ، فنتج عن ذلك مادة تحليلية ضخمة أضيفت إلى المادة التقعيدية ^(٦) ، وتجدر الإشارة إلى أن التحليل قد بدأ تاريخياً في عهد الخليل ^(٧) . وقد بين ابن جني الغرض من تقلص التقعيد في تلك المرحلة عند النحاة ، يقول هو : " تقرير أصول تلك القواعد وإحكام مقاعدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ... " ^(٨) .

(١) ينظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٣١، ٣٥

(٢) إنباه الرواة القفطي ، ٣٧٧/١

(٣) ينظر : المقدمة : ابن خلدون ، ٣، ١٢٦٦

(٤) المدارس النحوية أسطورة وواقع : إبراهيم السامرائي ، ٣١، ٣٥

(٥) نفسه : ٣٨، ٤١

(٦) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٣٢١

(٧) ينظر : الإيضاح في علل النحو : الزجاجة ، ٦٦

(٨) الخصائص : ابن جني ، ١/ ٧٧

وقد بدأ التأليف في التعليل في وقت مبكر ، ولعلّ أول كتاب ألف فيه كتاب العلل النحوية لأبي علي محمد بن المستنير المعروف ب(قطرب) (ت: ٢٠٦هـ) ، ويليه تاريخياً كتاب علل النحو لأبي عثمان المازني (ت: ٢٤٧هـ) وقيل (ت: ٢٤٩هـ) ،^(١) ثم توالى الكتب التي ألفت في ذلك في القرن الرابع الهجري ^(٢) .

ولعل أول كتاب وصل بهذا الموضوع هو كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت: ٢٤٠هـ).

وقد ذهب شوقي ضيف إلى أنّ ظهور المدرسة البغدادية جاء على أثر توقف المدرستين البصرية والكوفية في نهاية القرن الثالث الهجري ، إذ قام أصحابها بالمزج بين آراء المدرستين . ومن أبرز أعلامها : أبو الحسن محمد بن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) ، وأبو الحسن محمد بن الوراق (ت: ٣٢٠هـ) ، وأبو موسى بن سليمان الحامض (ت: ٣٠٥هـ) ، وأبو بكر يحيى بن الخياط (ت: ٣٢٠هـ) ، وأبو عبد الله إبراهيم نفطويه (ت: ٣٢٣هـ) ، ^(٣)

ولم يحظ وجود هذه المدرسة بإجماع القدامى ولا المحدثين ؛ لعدم اتفاق أولئك العلماء على ما أخذوه عن البصريين والكوفيين ، وإنما اتسم الأخذ عن كل واحد منهم بالاجتهاد الفردي ، فنراهم مرة ينسبون للمذهب البصري ، ومرة للمذهب الكوفي .^(٤)

ولعلّ أهم ما ألف في القرن الرابع الهجري من العلوم هو علم أصول النحو الذي ظهرت فكرته الأولى على يد ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، ثم نضجت أسس فكرته على يد أبي الفتح

(١) النحو العربي : العلة النحوية ، ٦٩ ، ٧١

(٢) نفسه ، ١٣٠ ، ١٢٩

(٣) ينظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

(٤) ينظر : نفسه ، ٢٤٦ ، ٢٤٨

عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص إذ ذهب إلى وضع أصول النحو على مذهب أصول الفقه وعلم الكلام^(١).

وبانتهاء القرن الرابع الهجري اكتملت المادة التعليلية ، فلم يكن للنحاة بعد ذلك إلا الحفاظ على ما وصل إليهم من معارف نحوية ، والتوسع فيها ، فانكبوا على إلى التفنن في معالجتها وطرائق إخراجها إلى التأليف على أساس ذلك ، فألفوا في المختصرات

أمثال كتاب المفصل لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وكتابي الكافية في النحو والشافية في التصريف لأبي عمرو جمال الدين بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، و قطر الندى لأبي محمد بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، والشروح المطولة كشرح المفصل لأبي البقاء بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) .

وتفسير البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، وشرحي الشافية والكافية لرضي الدين الاسترآبادي (ت: ٦٨٦هـ)^(٢) ، وألفوا في الخلاف النحوي بين

البصريين والكوفيين ، أمثال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن الانباري (ت: ٥٧٧هـ) ، ومسائل خلافة في النحو لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، ومن أبرز وأهم ما ألف في هذه الفترة الزمنية كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ). وكتاب الرد على النحاة لأبي العباس أحمد بن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) الذي دعا فيه إلى التخلي عن مفهوم العامل النحوي وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن ما دعا إليه ابن مضاء قد قامت عليه مدرسة الأندلس النحوية^(٣).

(١) ينظر : خطبة الخصائص : ٢/١

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة ، ٦٢٣/١

(٣) ينظر: المدارس النحوية : شوقي ضيف، ٣٠٥، ٣٠٦

وقد قال ابن جني بفكرة ابن مضاء سابقا إياه في ذلك : " فأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره وقد أشار ابن مضاء إلى ذلك ، وفصل فيه ^(١) .

أما علم اللغة ، فبعد أن جمعت اللغة العربية فعليا في القرن الثاني الهجري كما ذكرنا آنفاً ؛ لغاية تدقيق معانيها ، على نحو يمكن من الفهم الصحيح للنص القرآني وأودعت في رسائل صغيرة الحجم ، خصصت هذه الرسائل لموضوعات ، أو ظواهر لغوية مفردة ، أمثال كتاب الوحوش لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: ٢١٦هـ) ، وكتاب الهمز ، والنوادر ، والمطر لأبي زيد سعيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ) ، ومعاني القرآن ، والمنقوص والممدود ، والأيام والليالي والشهور ، والمذكر والمؤنث للفراء (ت: ٢٠٧هـ) وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت: ٢١٥هـ) ، ومن ذلك الكثير من الكتب والرسائل اللغوية التي وصلتنا في القرنين الثاني والثالث للهجرة

كما حفظت لنا المصادر أسماء عدد من الأعراب الذين سمع عنهم اللغويون ، كما عرف في تلك الفترة كثير من اللغويين الذين عنوا بجمع المادة وتدوينها.

وأبرز هؤلاء : ^(٢)

١- عبد الله بن أسحق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)

٢- عيسى بن عمرو (ت: ١٤٩هـ)

٣- أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)

(١) الخصائص : ابن جني ، ١/ ١٧٧

(٢) فقه اللغة : محمد بن إبراهيم ، ٣٥ ، ٣٦

٤- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)

٥- عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)

٦- يونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ)

٧- علي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩هـ)

٨- النضر بن شميل (ت: ٢٠٣هـ)

٩- أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ)

١٠- أبو عبيدة (ت: ٢١٠هـ).

١١- أبو عمرو الشيباني (ت: ٢١٣هـ)

١٢- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: ٢١٦هـ)

١٣- أبو زيد القرشي (ت: ٢١٥هـ)

ثم بدأ بعد مرحلة جمع اللغة الانتقال إلى التأليف في المعاجم العربية العامة ، وكان أولها كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، (ت: ١٧٥هـ) ، وقد أظهره للنور بعد وفاته تلميذه الليث بن المظفر (ت: ١٨٠هـ)^(١) وقد شكك القدماء والمحدثون في نسبة هذا الكتاب (العين) للخليل، ثم جاءت مراحل التأليف في المعاجم اللغوية بعد كتاب الخليل، معتمدة على طرائق مختلفة طبقاً للتبويب والترتيب. فكانت على أربعة طرائق:^(٢)

(١) فقه اللغة : محمد بن إبراهيم الحمد ، ٤٣

(٢) المعاجم اللغوية العربية بداعتها وتطورها : إميل يعقوب ، ٣٧ ، ٧٥ ، ٩٧ ، ١٣٣

الطريقة الأولى: طريقة الخليل التي ذكرنا آنفاً ، وتبعه فيها أبو علي إسماعيل القالي(ت:٣٥٦هـ) في كتابه البار ، وأبو منصور محمد الأزهرى (ت:٣٧٠هـ) ، في كتابه تهذيب اللغة ، وأبو القاسم إسماعيل بن عباد الملقب بالصاحب (ت:٣٨٥هـ) في كتابه المحيط ، وأبو الحسن علي بن سيده(ت: ٤٥٨هـ) في كتابه المحكم والمحيط الأعظم .

والطريقة الثانية : وهي التي ترتب حسب أوائل الفصول ، وأتبعها أبو عمرو الشيباني (ت:) في كتابه الجيم ، وأبو بكر محمد بن دريد(ت:٣٢١هـ) في كتابه جمهرة اللغة ، ثم أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) في كتابه مقاييس اللغة ، وأبو المعالي محمد البرمكي (ت:٤١١هـ) في إعادة ترتيب معجم الصحاح للجوهري (ت:٣٩٣هـ أو ٤٠٠هـ) وأبو القاسم جار الله محمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) في كتابه أساس البلاغة.

والطريقة الثالثة: هي طريقة الجوهري التي قامت على ترتيب الجذور على أواخر الأصول وسار على نهجه أبو الفضل جمال الدين بن منظور (ت: ٧١١هـ) في كتابه لسان العرب وأبو طاهر محمد الفيروز آبادي (ت:٨١٧هـ) في كتابه القاموس المحيط ومحمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) في كتابه تاج العروس من جواهر القاموس.

والطريقة الرابعة : هي طريقة أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت:٢٢٤هـ) ، في كتابه الغريب المصنف ، وأبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت: ٢٢٤هـ) في كتابه دلالة الألفاظ ، وأبو الفرج قدامة بن جعفر(ت:٣٢٠هـ) في كتابه جواهر الألفاظ، وأبو هلال الحسن العسكري(ت:٣٩٤هـ) في كتابه التلخيص في معرفة الأشياء ، وابن سيده في كتابه المخصص ^(١).

(١) ينظر: المعاجم اللغوية العربية بداعتها وتطورها : إميل يعقوب ، ١٣٧ ، ١٦٠

ثم أنصب اهتمام علماء اللغة على نوع اللغة التي تختار للجمع ^(١)، فانقسموا بذلك من خلال موقف كل عالم لجمع نوع معين من اللغة العربية ، فأخذوا بذلك اتجاهين: ^(٢)

الاتجاه الأول : يعتمد فيه أصحابه في الجمع على اشتراط الفصاحة في لغة الأعراب المستقرين في بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، وألف من خلال ذلك كتاب التهذيب في اللغة لأبي منصور الأزهري ، وكتاب الصّاح للجوهري ، وكتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبن سيده ، ولسان العرب لأبن منظور ^(٣) .

الاتجاه الثاني : لم يضع فيه أصحابه شروطاً للفصاحة أو قبائل معينة بل اعتمدوا فيه في الجمع على لغات القبائل المستوطنة في مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية ، ولغات أهل الأمصار سواء ما جاء فيها من مولد كما فيما جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وجمهرة اللغة لابن دريد، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

أو ما احتوى على ألفاظ عامية كما نبه إليه الدارسون ، كمؤلف الزبيدي الموسوم بتاج العروس. وكتاب الجمهرة الذي اعتمد فيه صاحبه على جمع الشائع من الألفاظ أو المفردات ^(٤). وقد جاء التدوين في علم البلاغة ، كما هي الحال بالنسبة للنحو والمعاجم ، إذ نشأ هذا العلم في ظل الدراسات القرآنية وخدمة له ، ولعلّ أقدم كتاب ألف في هذا المجال هو كتاب المجاز في القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ) ومن ثم جاءت بعده

(١) المعاجم اللغوية العربية بداعتها وتطورها : إميل يعقوب ، ٢٧ ، ٢٨

(٢) ينظر: ضحى الإسلام : محمد أمين ، ٢٦٣/٢ ، ٢٦٦

(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره : حسين نصار ، ٢١٩/١

(٤) ينظر: المعاجم العربية : عبد الله درويش: ١٧-١٨

المؤلفات في هذا الموضوع متناولة كلام العرب الفصحاء و من هؤلاء أبو عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) في كتابه البيان والتبيين ، وأبو العباس عبد الله بن المعتز (ت: ٢٩٦هـ) في كتابه البديع . وقد أكتمل هذا العلم على يد عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إذ جمع فيهما بين أسس علمي المعاني والبيان ، وأبرز من جاء بعده أبو يعقوب يوسف السكاكي (ت: ٦٢٦هـ) ، وأبو المعالي محمد الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ) . إذ يرى الدكتور شوقي ضيف أن المرحلة هذه بدأت بظهور الإمام عبد القاهر الجرجاني حيث أن التأليف والدراسات البلاغية في عصره وما بعده ، قد تعددت وازدهرت وكان الإمام أول من هذب البلاغة وأسس قواعدها وبوبها ورتبها واهتم بوضع نظريتي النظم والبيان في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وتبعه الزمخشري (١).

ولعل مؤلفات اللغويين قد تضمنت كذلك التأليف في الكتب الخاصة ، إذ ألف أبو عمرو الشيباني كتاب الجيم جامعاً فيه ألفاظاً كثيرةً من لهجات القبائل غير الشمالية ، وألف بعضهم معاجم في غريب القرآن ، رتبوا ألفاظها على حروف المعجم ، منها كتاب نزهة القلوب لأبي بكر محمد السجستاني (ت: ٣٣٠هـ) . وكتاب مفردات القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ) ، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) . وقد خصصت بعض من المعاجم للألفاظ الدخيلة وأشهرها كتاب المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ)^(٢) ، وكتاب شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل لأحمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ) ، ووضع أحمد بن فارس معجماً لتأصيل اللغة مقاييس اللغة^(٣) .

وبقي التأليف مستمراً في هذه العلوم إلى يومنا هذا .

(١) البلاغة تطور وتاريخ : شوقي ضيف ، ١٦ ، ٦٢ ، ٦٥

(٢) فقه اللغة : محمد بن إبراهيم الحمد ، ١٦١

(٣) نفسه : ٣

المقدمات في المصنفات اللغوية :

تعد المقدمة بوابة الكتاب ومفتاحه إذ هي الدليل المرافق للمصنف ، فالقارئ ليس في غنى عن هذا الدليل ، ومعرفة ما فيه من تنبيهات ومعلومات تضع القارئ على طريق واضحة قبل الغوص في متناول المصنف واستعماله ، إذ تعطي المقدمة فكرة واضحة وتصوراً دقيقاً لما يحويه المصنف. وقد حوت المصنفات اللغوية على مقدمات بدء المؤلف مصنفه بها ، ولعل مراده من ذلك إبعاد القارئ للتحدث في مصنفه عن موضوع ما . جاء في المطول: " مقدمة الكتاب لطائفه من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها ، وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا." (١)

وقد بلغت بعض مقدمات المصنفات اللغوية الغاية في التحقيق العلمي الرصين ، في علم فقه اللغة كمقدمة الخصائص لابن جني ، ومقدمة الصّاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ، وغيرها. ومن المقدمات من كانت تتصل باللغة وسعتها كمقدمة اللغات للمقري ، ومقدمة أساس البلاغة للزمخشري، وكونها توقيفية أو اصطلاحية كمقدمة المخصص لابن سيده . وباللغويين ومراتبهم ، كمقدمة تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري .

وقد اشتملت بعض المقدمات على قضايا كالكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف، والاختلاف حول الاحتجاج بالحديث الشريف ، والمصادر اللغوية والنحوية التي اعتمدها اللغويون ، كمقدمة معاني القرآن للزجاج ، ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري ، ، مقدمة أساس البلاغة للزمخشري ، ومقدمة خزانة الأدب للبغدي، في حيث نجد بعض اللغويين قد أودع مقدمة مصنفه كثرة من الموضوعات المتصلة

(١) المطول - شرح تلخيص المفتاح : سعد الدين التفتازاني ، ١١٢

بالعلم ، وماهيته ، والغاية منه ،ومسائل العلوم وتقسيمها ، ومراتب العلم ، ومثال ذلك في مقدمة المزهر ، قال السيوطي : "هذا علم شريفٌ ابتكرت ترتيبه ، واخترعت تنويجه وتبويبه ؛ وذلك في علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت فيه علوم الحديث في التقاسيم والأنواع ... ، وقد سميته بالمزهر في علوم اللغة ."^(١)

خصائص المقدمات :

تتسم المقدمات في المصنفات اللغوية بسمات عامة تشترك في جميعها أو بعضها،وهي :

— بيان سبب تأليف الكتاب والدافع إليه :

يبين بعض علماء اللغة من خلال مقدمات مصنفاتهم اللغوية سبب تأليفهم لمصنفاتهم ، ومن هؤلاء الأزهرى ، قال في خطبة كتابه : " وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها ، واستقصيت في تتبع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، خلال ثلاث: منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم ،وأقمت بين ظهرانهم سنيات... ، ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ،ما لعلهم يحتاجون إليه ، والخلة الثالثة هي التي لها أكثر القصد:أنى قرأت كتباً تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها، مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل، ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا ، وقد أخل بها ما أنا ذاكره من دخلها وعوارها بعقب ذكرى الأئمة المتقنين، وعلماء اللغة المأمونين على ما دونوه من الكتب وأفادوا"^(٢)

— ترتيب مادة المصنّف وبيان المنهج المتبع فيه

(١) خطبة المزهر في علوم اللغة : الأزهرى ، ١/١

(٢) خطبة تهذيب اللغة : الأزهرى ، ٦ / ١

إذ أهتم علماء اللغة في ترتيبهم مادة مصنفاتهم ، ففي كتب فقه اللغة وكتب معاني القرآن ترتب المادة على أساس الموضوعات كما فعل ابن جني في كتابه الخصائص ، وأحمد بن فارس في مصنفه الصحاحي في فقه اللغة ، وغيرها، وفي المعاجم اللغوية ترتب المادة على أوائل الحروف وأواخرها ، والبعض الآخر على الترتيب الأبجائي ، كما فعل الخليل في العين ، ولسان العرب لابن منظور ، وغيرها الكثير.

— التنصيص على ذكر مصادر المؤلف جميعها أو بعضها:

نص بعض علماء في مقدمة مؤلفاته على مصادره التي أستقى منها مادته ، ويتباين التنصيص بين عالم وآخر ، إذ أن بعضهم قد ذكر بعضاً من مصادره ،:ما فعل ابن سيده ، قال في خطبة كتابه:"وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة : فمصنف أبي عبيد ، والإصلاح ، والألفاظ ... ، وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبي علي الفارسي : الحلييات ، والبغداديات ، والأهوازيات ... ، وكتب أبي الحسن بن الرمانى، كالجامع والأغراض، وكتب ابن جني ... الخصائص وسر الصناعة..."^(١)، والبعض الآخر قد ذكر مصادر مصنفه جميعها، كما فعل ابن منظور في مصنفه لسان العرب ، والفيومي في مصنفه المصباح المنير ، وغيرهما.

— قصر المقدمة وطولها :

قد تكون المقدمة قصيرة جداً ، وهذا هو الغالب في مقدمات المصنفات اللغوية ، إذ هي الكثرة الكاثرة . كمقدمة الفصيح لثعلب ومقدمة المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي ، ومقدمة تقويم اللسان لابن الجوزي ، ومقدمة اللغات في القرآن للمقرئ والفروق

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٧/١ - ٤٨

اللغوية لأبي هلال العسكري، وغيرها الكثير. وقد تكون طويلة جداً، كمقدمة لسان العرب لأبن منظور، ومقدمة المحكم والمخصص لابن سيده .

أهمية المقدمات في المصنفات اللغوية :

تظهر المقدمات الأهمية لما نقرؤه في المصنف ، سواءً أكانت هذه الأهمية دينية أم فكرية ، أم أخلاقية ، أم اجتماعية . وهذه الأهمية تكمن في تحديد أنواع المصنفات بمجرد الوقوف على مقدماتها ، ومن ذلك خطبة لأبو جعفر النحاس في الدفاع عن اللغة العربية : " الحمد لله الذي من علينا بهدايته ، واستنقذنا من الضلالة بشريعته ، وأرشدنا على سبيل النجاة بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ... ، وعلمنا ما لم نكن نعلم ، من كتابه الذي جعله فرقاً بين الحق والباطل...، فقال عز وجل : "بلسان عربي مبين"...، فدل على أن معانيه إنما وردت من اللغة العربية " (١) . فالنحاس تقصد منذ بداية خطبته الدفاع عن اللغة العربية وبيان أهميتها إذ جاءت دلالات الألفاظ غير ملتبسة بمعاني أخرى تصرف الأذهان إليها.

ومنها كذلك خطبة لأحمد بن فارس ، قال: " إن اللغة العرب مقاييس صحيحة ، وأصولاً تتفرع منها فروع ، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول." (٢)

وقد انقسمت المقدمات في المصنفات اللغوية على قسمين : ذاتية تعبر عن رأي صاحبها ، وموضوعية ، وهي التي تنصدر بمحتوى يشتمل على مجموعة من المعارف المتصلة بالموضوع .

(١) خطبة معاني القرآن : النحاس ، ٤١/١ - ٤٢

(٢) خطبة مقاييس اللغة : أحمد بن فارس ، ١/١

— الفصل الأول —

الأصول النحويّة في مقدمات المصنفات اللغوية

حتى نهاية القرن الحادي عشر

المبحث الأوّل : السّماع في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته

ثانياً: كلام العرب

المبحث الثاني : القياس في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية

توطئة :-

لعل المتتبع لنشأة العلوم العربية سيجد مدّة غير يسيرة بين تأريخ نشأتها وتاريخ تدوينها ، وظهورها بوصفها علوم مستقلة لها كيائها الخاص ، فعلم أصول الفقه كما هو معلوم نشأ مع الفقه نفسه ، فلا يمكننا تصور علم من دون أصول ؛ لأنّ الأصول هي الأساس الذي يبنى عليه العلم ، إلا أن تدوين علم أصول الفقه تأخر بزمن طويل إذ تم ذلك على يد الإمام الشافعي في رسالته ، فكذلك علم أصول النحو نشأ أيضاً مع نشأه النحو ، إلا أنه لم يدون على غرار علم أصول الفقه إلا في القرن الرابع الهجري على يد أبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص. ولا بد من الإشارة من أنّ أبا بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ) وضع لكتابيه في النّحو عنوان (أصول النحو) ، ولم يكن يقصد بذلك علم أصول النحو بل شمل كتابة أساسيات النحو التي لا يمكن للدارس الاستغناء عنها ، فهو كتاب في النحو وقد نبه إلى هذا ابن جني في خطبة كتابه الخصائص انه قد سبقه إلى هذه التسمية ابن السراج ، ثم علق على ذلك بقوله : ((فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلزم بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله))^(١). وعليه فإن كتاب الخصائص هو أول كتاب يؤلف في أصول النحو ، وله كتاب بعنوان (اللّمع)

(١) خطبة الخصائص: ابن جني ٢/١

بالمضمون نفسه إلا أن قولنا هذا لا يعني الزعم بأن ابن جني أول من تكلم في علم أصول النحو، وإنما كان فضله التأليف كفضل الشافعي في علم أصول الفقه، وقد ضمّن ابن جني كتابه أبواباً كثيرة في : السماع، والقياس والإجماع ، وغيرها من مباحث هذا العلم ، ويؤلف أبو البركات الانباري (ت: ٥٧٧هـ) أول كتاب يحمل الاسم والمضمون معاً وهو كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو) وقد أخذ في هذا الكتاب أبواب أصول الفقه برمتها، وضمّنها موضوعات في أصول النحو.

وألف السيوطي (ت: ٩١١هـ) كتاباً في أصول النحو أسماه (الاقتراح في علم أصول النحو) وقد اعتمد فيه اعتماداً شبه كلي على كتاب الخصائص وكتاب لمع الأدلة ، على الرغم أنّه ادعى في مقدمته الأسبقية في ذلك قال : "هذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحته بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو" (١).

أمّا الدراسات الحديثة التي ألفت في هذا المضمار، فهي كثيرة منها الأساسية ومنها الفرعية نذكر أهمها وأشهرها ، فمن الكتب الأساسية : كتاب "ارتقاء السيادة في أصول النحو" للشاوي المغربي الجزائري، و"في أصول النحو" للسعيد الأفغاني ، وكتاب "أصول النحو" محمد خير الحلواجي ، و"القياس في اللغة" محمد الخضر حسين "العلة النحوية نشأتها وتطورها " مازن المبارك .

وأما المؤلفات الفرعية التي ألفت في هذا العلم فهي: "أصول النحو في نظر النحاة وابن مضاء" محمد عيد ، و"مصادر اللغة" ، و"رواية اللغة" للشلقاني

(١) الاقتراح : السيوطي ، ١٥

و"تأريخ النحو القرآني" عبد الصبور شاهين، و"القرءات القرآنية تعريف وتأريخ" عبد الهادي الفضلي، و"موقف العلماء من الاستشهاد بالحديث" خديجة الحديثي، و"الأصول" تمام حسان، و"أصول الشاهد النحوي" خديجة الحديثي وغيرها الكثير.

-الأصل لغة :

الأصل : جاء من الجذر الثلاثي (أ، ص، ل) : "وهو الأصل واحد الأصول ، يُقال أصل مؤصل ..."^(١)، وقيل: "هو أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يُكسر على غير ذلك ، وهو اليأصول يُقال: أصل مؤصل ..."^(٢)، وجاء في تاج العروس الأصل : أسفل الشيء ، يُقال : قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ، وقلع أصل الشجر ، ثم كسر حتى قيل: أصل كل شيء : ما يستند وجود ذلك الشيء إليه "^(٣)، وفي ضوء التعريفات السابقة للأصل في اللغة يكون الأصل هو ما يبنى عليه غيره ، أو يتفرع منه غيره ، وكلاهما أصل الشيء .

- أصول النحو في الاصطلاح : وفيه أقوال عدة هي :

"هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستلال بها وحال المستدل بها "^(٤)، وكذلك هو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"^(٥)، وقيل : هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"^(٦)، وعليه فإن موضوع أصول النحو من خلال هذه التعريفات الاصطلاحية يصب في ثلاثة أمور هي

(١) مختار الصحاح : الرازي ، مادة (أصل) ٨

(٢) لسان العرب : ابن منظور، مادة (أصل) ١٦/١١

(٣) تاج العروس : الزبيدي ، مادة (أصل) ٤٤٧/٢٧

(٤) الاقتراح : السيوطي ، ٢١

(٥) لُمع الأدلة : الانباري ، ٨٠

(٦) الاقتراح : السيوطي ، ١٤

:البحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة ، والأمر الثاني :البحث عن كيفية الاستدلال بهذه الأدلة ، الأمر الثالث : البحث عن حال المستدل بها ، ولابن جني في كتابه الخصائص وجهة نظر مختلفة عما قاله أصحاب التعريفات السابقة ، من إن للنحو أصول تشابه أصول الفقهاء ، فذهب قائلا : " إننا لم نر احد من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء ، فأما أصول أبي بكر فلم يلزم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله".^(١)

إلا أنه يمكننا القول بأنه أيّا كانت الأسباب ،فأصول النحو هي المحاولة الأولى والمباشرة من النحويين لدراسة القواعد والقوانين التي تبنى على تلك الأصول ، فإذاً الأصول هي عبارة عن القواعد الكلية والأساسية في النحو العربي ، قال الرضي في خطة شرح الشافية: "الأصل : القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات"^(٢).

إلا أن علماء الأصول والمؤلفين فيه قد اختلفوا في عدد الأصول النحوية ،إذ جعلها ابن جني في كتابه الخصائص ثلاثة أصول هي :السمع ،القياس ،الإجماع^(٣)،في حين عدّها ابن الانباري :النقل ، والقياس واستصحاب الحال^(٤)، فأطلق مصطلح النقل قاصداً به السماع ، واستبدل أصلا من الأصول ،ألا وهو الإجماع باستصحاب الحال،وجعلها السيوطي أربعة أصول هي: السماع ،والإجماع ، والقياس ،واستصحاب الحال .^(٥) وعليه يكون السيوطي قد بلغ مرحلة النضج فجمع ما تشتت من كلام المتقدمين كابن جني ، وابن الانباري ،فتحصل لديه ما ذكرناه من تقسيمه لأصول النحو على أربعة أقسام.

(١) الخصائص ابن جني ٢/١

(٢) خطبة شرح الشافية :الرضي ١/١-٢

(٣) الخصائص ابن جني : ١٨٩/١

(٤) لمع الأدلة: الانباري ، ٨٠

(٥) الاقتراح السيوطي : ١٤

- المبحث الأول -

السماع في مقدمات المصنفات اللغوية:

السماع لغة

السماع اصطلاحاً

أهمية السماع عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية :

مصادر السماع عند اللغويين:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته

الشواهد القرآنية عند اللغويين

١- نصب (أي) الاستفهامية

٢- وقوع الاسم بعد " لو " الشرطية

٣- باء البسمة

٤- الصفات

٥- الحذف مع الإضافة

٦- تذكير الفعل وتأنيثه

ثانيا: كلام العرب في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية:

- مواقف اللغويين من الاحتجاج بالشعر
المسائل التي احتج لها اللغويين بالشعر
- ١- ظن التي تتعدى إلى مفعول واحد
 - ٢- النصب على المدح والذم
 - ٣- إضافة الأسماء (ذي وذات) إلى المضمرة
 - ٤- إضمار الفعل بعد لو الشرطية
 - ٥- أفعال التفضيل
 - ٦- تقديم من ومعمولها على المفضل عليه
 - ٧- جواز استعمال الأعلام الغلبية بلا ألف ولام

السمع :

-السَّماع لغةً : من السَّمع وهو حُسْن الأذن، وفي قوله تعالى : "أو ألقى السَّمع وهو شهيد" (ق:٢٧) ، وذكر صاحب لسان العرب : "معناه خلا له فلم يشتغل بغيره ، وقد سَمِعَهُ سَمْعًا وسَمَاعًا وسَمَاعَةً وسَمَاعِيَّةً ، والسَّماع : ما سُمِّعت به فشاع وتكَلَّمَ به ، وكُلَّ ما التذته الأذن مِنْ صَوْت حَسِن سَمَاع" ^(١) . أما السَّماع فيكون أسما للمسموع ، ويقال لما سمعته من الحديث : هو سماعي ، ويقال للغناء سماع ، ويكون بمعنى السَّمع ، تقول : سمعتُ سماعاً ، كما تقول : سمعتُ سَمْعاً" ^(٢) ، وأسماء الأنباري النقل. ^(٣)

-السمع في الاصطلاح :

هو ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلام الفصحاء إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ^(٤) وقيل : هو الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة ^(٥) .

والكلام العربي عند النحويين يشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلام العرب قبل فساد الألسنة، وقد حدد البصريون القبائل التي ينقلون عنها ، ويسمعون منها ، فأخذوا عن القبائل الموغلة في الصحراء وأقاموا قواعدهم على الأشهر من كلامهم ، فمن القبائل التي اخذ عنها البصريون : قریش

(١) لسان العرب: ابن منظور ، مادة (سمع) ٢٢٧، ٢٢٥/٧

(٢) الفروق اللغوية : أبو الهلال العسكري ، ١٠٣

(٣) لمع الأدلة : الأنباري ، ٨٠-٨١

(٤) الاقتراح : السيوطي ، ٣٦

(٥) الإغراب : الأنباري ، ٤٥ ، لمع الأدلة : الأنباري ، ٨١

، وقيس ، وتميم وأسد، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ^(١)، وعن هذه القبائل قد اخذ الكوفيون كذلك ^(٢).

وقد عدَّ البصريون قبيلة قريش أفصح القبائل وأجودها ، وقد توسع الكوفيون في الأخذ من القبائل ، فأخذوا من تلك التي خالطت الحضر ، كقبائل الحجاز ، وثقيف ، ولخم ، وجذام ، وغيرها ، وتوسعوا كذلك برواية الأشعار عن جميع العرب بدويهم وحضرهم ^(٣).

وحدد النحويون الزمان الذي يؤخذ من كلام أصحابه ، قال الأصمعي : "خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت: ١٦٨ هـ) وهو آخر الحجج" ^(٤) وقد تجاوز مجمع اللغة العربية الفترة الزمنية التي حددها القدماء للسماع عن العرب الأمصار، فقال : "العرب الذين يوثق بعربييتهم، ويشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البادية من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرابع" ^(٥).

وقد قسم الشعراء المحتج بكلامهم (أو شعرهم) على طبقات : ^(٦) **الطبقة الأولى :** الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام كأمرىء القيس والنابغة الذبياني .

- الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت .

- الطبقة الثالثة : الشعراء الإسلاميون ، كجرير والفرزدق .

(١) الاقتراح : السيوطي ، ٤٤

(٢) أنباء الرواة ٢٥٨/٢

(٣) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٥٩

(٤) الاقتراح : السيوطي ، ٥٥

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠٢/١

(٦) خزانة الأدب: البغدادي ٥/١

-الطبقة الرابعة : الشعراء المحدثون ، كأبي نواس ، وبشار بن برد

وانعقد الإجماع على صحة الاحتجاج بالقسمين الأولين ، في حين اختلف في القسم الثالث ، فمذهب البغدادي جواز الاحتجاج بشعرهم ^(١)، ولم يُجَوز الاحتجاج بشعر المولدين والمحدثين ^(٢)، كما لا يجوز الاحتجاج بشعر لا يعرف قائله عند البصريين وقد أجاز ذلك الكوفيون ^(٣).

- مكانة السَّماع عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية :

لقد ظهرت مكانة السماع عند المصنفين اللغويين في كثرة اعتمادهم واهتمامهم بهذا المورد في الاحتجاجات النحوية ، فهو أبرز الأصول النحوية التي اعتمدها اللغويون ، وهو المقدم لديهم على سائر الأصول حتى إننا نجد بعض اللغويين من لا يأخذ إلا به ، ولا يحتج بغيره نحو ما ذكره ابن جني في خطبة المنصف من قولهم : رَجَلٌ وَحَجَرٌ ، فهذا ممَّا لا يُقَدِّم عليه قياس بل يُرجع فيه إلى السَّماع ^(٤) ولعل ذلك هو الذي دفع إلى القول أن مع مكانة القياس فإن السَّماع إذا ورد أبطله ^(٥)

(١) خزانة الأدب : البغدادي ، ٥/١

(٢) الاقتراح : السيوطي ، ٥٤

(٣) نفسه : ٥٥

(٤) خطبة المنصف : ابن جني ، ٣/١

(٥) خزانة الأدب : البغدادي ، ٤٢١/٨

وقد اشترط بعض اللغويين أن يكون المسموع الأكثر فصاحة بالمشافهة، والدراية من العظماء العرب الموثوق بعربييتهم الذين يتكلمون بطباعهم البدوية التي جبلوا عليها ، واعتادوها ، وهم عند الأزهري في خطبة التهذيب : هوازن ، وتميم ، وأسد ، لمشافهته لهم ، ومكوته بينهم إذ وجدهم عربا خلصا لا يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش^(١) .

وقد جعل الجوهرى اللغة الصحيحة هي ما أتقنت بالمشافهة من العرب الخلص في البادية ، قال : "فإني قد أُرعت كتابي هذا ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها ... بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية"^(٢)

فيحين عدَّ الزمخشري القبائل الأكثر فصاحة والتي يحتجُّ بها : قيس، وتميم ، وهذيل ، وتهامة^(٣) وقد ذهب اللغويون في تدوين قواعد لغتهم إلى السماع، يدفعهم إلى ذلك الرغبة في الحفاظ عليها ، فهي لغة القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، إذ بعد اختلاط العرب بالأعاجم ودخولهم بلادهم فشى اللحن فيها ، فلم يجد اللغويون بُدأ من مشافهة الأعراب الذين لم تشب ألسنتهم شائبة. قال الأزهري في خطبة التهذيب : "نزل القرآن والمخاطبون به قوم عرب أولو بيان فاضل وفهم بارع... فعلينا أن نتعلم ونجتهد في تعلم ما يتوصل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنن المتتبعة لجمل التنزيل

(١) خطبة التهذيب : الأزهري ، ٧/١

(٢) خطبة الصحاح : الجوهرى ، ٣٣/١

(٣) خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

لننفي عنها الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد الذين تكلموا في كتاب الله (جل وعز) ولكنهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلوا و أضلوا^(١). وذهب ابن منظور إلى ضبط اللغة العربية الفصيحة والحفاظ عليها ، بعد دخول الأعاجم ؛لكونها لغة القرآن الكريم وعليها اعتماد العلماء في تدوين قواعدهم ، والفقهاء في ضبط أصولهم ولا يتم ضبطها إلا بعالم يعلم بغوامض اللغة ، وأصولها السّماعية .

قال ابن منظور في خطبة لسان العرب : "...فإني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها إذ عليها أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية ؛ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النيّة اللسان ، ويخالف فيه اللسان النيّة وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والأوان حتى أصبح اللحن في الكلام يعد لحنا مردودا ، وصار النطق بالعربية من المعاييب معدودا ، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية وتفاسحوا في غير اللغة العربية^(٢) .

-أهمية السماع عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية :

تأتي أهمية السماع عند مصنفينا اللغويين في أمورٍ عدّة هي :

- الأمر الأول : يعد اللغويون السّماع الشاهد الأول على صحة القاعدة النّحوية بعد ذكرها ، مثال ذلك ما ذكره الزجاج(ت: ٣١١هـ) في خطبة معاني القرآن فما جاء به من كلام الله،والعرب شعره ونثره في معنى الباء التي للابتداء في قوله:"بسم الله الرحمن الرحيم " إذ ذهب الزجاج إلى أن الباء التي في قوله تعالى السابق هي

(١) خطبة التهذيب : الازهري ، ٣/١-٤

(٢) خطبة لسان العرب : ابن منظور ، ١٣/١

الجالبة لمعنى الابتداء، وليس هي (الألف) التي في (اسم) بدليل قول العرب في (اسم) (هذا سِمٌ) مستغنين عن الألف التي في اسم.^(١)

-الأمر الثاني : احتج اللغويون بالسماع وجعلوه دليلاً يتوصلون به إلى القاعدة قبل استخراجها وهو ما ذهب إليه المبرد(ت:٢٨٥هـ) في خطبة الكامل ، في ذكره لمسألة "نصب أيّا" الاستفهامية إن كانت من الأسماء مستدلاً بقوله تعالى: "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (الشعراء:٢٢٧)

-الأمر الثالث : عدّ بعض اللغويون السماع الطريق للوصول إلى تعريف اللغة ، وبيان خصائصها ؛لكون السماع اقرب طريق لضبط العربية ومعرفة المستعمل فيها من غير المستعمل ، ومثال ذلك ما ذكره ابن سيده(ت:٤٥٨هـ) في خطبة كتابه المحكم في أفعال التعجب وصيغها وما تستعمله العرب من هذه الأفعال وما لم تستعمله فذكر ابن سيده أفعال التعجب التي يبني العرب منها صيغ تعجب ، وما لم يبن العرب منها ذلك ، إذ لا تقول العرب :ما أجوبه! مستغنية عنه بقولهم : ما أحسن جوابه!"^(٢)

وسنتناول في هذا المبحث أهم مصادر السماع وأشهرها عند اللغويين :

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته :

لقد أولى علماء العربية النَّصَّ القرآني عناية خاصة من حيث تدوينه وتحريره وضبطه، فهو النَّصُّ الصحيح المجمع على تلاوته بحسب ما جاءنا به ، وقد أجمع على الاحتجاج به في جميع علوم العربية، وربما لا يعنى القول بلفظ القرآن

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ٤٠/١

(٢) خطبة المحكم: ابن سيده ، ٤٢/١-٤٣

النَّص الشمولي الكلي الموحد للكتاب العزيز، وإنما يقصد به عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت، أو لفظ، أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن الكريم ^(١) إذ لم تكن أئمة القراء تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذ ثبت عنهم لم يردوها قياس عربيّة، ولا فشوا لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ^(٢) قال سيبويه: "فأما قوله عز وجل "إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" (القمر: ٤٩)، فإنما هو على قوله: زيذاً ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: "وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْتَاهُمْ" (فصلت: ١٧)، إلا أنّ القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة السُنّة ^(٣) ومع هذه المكانة العظيمة للقرآن، وتلك الأمانة للقراء إلى أن النحاة يميلون إلى الاستشهاد بالشعر من دون غيره وبالأخص حين تصطدم قواعدهم مع بعض الآيات.

قال الرازي: "وكثيراً أرى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول قائله فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته؛ فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى ^(٤)، وذكر السيوطي ذلك بقوله: "كُلُّ ما ورد أَنَّهُ قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً" ^(٥). ولعل موقف النحويين البصريين من القراءات كموقفهم من سائر النصوص اللغوية، فقد أخضعوها لأحكامهم وأصولهم، فما وافق منها أصولهم قبلوه وما خالف ذلك رفضوا الاحتجاج به،

(١) الأصول: تَمَام حسان، ١٠٣

(٢) النشر في القراءات العشر: الجوزي ١٠/١

(٣) الكتاب: سيبويه، ١٤٨/١

(٤) مفاتيح الغيب: الرازي، ٤٣٥/٤

(٥) الاقتراح: السيوطي، ٣٦

ووصفوه بالشذوذ^(١)، وأما الكوفيون فلهم موقف يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة ، فقد قبلوها واحتجوا بها ، وعقدوا على ما جاء منها كثيرا من أصولهم وأحكامهم ، وهم إن رجّحوا القراءات التي يحتج القراء عليها ، فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها ؛ لأنها صواب عندهم أيضا^(٢).

فمما مثل له البصريون قول سيبويه السابق الذكر في أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السُّنَّة^(٣) ، وأما أمثلة الكوفيين ، قول الفراء (ت: ٢٠٧هـ) : " والكتاب أعرب وأقوى في الحُجَّة مِنَ الشَّعَر " ^(٤)

– مواقف اللغويين من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته في المقدمات:

جعل اللغويون القرآن الكريم وقراءاته الأصل الأول في بناء قواعدهم الكليّة ، وكلام العرب الأصل الثاني ، فالذي نلمسه من شواهد اللغويين القرآنية ، هو أن موقفهم منها كان موقفا علميا منهجيا يتفق وموقفهم من سائر الأساليب اللغوية ، إذ التزموا فيها بمقاييسهم ، فما وافق من القرآن الكريم وقراءاته أقيستهم قبلوه ، وجعلوه حجة يحتجون فيه ، وما لم يوافقهم لم يقبلوه ، ونعتوه بالقراءة الشاذة ، أو الضعيفة .

فقد جاء عن الفراء في وصفه لبعض القراءات واللغات التي قرئت بها بأنها ضعيفة أو شاذة ، إلا أن اغلب اللغويين قد أولو القرآن الكريم وقراءاته عناية كبيرة ، إذ جعلوه دليلاً نحوياً يستندون إليه في تأصيلهم قواعدهم ، وضبط أحكامهم ، كما نجده عند الزجاج : (ت: ٣١١ هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه ،

(١) مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي ، ٣٣٧

(٢) نفسه ، ٣٤١

(٣) الكتاب : سيبويه ، ١٤٨/١

(٤) معاني القرآن : الفراء ، ٢١/١

وغيره من اللغويين ، فمن طعن في بعض القراءات من اللغويين الفراء (ت: ٢٠٧هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن ، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ) في خطبة كتابه الكامل ، حين خطأ من قرأ قوله تعالى: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ "بنصب" أي "بقوله: "سيعلم"^(١)، وعلى الرغم من تخطئة بعض اللغويين لهذه القراءات ، إلا أن هذا لا يمثل موقف اللغويين جميعا ، وإنما هو موقف لبعض منهم ، وربما كان الدافع وراء ذلك رغبة منهم في التحري والإثبات والضبط ، والدليل على ذلك احتجاجهم بالقراءات الشاذة والمتواترة.

ولعل ما وجدناه عند اللغويين يُعدُّ شاهداً على أنهم بنوا النحو على كلام العرب الفصيح ، وليس أفصح من كلام الله (عز وجل) ليتناولوه في نحوهم وأحكامهم ، وما صرَّحوا به من أقوال في أهمية ضبط القرآن الكريم وقراءاته والاحتجاج به يُعدُّ دليلاً على أن نحوهم نشأ وتأسَّل في قواعده وفروعه على نصوص الكتاب العزيز وقراءاته .

أمَّا ما ذُكر من القرآن الكريم وقراءاته في مسائلهم النحوية ، فيعد دليلاً واضحاً في اهتمامهم الكبير بهذا الرافد (القرآن الكريم وقراءاته) ، لينهلوا منه ويحتجوا به لقواعدهم ، وأما ما ذكرناه سابقاً من وصف بعض اللغويين لبعض القراءات القرآنية بالضعف ، أو الشذوذ ، فكان موقفهم منها موقفاً نحوياً ، التزموا فيه المقاييس كما هو عند المبرد في خطبة الكامل .

ولكننا على الرغم من ذلك لا نستطيع الجزم بأن هذا العالم قد تميز عن الآخر ، أو أنه خطأ ، أو ضَعَّفَ القراءات جميعاً ، أو أنَّه أنفرد بتخطئته للقراءات دون سواه ، لكوننا نجد أن من وصف القراءة بالضعف ، أو الشذوذ ، أو الخطأ في ضوء خطب

(١) خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١

مصنفاتهم اللغوية يسلمون في وجوه كثيرة منها في متون مصنفاتهم وإن كانت لهم بعض الاعتراضات على بعض القراءات القرآنية ، إلا أنهم قد جعلوها مصدرا من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشهورة ، والشعر ، وأقوال العرب ، وهم بذلك قد أخضعوها لمقاييسهم العامة . وعليه يكون ما ذكره بعض اللغويين الأقدمين من عبارات حول القراءات القرآنية بأنها ضعيفة أو شاذة أو غير ذلك ، ما هي إلا ملاحظات نتيجة بالحكم في الغالب إلى اللغة التي صدرت عنها القراءة ، أو التي جاءت عليها القراءة ، ولا تتجه بالقصد المباشر في القراءة وهو ما وجدناه عند المبرد في خطبة الكامل .^(١) أما التوجه بالحكم الناقد إلى القراءات القرآنية مباشرة ، واتهام القراء ، فيعد الفراء أوضح من نجد لديه هذه الاتهامات للقراءة و القراء^(٢) .

الشواهد القرآنية عند اللغويين في المقدمات:

أولاً : نصب (أي) الاستفهامية :

استشهد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) في خطبة كتابه الكامل بثلاثة شواهد قرآنية لـ (أي) الاستفهامية المنصوبة ، الآية الأولى قوله تعالى: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (الشعراء: ٢٢٧) وقوله تعالى: لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَنِ أَحْصَى- لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا (الكهف: ١٢) وقوله تعالى: فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا (الكهف: ١٩) فذهب المبرد في الآية الأولى من سورة الشعراء إلى أن أبا بكر قد قرأ قوله تعالى : " بنصب (أي) بقوله تعالى (ينقلبون) ، ولا يكون نصبها بقوله بـ (سيعلم) ، حيث ذهب إلى أن حروف الاستفهام إذا كانت أسماء امتنعت ممَّا قبلها كما يمتنع ما بعد الألف من

(١) خطبة الكامل : المبرد، ١٧/١

(٢) معاني القرآن : الفراء ، ٣/١

أن يعمل فيه ما قبله، وذلك كقولك : (عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) ، فإن أدخلت الألف قلت : (علمتُ أزيدُ مُنْطَلِقٌ أم لا) ، وعليه تكون (أيّ) بمنزلة "زيد" الواقع بعد الألف ومعناها "إذا أم ذا" ، وهو رأيُه في الآيتين الأخريين^(١) .

والذي يذهب إليه النحاة هو أنَّ جميع أسماء الاستفهام مبنية يحكم على ألفاظها بأنها مبنية على الحركة التي تكون آخرها أحالة ، ويحكم على محلها بحسب موقعها ماعدا (أيّا) ، فإنها معربة فيظهر اثر الإعراب في لفظها ومحلها ، ذكر النحاس من هذا أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر ، فلو عمل فيه لدخل بعض المعاني في بعض^(٢) .

وذهب القيسي في مشكل إعراب القرآن إلى أن لام التوكيد تقطع ما بعدها ممّا قبلها ، ولا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها كحروف الاستفهام ... ، وإنما يعمل في ذلك ما بعده ، ومنه قوله تعالى : "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (أيّ) نصب (ب) ينقلبون) لا ب (سيعلم)^(٣) .

وهو رأي ابن هشام الأنصاري كذلك ،^(٤) وهم بذلك قد اتبعوا سيبويه في تفسيره هذا الباب الذي أسماه باب ما لا يعمل فيهما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول لا غيره^(٥) .

ثانيا: وقوع الاسم بعد "لو" الشرطية :

(لو) هي حرف يختص بالأفعال ، وهي من الأدوات الشرطية ، والأصل في (لو) الشرطية أن يأتي بعدها فعل غير أنه قد يليها اسم ، فيكون فاعلا لفعل محذوف ، وقد استشهد ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ) في خطبة كتابه المدخل إلى

(١) ينظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١-١٨

(٢) إعراب القرآن : النحاس ، ١٩٦/٣

(٣) مشكل إعراب القرآن : القيسي ، ١٠٧/١

(٤) المتوفى سنة ٧٦١هـ ، بغية الوعاة : السيوطي ، ٦٨/٢

(٥) الكتاب : سيبويه ، ٢٣٥/١

تقويم اللسان بقوله تعالى: "قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي" (الإسراء: ١٠٠) لـ "لو" الشرطية التي وليها الفعل مضمرا، وارتفع الاسم الذي بعدها به، أي: بالفعل المضمر وتقدير الكلام عند ابن هشام لو كانت لي، أو خلقت لي أو استقرت لي، أو ما شاكل هذا مما يدل على سياق الكلام^(١).

إذ ذهب الزجاج إلى أن قوله: أنتم في الآية الكريمة من سورة الإسراء، مرفوع بفعل مضمر، والمعنى: قل لو تملكون أنتم؛ لأن (لو) يقع بها الشيء لوقوع غيره فلا يليها إلا الفعل، وإذا وليها الاسم عمل فيها الفعل المضمر^(٢)، وقد وقع خلاف بين النحويين في الفعل الواقع بعد (لو) إذ لا يجوز عند النحاة أن يليها الأسماء بل يليها الأفعال، وأوجب ابن مالك أن يليها الفعل ماضيا أكثر أو مضارعا في اعتبارات معينة^(٣).

إلا أن الآية الكريمة قد اصطدمت بالقاعدة التي وضعها النحاة فنحن قد نجد كثيرا من قواعد النحاة قد تصطدم مع الآيات الشريفة، ولا نجد ذلك لدى النحاة في كلام العرب، فلذلك اختلف في مجيء الاسم الواقع بعد (لو)؛ لأن بعض النحاة لا يجيز وقوع الاسم بعد (لو) بل الذي يليها هو الفعل والفعل الظاهر، وعد بعضهم مجيء الفعل مضمرا بعد (لو) ضرورة شعرية وهو قول ابن عصفور^(٤).

فـ (لو) عند النحويين في الآية الكريمة أداة شرط ومن لوازمها أن لا تأتي بعدها الأسماء، ولا يجوز أن يليها إلا الأفعال، وهو اختيار سيبويه^(٥)، وتابعه الزجاج، والنحاس وقد جاء في تقدير إعرابها:

١- إضمار فعل بعد (لو) والشاهد هنا فعل (تملكون)، والمعنى: لو تملكون انتم تملكون، أي انتم بدل من واو الجماعة المتصل بـ (تملكون)، قال الزمخشري: "وتقدير المعنى: لو تملكون تملكون، فحينما حذف الفعل الأول الذي يلي (لو) جيء بالضمير المنفصل بدلا من الضمير المتصل، وتعليقه؛ أنه جيء

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان: اللحي، ٥٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ٢٦٢/٣.

(٣) ينظر: الجني الداني: المرادي ٤٦/١.

(٤) نفسه، ٤٦/١.

(٥) الكتاب: سيبويه ٦٠/٣.

بذلك لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، وعليه فإن (أنتم) فاعل الفعل المضممر (تملكون) وهو اختيار ابن الحاجب^(١)، والعكبري^(٢).

٢- تقدير الفعل الناقص (كنتم) ، ومنه قول أبي حيان في البحر المحيط أي: قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي " أي : قُلْ لو كنتم تملكون " وهو مذهبه ونسبه إلى نحاة العربية ، وقال : حذف كان بعد (لو) معهود في كلام العرب^(٣).

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن (لو) خاصة بالفعل وقد يليها الاسم مرفوع محمول لمحذوف يفسرهما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان المحذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر ، فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني " واختلف في "قل لو انتم تملكون" فقيل من الأول والأصل : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فأنفصل الضمير ، وقيل من الثالث : أي لو كنتم تملكون ، وردَّ بأن المعهود بعد "لو" حذف كان ومرفوعها معاً ، فقيل : الأصل : لو كنتم تملكون فحذفاً ، وذهب ابن هشام إلى أن في ذلك نظر^(٤).

ثالثاً- باء الابتداء في البسمة :

استشهد الزجاج (ت: ٣١١ هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه لـ (باء الابتداء) بقولة تعالى : "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" إذ ذهب إلى أن (الباء) التي في قوله تعالى "بسم الله..." هي الجالبة لمعنى الابتداء في "بسم" وليس الألف، إذ ذهب إلى أن الألف هي ألف وصل جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن ؛ بدليل حذفها والاستغناء عنها ، فإن كان كذلك فالباء هي الباء الجالبة للابتداء ، ولكي يقوي الزجاج من رأيه ويضع حكمه النحوي ذهب إلى ذكر مسائل لغوية من الاشتقاق والتصغير لإسناد حكمه وتقويمه.

(١) شرح الكافية : ابن الحاجب ، ٢٣٩/٢

(٢) إملاء ما من به الرحمن : العكبري ، ٩٧/٢

(٣) ينظر : البحر المحيط : أبو حيان الاندلسي ٤٤٦/٥

(٤) ينظر: مغني اللبيب : ابن هشام ، ٢٦٨/١-٢٦٩

إذ ذهب إلى أن الألف تحذف في الاشتقاق والتصغير ، فتقول في اشتقاق (الاسم) : سمو ، ووسم فإن كان حذف الألف جائزا في الاشتقاق ، وأمكنا الاستغناء عنها .

وهو دليل على صحة قوله بأن الباء هي الجالبة لمعنى الابتداء، وليست الألف التي أمكنا الاستغناء عنها ، وأمّا دليله الثاني فهو في التصغير ، فعند التصغير تحذف الألف من (الاسم) فتقول العرب في (اسم) هذا سِمٌ وسِمِيٌّ " فمن المعلوم هو أن التصغير يرجع الألفاظ إلى أصولها فإذا كان التصغير كذلك ، فإذا الأصل في (اسم) من غير الألف .

وهو دليل آخر يسوقه الزجاج لما ذهب إليه من أن الباء هي الجالبة للابتداء ، وتقدير الكلام عند الزجاج : بدأت باسم الله الرحمن الرحيم " إلا انه لم يحتج لذكر بدأت؛ لأن الحال تنبئ عن أنك مبتدأ^(١)، قال سيبويه : معنى الباء الإلصاق^(٢)، وذهب الفراء إلى أن موضع الباء نصب ، والمعنى بدأت باسم الله ، وأبدأ باسم الله^(٣) قال الطبري معنى قول القائل : بسم الله الرحمن الرحيم، أي : اقرأ باسم الله ، وأقوم باسم الله ، واقعد باسم الله ، وكذلك سائر الأفعال ، فقوله ينبئ عن مراده^(٤) .

وجاء عن ابن هشام قوله: الباء للإلصاق وهو معنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر سيبويه عليه ، ثم الإلصاق الحقيقي كأمسكت بزيد إذ قبضت على شيء من جسمه، ومجازي كمررت بزيد^(٥)، قال الزجاج : وزعم سيبويه أن معنى الباء للإلصاق : تقول كتبت بالقلم كأن الكتابة ملصقة بالقلم^(٦) .

وقد اختلف علماء العربية في الباء الواردة في البسملة هل دخلت على معنى الأمر؟ ، والتقدير : ابدأ باسم الله الرحمن الرحيم ، أو على معنى الخبر؟ ، والتقدير : ابتدأت باسم الله، وفيه

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

(٢) الكتاب : سيبويه ٢١٧/٤ ، وينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ٣٩/١

(٣) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٣/١

(٤) جامع البيان : الطبري ٥٠/١

(٥) مغني اللبيب : ابن هشام ٩٥/١

(٦) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

قولان : أحدهما للفراء ، والثاني للزجاج : "فبسم" في موضع نصب على التأويلين"^(١) وأما ما ذكره الزجاج من مسائل لغوية من الاشتقاق والتصغير ، فإنما جاء بها ليثبت ما ذهب إليه بأن الباء هي الجالبة لمعنى الابتداء ، وليست الألف لكون النحو لا ينفك عن الصرف ، إذ من غير ذكره لمسائل لغوية لم يستطع أن يتوصل إلى حكم نحوي ثابت يقيس عليه .

قال ابن عصفور في خطبة الممتع في التصريف "التصريف أشرف شطري العربية وأغمضها ، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف"^(٢)

وقال عن ارتباط علم النحو عن علم الصرف وأهمية الآخر للأول : "وقد كان ينبغي أن يُقدّم علم التصريف على غيره من علوم العربية ، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب ، إلا أنه اخذ للطفه ودقته ، فجعل ما قُدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس"^(٣)،

والذي أردناه من مجيئنا بأقوال ابن عصفور هو لتوضيح رأي الزجاج و حكمه على الباء في البسملة ، باستدلاله بالمسائل اللغوية لتقوية صحة رأيه في المسائل النحوية^(٤). أما الألف في (اسم) المضاف إلى غير الله تبارك وتعالى ، فذهب الفراء في خطبة معاني القرآن إلى أن الألف في (اسم) لا تحذف إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذفها مع غير الباء في الصفات ، وإن كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف ، فتقول : لاسم الله حلاوة في القلوب"^(٥) .

(١) جامع الأحكام : القرطبي ، ٦٩/١

(٢) خطبة الممتع في التصريف : ابن عصفور ، ٢٧

(٣) نفسه ، ٣٠-٣١

(٤) ينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ٣٩/١

(٥) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ١/١-٢

قال الحريري في درّة الغواص : "وقد رأيت أحد الأعيان المتشبعين بدعوى البيان كتب في صدر كتابه : "بسم الله الرحمن الرحيم استفتح ، وبه أستنجح ، فحذف الألف من بسم الله مع إظهار الفعل ، وقد وهم في حذفه ... ، وردّ على ذلك قائلًا: " وإنّما كان يسوغ له حذف الألف لو انه عطف بالواو على البسمة المجردة ... نعم وقد منع أكثر العلماء بأوضاع الهجاء حذف الألف إلا عند الإضافة إلى اسم الله تعالى خاصّة ، فان أضيف إلى غيره من أسمائه الحسنی نحو الرّحمن والقهار وجب إثبات الألف" (١) .

رابعاً : الصفات :

استشهد الزجاج في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه ، بقوله تعالى : "بسم الله الرحمن الرحيم" للصفات : الرحمن الرحيم "إذ ذهب إلى أن صفة الرحمن و الرحيم إن كانت صفات لله عز وجل فحقها الخفض؛ لأنّها ثناء على الله (عز وجل) فصار إعرابها إعراب اسمه .

أما إن كانت هذه الصفات في غير القرآن، فيجوز فيها النصب والرفع ، إذ لا يجوز أن يقال "الرحمن" إلا لله عز وجل ؛ لأنّ صفة الرحمان هي اسم من أسماء الله الخاصة فهي ممّا يبالغ في وصفه " (٢) . وهو ما ذهب إليه النحاس بقوله : " أن "فعلان" فيه معنى المبالغة فكأنه والله اعلم الرحمن بجميع خلقه، ولهذا لم يقع إلا لله تعالى ؛ لأنّ معناه: الذي وسعت رحمته كل شيء ، ولهذا قُدّم الرحمن قبل الرحيم ، وصار الرحيم أولى من الراحم ؛ لأنّ "الرّحيم" ألزم في المدح لأنّه يدل على أنّ الرّحمة لازمة له غير مفارقة " (٣)

ولهذا خفضت هذه الصفات (٤) ، وعليه فإن صيغة (فعل) تدل على الصفات اللازمة ، كما تقول "كريم" لمن كانت صفة الكرم متأصلة ولازمة فيه ، وتقول : فلان بخيل لمن كان البخل من سجايه ، أما صيغة "فاعل" فلا تدل على اللزوم والثبات ، فلو قيل الرحمن الراحم لما أفاد اللفظ أنّ الرّحمة لازمة له تعالى غير مفارقة" (٥)

(١) درّة الغواص في أوهام الخواص : الحريري ٢٤٥/١ (٤) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١
(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ، ٤٣/١-٤٤ (٥) معاني القرآن : النحاس ٥٥/١
(٣) معاني القرآن : النحاس ، ٥٥/١

وذهب المبرد إلى أن لفظ (الرحمن) و(الرحيم) قد ذكرتا بعد لفظ الجلالة ، لذكر أوصافه الجليلة فهي للثناء والمدح كأنه يقول :ابداً بذكر اسم الله العظيم الجليل ،فهو نعت على وجه المدح، قال أبو العباس: "النعت قد يقع للمدح ، كما تقول : قال جريرُ الشاعر^(١).

أما في الصفات التي تأتي من غير القرآن فجوز الزجاج النصب والرفع فيها ،جاء في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه : " ولو قلت في غير القرآن :بسم الله الكريم والكريم ،والحمد لله رب العالمين ورب العالمين :جاز ذلك فمن نصب رب العالمين فإنما ينصب لأنه ثناء على الله ، كأنه لمّا قال :الحمد لله استدل بهذا اللفظ أنه ذاكرُ الله ، فقوله:رب العالمين كأنه قال اذكر رب العالمين، وإذا قال رب العالمين بالرفع فهو على قولك :وهو رب العالمين"^(٢).

وذهب النحاس في إعراب الرحمن الرحيم إلى جواز النصب في الرحمن الرحيم على المدح والرفع بإضمار مبتدأ ، ويجوز خفض الأول ورفع الثاني ، ورفع أحدهما ونصب الآخر"^(٣)، و(رب) مخفوض على النعت لله "العالمين" خفض بالإضافة وعلامة الخفض الياء ؛لأنها من جنس الكسرة ، والنون عند سيبويه كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين "^(٤) .

والنون عند أبي العباس المبرد عوض من التنوين ^(٥)، وعند أبي إسحاق ^(٦) عوض عن الحركة وفتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية (الاثنتين)، وقال الكسائي : "يجوز "رب العالمين" كما تقول :الحمد لله رباً والها أي على الحال ،وقال أبو حاتم : "النصب بمعنى احمد الله رب العالمين ^(٧)، وقال أبو إسحاق^(٨): "يجوز النصب على النداء المضاف .

وقال أبو الحسن بن كيسان: "يبعد النصب على النداء المضاف لأنه يصير كلامين ؛ولكن نصب على المدح ، ويجوز الرفع أي هو رب العالمين ، ويجوز " الرحمن الرحيم" على

(١)معاني القرآن : النحاس ٥٦/١

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، ٤/١

(٣)إعراب القرآن :النحاس ١٦٨/١

(٤)الكتاب : سيبويه ٥/١ ، ٥٧/٢

(٥)إعراب القرآن : النحاس ١٧١ / ١

(٦)معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ، ٧ / ١

(٧)إعراب القرآن : النحاس ١٧١/١

(٨) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ٤/١

المدح ، ويجوز رفعهما على إضمار مبتدأ ، ويجوز رفع أحدهما ونصب الآخر ، ويجوز خفض الأول ورفع الثاني ونصبه" (١) .

خامسا : الحذف مع الإضافة :

استشهد ابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) في خطبة كتابه الأفعال بقوله تعالى: "وَأَقَامَ الصَّلَاةَ" (التوبة: ١٨) لـ (حذف تاء التأنيث) مع غير الإضافة ؛ لكونه قد جاء عن لسان العرب ، وقد ذكر بأن من العلماء من لا يجيز الحذف إلا مع الإضافة" (٢) ،

فقوله : أقام هو مصدر إقامة ، والأصل أقوام نقلت حركة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل فأصبح المصدر إقوام ، إقواما بـ ألفين ثم حذفت إحدى الألفين لمنع التقاء الساكنين ، وعوض عنها (تاء) إقامة ؛ فتحذف (التاء) جوازا حال الإضافة نحو قوله تعالى : "أقام الصلاة" أو "إقامة الصلاة" فحذفت تاء الإقامة المعوضة عن إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها .

وأما تعويض التاء ففيه خلاف في مصدر : افعل ، فسيبويه أجاز حذفها مطلقا ؛ إذ يقول : "وان شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل قال تعالى : "وأقام الصلاة" ... وقالوا أريته إراءً مثل أقمته إقاما ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا" (٣) .

ومنع الفراء الحذف من دون الإضافة قال الرضي : " وخصَّ الفراء ذلك بحال الإضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء وهو أولى ؛ لأنَّ السَّماع لم يثبت إلا مع الإضافة" (٤) ، فسيبويه جوز حذفها مطلقا ، أي التاء والفراء أوجب ذكر التاء في غير حال الإضافة والاختلاف بينهما مبني في التاء المحذوف من الألفين .

سادسا : تذكير الفعل وتانيثه :

استشهد الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) في خاتمة المصباح المنير بقوله تعالى : "إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ" (يونس: ٩٠) ، لجواز تانيث الفعل وتذكيره مع جمع

(١) إعراب القرآن : النحاس ، ١٧١/١

(٢) خطبة الأفعال: ابن القطاع ، ١٥/١

(٣) الكتاب : سيبويه ، ٨٣/٤

(٤) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، ١٦٥/١

التكسير وجمع المؤنث السالم. إذ جاءت التاء في الآية الكريمة مع الملحق لجمع المذكر السالم، وقد جوز ذلك الفيومي قال: "ومثله قولك : قامت الزيدون قياساً على قامت الزيود، وارجع ذلك إلى ابن بابشاذ، إلا أنه ذهب إلى أن ذلك ضعيف من حيث السماع، وأما قياسه على قامت بنو فلان ، فذهب إلى أن الواحد المستعمل في الأفراد غير موجود في الجمع فأشبه جمع التكسير".^(١)

وأما ما ذهب إليه الرضي في شرح الكافية من تأنيث الفعل وتذكيره مع جمع التكسير وجمع المؤنث، بأن الجمعين المذكورين إن اسند إلى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير، أو التأنيث كرجال ونسوة، أو مجازي التذكير أو التأنيث كأيام ودور، وكذا واحد المجموع بالألف والتاء ينقسم هذه الأقسام الأربعة، نحو: الظلمات، والزينات والجماليات، والفرقات، فحكم المسند إلى ظاهرهما حكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا في شيء واحد وهو حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال أو النساء، أو الزينات أحسن منه مع المفرد و المثنى لكون تأنيثه بالتأويل، وهو كونه بمعنى الجماعة.^(٢)

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، نحو: قال النسوة؛ لأن المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي من الرجال، ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضاً، نحو الهندات، لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً، إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة.

أما بحذفها إن كانت تاء نحو: الفرقات أو بقلبها ألفاً كما في الجليات والصحراوات كان ذلك التغيير كالزينات والهندات لأن المقدر عندهم في حكم الظاهر"^(٣)، وقد أجاز الكوفيون القياس في الجمع بالألف والتاء دون المفرد فيقال: "قام الهندات قياساً على جمع التكسير".^(٤) ومساوياً أن كان جمع تكسير، أو اسم جمع مطلقاً أي: لمذكر أو لمؤنث: نحو قامت الزيود وقام الزيود، وقالت الأعراب وقال النسوة، أو جمعا بالألف والتاء لمذكر نحو: جاءت الطلحات وجاء الطلحات، بخلافه لمؤنث فإن التاء واجبة؛ لسلامة نظم واحد نحو: جاءت الهندات، إلا

(١) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٦٩

(٢) شرح الكافية: الرضي، ١٥٨/٢

(٣) نفسه، ١٥٩/٢

(٤) همع الهوامع: السيوطي، ١٧١/٢

على لغة قال فلانة ، وجوزها الكوفية في جمع المذكر السالم كجمع التكسير ، فيقال: قامت الزيدون ، والبصرية منعوا ذلك ؛ لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالأبناء^(١).

وحكم البنين حكم الأبناء ، وإن كانوا بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن^(٢)، قال سيبويه : " وهو في الموات كثيرا ففرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم ... وجاءت التاء مع الملحق لجمع المذكر في قوله: "إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ ... " .

- ثانياً: كلام العرب :

المقصود بكلام العرب ما جاءنا عنهم شعراً ونثراً في الجاهلية والإسلام إلى أن فشا اللحن ، وفسدت الألسنة ، وقد سبقت الإشارة مسبقاً إلى القبائل العربية التي نقل عنها البصريون والكوفيون ، فقد نقلوا عنها شعراً ونثراً كثيراً ، ولعل المتأمل لكتب اللغويين يجدهم أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر من النحويين الذين اقتصروا على الاستشهاد على الشعر^(٣) .

أو يكاد يقتصر فالشعر ديوان العرب^(٤)، وهو مورد اللغويين والنحاة لجأوا إليه ليستقوا منه أساليب العرب في لغاتهم ، وعليه يقيسون ما يستنبطونه من خلال استقرار كلامهم ولهجاتهم ، وقد أولى علماء النحو هذا المصدر الاهتمام الكبير الذي لم يتأت للمصدرين السابقين .

ولعل مصنفاتهم خير دليل على ذلك ، وقد اختلف النحويون في الأخذ من العرب إذ لم يكونوا على درجة واحدة في ذلك ، فبعضهم قد أكثر الاحتجاج به ، وبعضهم الآخر قد ضيق على نفسه ، فالذين اتسعوا فيه هم الكوفيون ، فقد نقلوا عن العرب حضريهم وبدويهم^(٥)، والذين ضيقوا في الأخذ هم البصريون ، إذ تشددوا بأن لا ينقلوا إلا عن فصحاء العرب الذين لم تصبهم آفات الحضارة ، لكن كلا المذهبين

(١) همع الهوامع : السيوطي ١٧١/٢

(٢) شرح الكافية : الرضي ، ١٥٩/٢

(٣) ينظر : أصول النحو : سعيد الأفغاني، ٥٩

(٤) المزهري : السيوطي ، ٣٤٤/١

(٥) ينظر: المدارس النحوية : شوقي ضيف، ١٥٩

اتفقوا على أن يكون الأخذ بالمشافهة ومشافهة العرب الوافدين إليهم ،أو مشافهتهم بالرحلة (١).

ولعل سبب التباين بين هؤلاء هو الاختلاف الذي اتسعت دائرته بين المذهب البصري والكوفي، قال الرياشي مفاخرنا نحاة الكوفة : " إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وآكلة اليرابيع ، وهؤلاء اخذوا اللغة عن أهل السّواد آكلة الشواميخ والشواريز " (٢)، فتشدد البصريون في الأخذ عن فصحاء العرب يعد مفخرة من مفاخرهم ؛ولهذا قسم الشعراء الذين يحتج بشعرهم على طبقات ، وقد ذكرت مسابقا في بابها .

إذ قسمت على طبقات :الجاهليين ،والإسلاميين ،والمخضرمين ،والمولدين ،و يقال لهم المحدثين ،وذكرنا بان الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما إجماعا ، والثالثة اختلف الاستشهاد بشعرها ، والرابعة لا يستشهد بشعرها مطلقا ، أما موقف النحاة من الشعر الذي لا يعرف قائله ،فيتضح من خلال مؤلفاتهم ، فلا يجوز عندهم الاحتجاج بشعر ،أو نثر لا يعرف قائله، وعلة ذلك: الخوف من أن يكون لمولد ،أو من لا يوثق بفصاحته (٣) .

فإن روى الشعر عربيّ ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، فيحتج به،وكان العرب يُنشد بعضهم شعره للآخر فيرويه عنه كما سمعه ، أو يتصرف فيه على مقتضى لغته؛ولهذا تكثر الروايات في بعض الأبيات ، ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ،كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ،واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يعرف قائله .

وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب "سيبويه" بالقبول ،وفيها شواهد كثيرة لم يعرف أسماء قائلها ، فإنما يكون الرد وجيها إذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ، ولم يشتهر بالضبط والإتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح " (٤)، قال الجرمي : " وفي كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتا سالتُ عنها

(١) أنباء الرواة : القفطي، ٢٥٨/٢

(٢) الفهرست : ابن النديم، ٩٢

(٣) الإنصاف: الانباري، ٥٨٣/٢، الاقتراح: السيوطي، ٧١

(٤) ينظر :دراسات في العربية وتاريخها :محمد الخضر حسين ، ٣٩

فَعْرِفَ أَلْفَ ، ولم تُعرف خمسون" ^(١)، أما المبرد فقد رفض الاستشهاد بمثل هذه الأبيات المجهولة القائل ^(٢). ومن النحاة من تردد في قبولها كابن هشام ^(٣).

- مواقف اللغويين من الاحتجاج بالشعر في ضوء المقدمات :

اعتنى اللغويون من خلال خطب مصنفاتهم اللغوية بالشعر عناية فائقة ، فقامت عنايتهم بالشاهدين السابقين من القرآن الكريم وقراءاته ، فاهتموا به واتخذوه حجة يحتجون فيه لمسائلهم النحوية ولعل مصنفاتهم اللغوية خير دليل على ذلك ، كالعين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) إذ يُعَدُّ كتاب العين زاخراً بجمعه لكثير من كلام العرب حتى قيل فيه أنه قد حفظ نصف اللغة ^(٤).

ولا يقل كتاب معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧ هـ) ، والكامل للمبرد (ت: ٢٨٥ هـ) ، وغيرهما من المصنّفات اللغوية بما جاء من شواهد شعرية ونثرية عن العرب الفصحاء . ولم يكن موقف اللغويين من الاحتجاج بالشعر يتمثل فقط في المسائل العملية التي تناولوها بالبحث والتمحيص ، بل يتمثل كذلك في أقوالهم التي صرحوا بها ، وما للشعر من مكانة عند العرب عموماً ، وعلماء اللغة والنحو خصوصاً فمن أقوالهم النظرية التي حضي بها الشعر بمكانة رفيعة عند العرب ، فتناشده وتناقضه حتى حظي بأن يكون مصدراً مهماً في تفعيد كلامهم ، وتبيين ألفاظهم ، فاستشهدوا بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التي يحتج بها أهل العلم والمعرفة الموثوق بهم وبروايتهم للأشعار ^(٥).

ويتبين موقف ابن هشام اللخمي من الشعر ورفع مكانته في ردّه على من أنكر ، أو خطأ بيتاً من الشعر ، ولاسيما ما روي من الأشعار عن أهل الرواية لأشعار العرب وكلامها قائلًا : "... وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ، ونقلها أهل الثقة عنها لا تلحن به العامّة ، وإن قلّت شواهد وضعف قياسه" ^(٦) ، وجاء ابن هشام بما قال علماء العربية فيمن خطأ شاعراً أو لحن شعراً ، فروى

(١) معجم الأدباء : الحموي ، ١٢٣/١٦

(٢) المقتضب : المبرد ، ٤٢٥/١

(٣) المزهر : السيوطي ، ١٤١/١ - ١٤٢

(٤) أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، ٦٨

(٥) خطبة التهذيب : الأزهرى ، ٦-٥/١

(٦) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٣١

قول أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد قائلًا: "قال أبو الخطاب: أنحنى الناس من لم يلحن أحداً"، وقال الخليل: "لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم" ونقل الفراء عن الكسائي أنه قال: "على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا القليل".^(١) وما جاء به ابن هشام اللخمي من أقوال للعلماء يبين مدى تساهله في الأخذ بكلام العرب سواء شعرا أم نثرا، وحرصه الشديد على الاحتجاج بكلام العرب إذ لم يجوز أن يخطأ، أو يلحن عربي ثقة، وإن كانت لغته قليلة، أو ضعيفة. وأما الجانب العملي من الاحتجاج بكلام العرب فنجد اللغويين قد استشهدوا به في تقرير قواعدهم العامة، وأحكامهم النحوية، أو لقصد مسألة نحوية قالوا بها.

— المسائل التي احتج لها اللغويون بالشواهد الشعرية في المقدمات هي :

أولا : ظنّ التي تتعدى إلى مفعول واحد :

استشهد المبرد في خطبة كتابه الكامل ببيت من الشعر لعبد الرحمن بن حسان، لـ (ظنّ) التي تتعدى إلى مفعول واحد، قال الشاعر عبد الرحمن بن حسان: ^(٢)

- فلا ويمين الله ما عن جناية هُجِرْتُ ولكنَّ الظنَّينِ ظنَّينِ

فالشاهد في بيت عبد الرحمن بن حسان هو "الظنَّينِ ظنَّينِ" وهي ظن التي تتعدى إلى مفعول واحد، قال المبرد: "فظنّ في بيت حسان هي التي تتعدى لمفعول واحد كما تقول ظننتُ بزيدٍ، وظننتُ زيدا، أي: اتهمت." ^(٣)

ثم ذهب مازجاً بين الإعراب والمعنى في بيت الشاهد قائلًا: "وقوله: أو ظنينا في ولاء أو نسب فهو المتهّم، وأصله مظنون، وهي ظننت التي تتعدى لمفعول واحد تقول ظننت بزيد، وظننت زيدا، أي اتهمت ومن ذلك قول الشاعر عبد الرحمن بن حسان، وجاء في بعض المصاحف: "وما هو على الغيب بظنّين"^(٤) وهو مذهب سيبويه في ظنّ التي تكون بمعنى أتهم وتتعدى إلى مفعول واحد قال

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي، ٥٥

(٢) البيت في اللسان : مادة ظن ١٨٩/٩، ونسبه ابن برى لنهار بن توسعه، لسان العرب : مادة (ظن)

(٣) خطبة الكامل : المبرد، ٢٣/١

(٤) نفسه، ٢٣/١

سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً إذا قال : مَنْ تَظُنُّ ، أي من تَتهِمُّ ؟ ،
فتقول : ظننتُ زيداً كأنه قال : اتهمتُ زيداً وعلى هذا قيل : ظنينٌ ، أي مُتَّهمٌ" (١) .

فالمعلوم أنَّ ظنَّ من أفعال القلوب تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا أريد بها معنى الشك أو اليقين ، فتتصب الجزأين على التعدي للمفعولين ، ولها أي ظن معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى التهمة ، فتكون بذلك لا تتجاوز المفعول الواحد .

قال الزمخشري : " أفعال القلوب سبعة هي ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، إذ كان بمعنى معرفة الشيء على صفته ، كقولك : علمت أخاك كريماً ، ووجدت زيداً ذا الحافظ ، ورأيتَه جواداً ، تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك أو اليقين ، فتتصب الجزأين على المفعولين وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما ، ولها معانٍ أخر تجعلها متعدية إلى مفعول واحد ، ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معانٍ أخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً ، وذلك قولك : ظننته من الظنة وهي التهمة ، ومنه قوله تعالى : " وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ " (التكوير: ٢٤) " (٢) .

وجاء في اللسان لابن منظور : " وتقول ظننتك زيداً وظننتُ زيداً إياك ، تضع المنفصل موضع المتصل في الكناية عن الاسم والخبر ؛ لأنهما منفصلان في الأصل لأنهما مبتدأ وخبر ، والظنين الرجل المتهم " (٣) ، وعليه يكون الشاهد الشعري الذي احتج به المبرد لظنَّ التي تكون بمعنى المتهم فهي متعدية إلى مفعول واحد لا غير بخلاف ظنَّ التي تكون بمعنى الشك أو اليقين والتي تتعدى المفعولين (٤) .

(١) الكتاب: سيبويه ، ١٢٦/١

(٢) المفصل : الزمخشري ، ١٠٣

(٣) لسان العرب : ابن منظور ، ١٩٨/٩

(٤) خطبة الكامل : المبرد ، ٢٣/١

ثانيا :النَّصَب على المدح أو الذَّم :

استشهد الزجاج (ت: ٣١١ هـ) في خطبة كتابة معاني القرآن ،ببيت من الشعر على جواز النصب في الصفة على الإتياع أو الذم ، قال شاعر(البسيط):^(١)

- وكل قوم أطاعوا أمر مُرشدِهِم
الظاعنين ولمَّا يظعنوا أحداً
إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
والقائلين لِمَن دارُ نُخليها

فالشاهد في قول الشاعر : "الظاعنين"، "والقائلين"، فذهب الزجاج إلى جواز نصب "الظاعنين" من قول الشاعر على ضربين: الأول على أنه تابع نميرا ، والآخر على الذم ، قال الزجاج :وكأنَّ الشاعر قال : أذكر الظاعنين وجَوَّز الرفع في قولك الظاعنين وتريد به هم الظاعنون وكذلك الأمر بالنسبة لقوله(القائلين) فلك في القائلين ضربين: الرفع والنصب فلك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، أو تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن تنصبهما جميعاً ،أو ترفعهما جميعاً"^(٢)، وعلى هذا المذهب من النحاة : ابن النحاس^(٣) وابن هشام^(٤)،وهو مذهب سيبويه يقول في باب ما ينصب على التعظيم والمدح^(٥):"وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته...وذلك قول الله عز وجل : "لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ(النساء:١٦٢)فلو كان كله رفعاً كان جيداً .

فأما المؤتون فمحمولٌ على الابتداء، ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيَّاط العكلي :وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم ... "وزعم يونس أن مَنُ العرب من يقول "النازلون بكل معتركٍ والطيبين" فهذا مثل "والصَّابرين"، ومن العرب من يقول "الظاعنون والقائلين" فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شَتَمٌ لَهُم وذمٌّ،كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم ،وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم

(١)البيت منسوب لابن الخطاط العكلي ، ينظر: الكتاب :سيبويه ٦٤/٢ ، الخزانة : البغدادي ٤٢/٥

(٢)خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١

(٣)إعراب القرآن : النحاس ٢٥٠/١

(٥) الكتاب : سيبويه ، ٦٢/٢، ٦٣، ٦٥

(٤)شرح الشذور : ابن هشام ٧٥ ، ٨٠

الأول وإن شئت ابتدأته جميعا ، فكان مرفوعا على الابتداء كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبههما، وذهب القرطبي إلى أنه قد اختلف في نصبه على أقوال ستة أصحها قول سيبويه بأنه نصب على المدح .^(١)

أما قولك مررت بزيد الكريم، وأنت تريد أن تخلص زيدا من غيره، فالخفض هو الكلام حتى تعرف زيدا الكريم من زيد غير الكريم ، وإن أردت المدح والثناء إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ، تقول: جاءني قومك المطعمين في المحل ، والمغيثون في الشدائد على معنى : أذكر المطعمين ، وهم المغيثون".^(٢)

ثالثا :إضافة الأسماء الستة إلى الضمير :

استشهد ابن هشام اللخمي في خطبة كتابه بأربعة أبيات من الشعر ، لجواز إضافة (ذي وذات) من الأسماء الستة ، إلى المضمرة ودخول الألف واللام عليها في الجمع، فمن شواهد قول الأحوص (الطويل):^(٣)

وَأَنَا لَنَرْجُو عاجِلاً مِنْكَ مِثْلَمَا
رَجَوْنَاهُ قَدْماً مِنْ ذَوِيكَ الأوائل
الشاهد في بيت الشاعر "ذويك" حيث أضاف "ذوي" وهو جمع "ذي" إلى المضمرة (الضمير المخاطب) "^(٤).

ومنه قول كعب بن زهير:^(٥)

- صبحنا الخرجية مُرَهَفَاتٍ
أياد ذوي أرومتها دُوهَا

فالشاهد (دوهها)، و(ذوي) بإضافة "ذو" وهو جمع إلى الضمير^(٦).

(١) الجامع : القرطبي ، ٦

(٢) خزانة الأدب : البغدادي ١٢٩/٢

(٣) ديوانه : ١٨٢

(٤) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣١

(٥) ديوانه ، ٢١٢

(٦) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ٣١

واستشهد كذلك بما أنشده أبو علي : (١)

- إنما يصطنع المعـ

ـروف في النَّاسِ ذُوهُ

أهنا المعروف ما لم

تُبْتَذَل فيه الوجوه

وقد روى سيبويه بيتاً للكميت شاهداً على جمع ذي جمع السَّلامة، وإفراده من الإضافة وإلزامه الألف واللام (٢)، قال (الوافر) : (٣)

- فلا أعني بقولي أسفليكم

ولكنني أريدُ به الدُّوينا

فذهب ابن الحاجب إلى أنَّ "ذو" في البيت السابق شاذٌّ ، وذلك لإجرائه مجرى الصَّاحِبِ. (٤)

فذو عند النحاة من الأسماء الستة (٥)، وهي لازمة للإضافة لفظاً دون معنى؛ لكونها تختص بالإضافة إلى الظَّاهر ،قال الرضي (ت: ٦٨٦هـ): "ذو ... إنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة

وذلك نحو أنهم أرادوا مثلاً أنَّ يصفوا شخصاً بالذهب، فلم يتأت لهم أن يقولوا: جاء رجل ذهب فجاءوا بـ "ذو" ، وأضافوه إليه فقالوا: ذو ذهب (٦) ، ولا يأتي "ذو" مفرداً بل يأتي مضافاً (٧).

ومن أحكامه أن يكون مضافاً إلى اسم الجنس الظاهر، والمراد به: "ما يقبل الصفة فيدخل فيه المصدر ،نحو: "ذو فضل" ، و"ذو علم" ، وأسماء الأعيان وجمعها ،نحو "ذو ذهب" ، و"ذو فضة" ويخرج المشتقات فلا تقول "ذو عالم" (٨)، ولا تضاف "ذو" إلى الضمير (٩)؛ لأنَّ الضمير لا يقع صفة (١٠) .

(١) البيت لأبي العتاهية ، ديوانه : ٤٢٣

(٢) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : ابن هشام ، ٣٢

(٣) الديوان : الكميت ١٠٩/٢ ، ينظر : الكتاب : سيبويه ٤٣/٢

(٤) شرح الكافية : الرضي ، ٢٢٣/٢

(٥) الكتاب : سيبويه ، ٤٣٠/١

(٦) شرح الكافية : الرضي ٢٢٢/٢

(٧) المقتضب : المبرد ٢٦٦/٢

(٨) فطر الندى : ابن هشام ، ٦١

(٩) شرح الكافية : الرضي ٢٢٢/٢

(١٠) نفسه ٢٢٢/٢

كما أن قطعه عن الإضافة وإدخال الألف واللام عليه في قول الشاعر: فلا أعني بقولي...هما شاذان، وأما قولهم: ذو زيد، وذو آل النبي، فإنما جاء التأويل العلم بالاسم أي: صاحب هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم^(١).

رابعاً: إضمار الفعل بعد لو الشرطية :

استشهد ابن هشام اللخمي على مجيء الفعل مضمرّاً بعد "لو" الشرطية بأربعة أبياتٍ من الشعر: أولهما قول عثمان بن عفان: ^(٢)

- فلو لي قلوبُ العالمين بأسرها لما ملأت لي منه مَعْتَبَةً قَلْباً

الشاهد في البيت قوله "فلو لي قلوب" إذ جاء الشاعر بالاسم مرفوعاً بعد لو بفعل مضمر، ^(٣) ومنه قول الشاعر: ^(٤)

ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ العرَانيْنِ ميسماً

فالشاهد في البيت "ولو غير أخوالي"، ومنه قول الشاعر: ^(٥)

- لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقْ كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اغْتِصَّاري

ومنه كذلك قول جرير: ^(٦)

- ولو غيركم علق الزبير بحبله أدّى الجوّار إلى بني العوّام

وعليه تكون الشواهد الشعرية التي جاء بها ابن هشام اللخمي مستشهداً. جميعها محمولة على الفعل المضمر بعد "لو"، ورفع الاسم بعدها بالفعل المضمر، وتقدير الفعل في الأبيات: لو كانت لي، أو خلقت لي، أو استقرت لي، أو ما شاكل ذلك. ^(٧)

(١) شرح الكافية: الرضي، ٢٢٣/٢

(٢) ينظر: لحن العوام، ٨٢

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان: اللخمي، ٥٥

(٤) الديوان: المثلث الضبيعي، ٢٩

(٥) الديوان: عدي بن زيد، ٩٣

(٦) الديوان: جرير، ٩٩٢

(٧) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي، ٥٦

وقد أورد المبرد في كتابه الكامل بيت جرير : ولو غيركم علق الزبير... " ، إلا أنه رواه بنصب " غيركم " أي الاسم بعد لو ، قال : "نصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لأنها للفعل وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم" (١) ، وأورد ابن السراج في كتابه الأصول بيت جرير في باب أن المفتوحة ، قال : إن الأسماء تقع بعد لو على تقدير الفعل الذي بعدها ، فمما وليها من الأسماء قوله الله تعالى عز وجل : " لو انتم تملكون " .

وقال جرير : ولو غيركم علق الزبير بحبله ... " والظاهر من قول السراج أن الرواية عنده بالرفع ، وهو الصحيح ؛ لأن علق لا يتعدى إلى مفعول صريح " (٢)

ورواه ابن هشام في مغنى اللبيب عند الكلام عن لو غيركم بالرفع ، ويرد عليه بأن هذا لا يصح ؛ لأن المتعلق بالحبل الزبير لا غيركم وقد يوجه بان التعلق من الطرفين الزبير بنزوله عندهم ، ومن الغير بحفظ الزمام وفيه تعسف ، والظاهر أن هذا ممّا حذف فيه "كان الشّائنية " ، كقوله : لو في طهية أحلام لما عرضوا ، وجملة " غيركم علق الزبير بحبله " من المبتدأ والخبر خبر كان الشائنية المحذوفة ، أو يكون غيركم اسم كان المحذوفة الناقصة ، وجملة علق الزبير في محل نصب على أنه خبرها " (٣)

خامساً: افعل التفضيل :

استشهد الفيومي في خاتمة كتابه بالبيت الشعري الذي رواه ابن الدّهان في جواز استعمال افعل التفضيل مجرداً عن الإضافة والألف واللام ، ومجرداً عن معنى التفضيل . (٤) قال الشاعر : (٥)

قبحتم يا آل زيدٍ نفراً
الأمُّ قَوْمِ اصْغَرًا وأكْبَرًا
فالشاهد في قول الشاعر في البيت "أصغرا وأكبرا" وهما من افعل التفضيل إذ جاءت الأسماء مجردة من معنى التفضيل والألف واللام ، والإضافة ، ومِنْ. مؤوَّلة

(١) الكامل : المبرد ١/ ١٨٥

(٢) الأصول : ابن السراج ، ٢٦٨-٢٦٩

(٣) مغنى اللبيب : ابن هشام ٣/ ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨

(٤) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(٥) لم أقف على قائله وهو غير منسوب في خزانة الأدب : البغدادي ، ٣/ ١٨٣

باسم الفاعل ، أو الصِّفة المشبَّهة ، وتقدير الشاهد : صغيراً وكبيراً ، وهذا الذي ذكره الفيومي بتجويزه ما جاء به من الشعر على هذا الحال هو قياسٌ عند المبرد وسماعٌ عند غيره . إذ منه قولهم : "نُصيب أشعر الحبشة " أي : شاعرهم ، إذ لا شاعر فيهم غيره^(١)، وهو قول ابن الدَّهَّان في جواز استعمال "افعل" عارياً عن الإضافة واللام ومن ومجرداً عن معنى التفضيل^(٢) . قال الرضي " وما كان من هذا المعنى فلزمه صيغة "افعل" أكثر من المطابقة إجراءً له مجرى الأغلب الذي هو الأصل ، أي أفعل التفضيل مع "من" ، قال ابن الدَّهَّان وابن السراج وابن يعيش : "يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لِمَنْ ، ولا يجوز مطابقتها لصاحبه ؛ لأنَّه مثله في ذكر المفضُول بعده"^(٣) .

سادساً : تقديم مَنْ ومعمولها على المفضل عليه :

استدلَّ الفيومي ببيتين من الشعر لجواز تقديم مَنْ ومعمولها على المفضل عليه في ضرورة الشعر،^(٤) قال الشاعر^(٥) :

- فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جَنَى النَّحْلِ أو ما زودتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقول الآخر^(٦) :

ولا عيب فيها غير أَنَّ قُطُوفَهَا سَرِيحٌ وَإِنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَطْيَبُ

إذ ذهب الفيومي إلى جواز تقديم مَنْ ومعمولها على أفعل التفضيل في ضرورة الشعر.^(٧) ولا يجوز ذلك عند النحاة في غير الاستفهام ؛ لأنَّ مَنْ ومجرورها في منزلة المضاف إليه ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، تقول : زيد أفضل من عمرو ، ولا يجوز تقديم (مِنْ عَمْرُو) على أفعل التفضيل (أفضل) ، إلا إذكان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم الاستفهام فإنه يجب حينئذ تقديم مَنْ ومعمولها^(٨) .

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(٢) ينظر : شرح الكافية ، الرضي ، ٤٥٩/١

(٣) نفسه ٤٥٩/١ ، ٤٦١

(٤) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٥) الديوان : الفرزدق ، ٣٢ ، ط : الصاوي

(٦) الديوان : ذي الرِّمَّة ، ١٦٠٠ ، أنظر : المقاصد النحوية ، ٤٤/٤

(٧) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٨) شرح ألفية ابن مالك ، للأشموني ، ١٨٨-١٨٩

وقد ورد التقديم في البيتين السابقين في غير الاستفهام، فقدّم الشاعر في البيت الأول (منه) على أفعل التفضيل (أطيب)، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وقدم الآخر (منهنّ) على أفعل التفضيل (أطيب)^(١).

وشرح ابن هشام هذا البيت: (٢)

- واستنزل الزباء فسرّاً وهي من عقاب لوح الجو أعلى منتهى

ليستدل على بيت الفرزدق، وقالت لنا أهلاً...، حيث ذهب إلى أن (منّ عقاب متعلق بأعلى، وإنما قدّمه ضرورة؛ لأنّ أفعل لا يقوى قوة الفعل فيعمل عمله فيما قبله، فلا يجوز منّ زيد أنت أفضل، فتقدّم الجار عليه لضعفه، إلا أنّه جاء هنا ضرورة، كما قال الفرزدق: وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت...، (٣)، قال السيوطي: (٤) "وفي تقديمها أي (من ومجرورها) على أفعل أقوال: أحدها الجواز ثانيها المنع، وثالثها وهو الأصح يجب أن وصلت باستفهام، نحو: ممّن أنت خير، ومن أي الناس زيد أفضل، وممّن كان زيد أفضل، وممّن ظننت زيدا أفضل، ومن وجه من وجهك أجمل، وإلا بأن كانت في الخبر منع اختياراً وجاز في الضرورة، كقول الشاعر الذي أستدل به الفيومي سابقاً:

فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيب

قال البغدادي: "ولا يخفي إنّ المثال مخالف للبيتين، فإنّه ممّا تقدمت (منّ) فيه على المبتدأ والخبر والبيتان ممّا تقدمت فيهما (من) على الخبر فقط. (٥) وذهب إلى ذلك كلّ من الزجاج، وأبو حيان نقلاً عن السيوطي. (٦)

سابعاً: جواز استعمال الأعلام الغلبية من دون ألف ولام:

استشهد ابن سيده ببيت من الشعر انشده سيبويه للصفة الغالبة العارضة قال الشاعر: (٧)

(١) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٧٢

(٢) خزانة الأدب: البغدادي، ١٨٩/٣

(٣) نفسه، ١٨٩/٣

(٤) همع الهوامع: السيوطي، ٦٢/٣

(٥) خزانة الأدب: البغدادي، ١٨٩/٣

(٦) همع الهوامع: السيوطي، ١٩٦/٢

(٧) الديوان: مسكين الدرامي، ٨، ١٠، ٤٩

- ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه تُراب من صَفِيحٍ مُوضع

قال ابن سيده في خطبة كتابه : " ومنه ... الأسماء الأعلام التي هي صفة في أوضاعها كالحسن والعباس ، وأن اللام في ذلك إشعار بالصفة ، وحذف اللام إشعار بالعلمية نحو ما انشده سيبويه من قولهم : ونابغة الجعدي " (١)

فمما تفرّد في الدرس النحوي أن الأعلام لا تدخلها "أل" ؛ لأنها معرفة بنفسها فلا تحتاج إلى ما يعرفها ، غير أن "أل" تدخل عليها لا لتقيدها تعريفاً بل لمعانٍ أخرى .

فقد دخلت على العباس والحسن للمح الأصل ، أي لتبين أن هذه الأعلام منقولة عن غيرها ، فالحسن منقول من الصفة المشبهة ... وعلى هذا دخلت اللام لتبين أن مثل هذه الأعلام ليست في الأصل كذلك بل نقلت إلى معنى العلمية نقلاً " (٢)

قال الخليل : "دخلت أل في الحارث والقاسم والعباس والنعمان والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه" (٣).

وجعله سيبويه ضمن باب أسماء الأرضين : "فمن الأرضين ما يكون مؤنثاً ويكون مذكراً ومنها ما يكون إلا التأنيث ، نحو : عمان ... ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فلج وما وقع صفة كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمرو وإنما وقع لمعنى نحو قول الشاعر : ونابغة الجعدي بالرمل ... " (٤)

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ٤٥/١

(٢) ينظر : شرح الاشموني للافية ابن مالك ، ١١٠/١ - ١١١

(٣) نفسه ، ١١١/١

(٤) الكت : اب : س _____ يبويه ، ٢٤٢/٣ - ٢٤

- المبحث الثاني -

القياس

- القياس في اللغة

- القياس في الاصطلاح

- أركان القياس

- مكانة القياس عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية

- أقسام القياس عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية

- أمثلة القياس عند اللغويين في مقدمات المصنفات اللغوية

١- إضافة أسماء الاستفهام

٢- لام القسم ولام الإضافة

٣- معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم

٤- نصب الفاعل المسند

٥- الصفة المشبهة باسم الفاعل

٦- صياغة العدد من اسم الفاعل وتمييزه

القياس :-

- القياس لغة : " التقدير ، والمقياس : المقدار يقال : قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله" (١).

-القياس في الاصطلاح :

هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. (٢) وهو كذلك حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع. (٣) وقيل : "هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. (٤) وهو الجمع بين أول وثاني يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول. (٥)

وقد وضعت الدراسات الحديثة تعريفاً ميسراً وأكثر سهولة للقياس ، وهو بأنّه: " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات ، وما يتبع من ذلك إعلال وإبدال و إدغام ، وحذف ، وزيادة " (٦).

وقد استعمل النحاة القياس ودعوا إليه منذ القدم ، إذ أشار ابن سلام إلى جهود أبي الأسود الدؤلي ، وأنه أول من وضع القياس ، قال: " وأول من أسّس العربية ، وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي " (٧)، وقيل أن أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل عبد الله ابن أبي إسحاق الذي اشتهر بمدّه للقياس وتجريده له ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء وكان متشددًا في القياس " (٨)، ثم جاء يونس ابن حبيب الذي تفرد ببعض الأقيسة والمذاهب في النحو. (٩) إلى أن جاء عصر الخليل الفراهيدي (ت: ١٧٤هـ) الذي كان له دور بارز في ميادين اللغة والنحو والشعر ، وقيل فيه : " قياساً يجيد القياس ويمد أطنابه " (١٠).

(١) لسان العرب ابن منظور ، مادة (قيس) ١٨٥/٦٢

(٢) الإغراب في جدل الإعراب : ابن الانباري ، ٤٥

(٣) لمع الأدلة : ابن الانباري ، ٩٣

(٤) الاقتراح : السيوطي ، ٧٠

(٥) الحدود: الرماني ، ٣٨

(٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن ، ٢٢

(٧) طبقات الشعراء : ابن سلام ١٢ / ١

(٨) طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، ٣٩

(٩) أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، ٥٠

(١٠) نفسه ، ٥٤

وقال عنه ابن جني في الخصائص: "هو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"^(١)، وجاء بعده تلميذه سيبويه الذي يُعدُّ خير مثال على ذلك، فأهتَمَّ بالقياس، وكتابه خير دليل على اهتمامه البالغ في القياس.^(٢) ومن ثمَّ هرعَت بعده النحاة في الاهتمام بالقياس.^(٣) ولعلَّ البصريين قد سبقوا الكوفيين في القياس، فتوسعوا فيه وأقاموه على قدر كبير من السَّماع، وقد بلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس بأن روي عنه أنه قال: "لأنَّ أخطئ في خمسين مسألة ممَّا بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"^(٤). أما أهل الكوفة فكانوا أكثر تسامحاً في السَّماع؛ ولذلك غلب السَّماع لديهم على القياس، وربما استعملوا القياس في كثير من الأحيان دون أن يستندوا إلى السَّماع"^(٥).

إلا أن ما نقل عن أبي إسحاق واهتمامه بالقياس من جعله له حاكماً خارقاً على اللغة لا ينقض له حكم، ومن ذلك ما يروى عن يونس بن حبيب أنه سأل عبد الله بن أبي إسحاق قائلاً: "هل يقول أحد الصُّوِّيق؟، يعني الصُّوِّيق، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس."^(٦)

- أركان القياس النحوي :-

يقوم القياس على أربعة أركان أساسية هي: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة، قال ابن الأنباري: "وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرِّفْع والعلة الجامعة هي الإسناد والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجريَّ على الرفع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد."^(٧)

والأركان القياسية هي :

-
- (١) الخصائص : ابن جني ، ٣٦١/١
(٢) الشاهد وأصول النحو : خديجة الحديثي ، ٢٤٨
(٣) ينظر : الخصائص : ابن جني ، ٢/١ و ٣٥٧/١ ، معجم الأدباء : الحموي ، ١٣ ، ١٩١
(٤) الخصائص : ابن جني ، ٩٠/٢
(٥) مغني اللبيب : ابن هشام ، ٣٢٢/١
(٦) أصول النحو العربي في نظر النحاة : محمد عيد ، ٧٠
(٧) لمع الأدلة : ابن الأنباري ، ٩٣

أولاً: المقيس عليه ويسمى الأصل : وهو الكلام الموثوق بفصاحته سواء نقل هذا الكلام بوساطة السَّماع أو الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التَّدوين .^(١) ، وللمقيس عليه أحكام لا بد أن تتوافر فيه ، وهي :^(٢)

١- أن يطرد في الاستعمال والقياس جميعاً ، نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عمراً، ومررت بسعيدٍ^(٣)، ونحو: النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال، قوي في القياس .^(٤)

٢- ألا يكون شاذاً في الاستعمال ، خفيفاً في القياس ، كحذف نون التوكيد، وذلك نحو: ^(٥)

-أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

وأراد : أضربن عنك ، فحذف نون التوكيد ، ووجه ضعفه في القياس إنَّ التوكيد للتحقيق ، وهذا ممّا يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتقي عنه الإيجاز والاختصار .^(٦)

٣- ألا يكون شاذاً في الاستعمال ، مطرداً في القياس ، فإن كان كذلك فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا^(٧)، "وإلا تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"^(٨) .

٤- ألا يكون مطرداً في الاستعمال ، شاذاً في القياس .

(١) أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم ، ٩٥

(٢) القياس في النحو العربي : الزبيدي ، ٢١

(٣) الخصائص : ابن جني ٩٧/١

(٤) نفسه ، ١٢٦/١

(٥) نسب البيت لطرفة ابن العبد : النوادر في اللغة ، ١٣

(٦) الخصائص : ابن جني ١٢٦/١ ، الاقتراح : السيوطي ، ٩٧

(٧) الكتاب : سيبويه ، ٤١٤/١

(٨) الخصائص : ابن جني ، ٩٩/١

٥- ألا يكون شاذاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه .^(١)

ثانياً: المقيس ويُسمى الفرع : ويقصد به النصوص التي يقاس عليها ، وتأخذ حكم المقيس عليه ، والمقيس محمول على كلام العرب غير مسموع عنهم لكنّه من كلامهم ، قال المازني : "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"^(٢) .

والمقيس نوعان :^(٣)

١- إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه ، بأن تبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت .

٢- وإما أن يكون حكماً نحوياً نُسبَ من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع كما في إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل ، وحمل إعمال "ما" على إعمال ليس .

ثالثاً: الحكم : وهو إعطاء المقيس حكم المقيس عليه ، أو كما قيل : يقصد بالحكم ما يسري على المقيس ممّا هو في المقيس عليه .^(٤) والحكم قسمان : حكم ثبت استعماله عن العرب وقد أثبتّه السيوطي .^(٥) ولا خلاف بين النحاة في جواز القياس على قاعدة هذا الحكم .^(٦) وحكم ثبت بالقياس والاستنباط ، وفيه خلاف وجوزه السيوطي .^(٧)

رابعاً: العلة أو الجامع .

(١) الخصائص : ابن جني ، ٩٩/١

(٢) الاقتراح : السيوطي ، ٧٩

(٣) القياس في النحو العربي : الزبيدي ، ٢٦

(٤) الشاهد وأصول النحو : خديجة الحديثي ، ٢٧٧

(٥) الاقتراح : السيوطي ، ٨٠

(٦) الأصول : تمام حسان ، ٢٨٠

(٧) الاقتراح : السيوطي ، ٨١

مكانة القياس عند اللغويين في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية :-

زامنت مسألة القياس النحوي عند اللغويين مرحلة وضع الدراسات اللغوية وتكوينها ، فكانت مصاحبة لنشأة النحو العربي ، إذ بدأت بابي الأسود الدؤلي (ت : ٦٩ هـ)، ثم تطورت على يد أبي إسحاق (ت: ١١٧ هـ)، ولعل السبب في الظهور المبكر في الدرس النحوي عند اللغويين منذ هذه المرحلة هو العلاقة الوثيقة التي ربطت الدراسات اللغوية والنحوية بالعلوم الإسلامية .

فلما كان القياس معتبرا في الشرع كان اعتباره في دراسة النحو من باب أولى ؛ لأنها نشأت خدمة له . ومن هذا المنطلق رأوا أن إنكار القياس يعني إنكار النحو ؛ لأنَّ النحو قياس كله .^(١) فالقياس عند اللغويين منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي لم يخرج من كونه يعني القاعدة، أو الحمل .^(٢)

والذي نقصده بالقاعدة عند اللغويين هو البحث في باب الأسماء والأفعال المعربة ، وجميع أمثلتها ، فوجدوا أن أكثرها معرب بالحركات ، إلا أنهم لم يضعوا قاعدة عامة ، بل نجد منهم من اكتفى بقوله مثلا : الأصل في الأسماء الستة أن تقع مضافة إلى الظاهر ، ولا تدخلها الألف واللام في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع"^(٣) ؛ لأنهم يدركوا أن هناك أنواع من الأسماء وإن كانت قليلة تدخلها الألف واللام في حال الإفراد والتثنية والجمع .^(٤)

وقياس الحمل عند اللغويين نجده من خلال مجيئهم بمثال من كلام العرب لبيان حكم مثال آخر من خلال علاقة المشابهة ، أو الاطراد ، وهي ما تسمى العلة عند النحويين واللغويين، ولم تخل أقيسة اللغويين في ضوء ما تناولوه من مسائل نحوية من الأركان الأربعة للقياس (المقيس ، والمقيس عليه ، والعلة ، والحكم) وإن لم يصرحوا بها .

وإنما نجد هذه الأركان عند تحليلنا لما جاء من مسائل نحوية لديهم ، عند الخليل ، والفراء ، والمبرد خاصة . لكن جاء فيما بعد من اللغويين في القرن الخامس الهجري من جعل للقياس أركانا وتقسима إذ جعل القياس النحوي كالقياس الفقهي ، أو متأثراً بهذا أركان وشروط متأثرة بأصول الفقه، وربما زاد ركناً على هذه الأركان الأربعة فجعلها خمسة أركان ، قال الغزالي (ت:

(١) لمع الأدلة : الانباري ، ٩٥

(٢) الأصول تمام حسان ، ٧١ ، ينظر : القياس في النحو العربي : الزبيدي ، ١٨-١٩

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ٣١

(٤) نفسه ، ٣١

٥٠٥هـ) في خطبة كتابه : " وقسمت مقصود كتاب القياس إلى خمسة أركان :
الركن الأول : في طريق إثبات علة الأصل والركن الثاني : في العلة والركن
الثالث : في الحكم والركن الرابع في الأصل الذي عليه القياس ، والركن
الخامس في الفرع الملحق بالأصل" (١) .

-ويمكننا تقسيم القياس النحوي عند اللغويين بصورة عامة على قسمين :

-القسم الأول : القياس الاستقرائي : الذي قام من خلاله اللغويون بالقياس على
ما سُمِعَ من العرب اعتمادا على ما اطرَد من ظواهرها ، ككسر اللام "لام
الإضافة" إذا اتصلت بجمله قسم للفصل بين لام الإضافة ولام القسم ؛ لعدم
حدوث لبس. (٢) وتقديم مَنْ ومعمولها على المفضَّل عليه (٣) ، وبناء الفعل
للمجهول . (٤)

القسم الثاني : القياس الشكلي :- وهو الذي يتوجب فيه وجود الأركان الأربعة
للقياس (أصل مقيس عليه ، وفرع مقيس ، وحكم ، وعلة) ، وهو استنباط
أحكام ظواهر لغوية يحملها على ما استقرت أحكامه من الظواهر الأخرى
لعلة جامعة بين الأصل والفرع ، ومن ذلك عند اللغويين قياس عمل الصفة
المشبهة عمل اسم الفاعل . (٥)

-أمثلة القياس عند اللغويين في المقدمات :

أولا : إضافة أسماء الاستفهام :

ذهب المبرد في خطبة كتابه الكامل إلى القول بالقياس في إضافة أسماء
الاستفهام نحو: "أي" إن أضيفت إلى الضمير ، فإن حقها النصب قياسا على
قوله تعالى : "فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا" (الكهف : ١٩) ، فنقول : "اعلم أَيُّهُمْ ضَرَبَ
زيداً ، وأعلم أَيُّهُمْ ضَرَبَ زيدٌ ، فتنصب "أيّا" بـ "ضَرَبَ" على أن زيدا فاعل
، فانتصب هذا لما بعده ، وكذلك ما أضيف إلى اسم من هذه الأسماء المستفهم
بها ، نحو : قد علمتُ غُلامٌ أَيُّهُمْ في الدَّارِ " و "قَدْ عَرَفْتُ غُلامٌ من في الدَّارِ" ،
و "قد علمتُ غُلامٌ مَنْ ضَرَبَتْ ، فتنصبه بـ "ضَرَبَتْ" . (٦) وخلاصة ما أراده

(١) خطبة شفاء الغليل : الغزالي ، ١١-١٢

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٣) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٤) نفسه ، ٢٦٥

(٥) نفسه ، ٢٧١

(٦) خطبة الكامل : المبرد ، ١٨/١

المبرد أن يقول أن أدوات الاستفهام إذا كانت أسماء امتنعت ممّا قبلها . قال سيبويه : " هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول لا غير ؛ لأنّه كلام عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ؛ لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ومثل ذلك ... قوله تعالى : " فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا " (الكهف: ١٩) .

فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنّها إنما هي لام الابتداء وإنما دخلت عليه علمت في المثال : علمتُ لعبد الله خير منك " لتؤكدّه وتجعله يقيناً قد علمته ولا تجعل على علم غيرك " (١)، قال المبرد (٢) : " وأيّ داخله في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف ، تقول : قد علمت أيّهما في الدار ؟ وتريد : إذا أم ذا " فـ (أي) لها سبعة وجوه (٣) : استفهام ، وجزاء ، وبمعنى الذي ، وصفة ، وحال ، ومتصرفه في الإفراد ، والإضافة ، ومنقولة إلى معنى كم .

فأمّا الاستفهام : فنحو أيّ القوم عندك ؟ وأيّهم ضربت ؟ وبأيّهم مررت ؟ وإذا كانت استفهاما عمل فيها ما بعدها ، ولم يعمل فيها ما قبلها فمن ذلك : " وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ " (الشعراء : ٢٢٧) تنصب أيّا ينقلبون ولا يجوز نصبها بـ " سيعلم " ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، لأنّ له صدر الكلام ، ويعمل فيه ما بعده ؛ لأنّه لا يخرج من الصدر في اللفظ ...

وأما "أي" التي بمعنى الذي ، فنحو لأضربن أيّهم في الدار ، بمعنى لأضربن الذي في الدار ، وهذا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأنّها بمعنى الذي ، ... ومن ذلك قوله جل وعزّ في قراءة بعض الفُرّاء : " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا " (مريم : ٦٩) كأنّه قال : ثم لننزعنّ الذي هو اشدّ عتيا ، فأمّا من رفع أيّهم ففيه للنحويين ثلاثة أقوال (٤) :

الأول : قول الخليل : يرفعه على الحكاية ، كأنه قيل : ثم لينزعنّ قائلين أيّهم اشدّ على الرحمن عتيا . قال الرماني : " وهذا وجه حسن لأن في نزع دليلاً على معنى القول ؛ لأنّهم ينزعون بالقول . والقول الثاني : قول سيبويه : أنّها بمعنى الذي إلا أنّ صلتها لما حذف منها العائد بنيت على الضمّ ، فيجوز على هذا

(١) الكتاب : سيبويه ، ٢٣٧/٢٣٥/١

(٢) المقتضب : المبرد ، ٢٨٨/٣

(٣) حروف المعاني : الرماني ، ٢٢٨-٢٢٩

(٤) نفسه : الرماني ، ٢٢٩

لأضربنَّ أيُّهم قائل لك شيئاً، والقول الثالث : قول يونس : أن قوله لننزعنَّ
معلقة كما يعلق العلم في قولك : قَدْ علمتُ أيُّهم في الدار" ^(١)، وهو ما أراده
المبرد. ^(٢)

ثانياً: لام القسم ولام الإضافة :

ذهب الزجاج إلى القياس في الحروف المبتدأة في الكلام، ومنها الفتح
والكسر في اللام الداخلة على جملة القسم والإضافة ، قال: إنّ أصل الحروف
التي يتكلم بها ، وهي على حرف واحد الفتح أبداً ، إلا أن تجيء علة تزيله
؛ لأنّ الحرف الواحد لا حظ له من الإعراب، لكنه يقع مبتدأ في الكلام ، ومنه
قولك : " رأيتُ زيداً وعمراً " ، فالواو التي هي حرف عطف جاءت مفتوحة
، وكذلك قولك : فعمراً ، كأن تقول : رأيتُ زيداً فعمراً ، فالفاء في " فعمراً
" حرف عطف جيء به مفتوحاً .

أمّا ما جاء في غير هذه الحروف مكسوراً فإنما جيء لعله ، فقد جاءت
مكسورة في قولك : لزيد ، لعله الفصل بين لام القسم ولام الإضافة ، فإنك لو
قلت : إن هذا لزيد علم أنه ملكه ، ولو قلت: " إنّ هذا لزيد " تفتح اللام علم ،
إنّ المشار إليه هو زيد، فلذلك كسرت اللام في قولك: " لزيد " ، ولو قلت إنّ
هذا لك ، وإن هذا لأنّك ، فوجب فتح اللام ؛ لأنّ اللبس قد زال ^(٣) ، فاللام تكون
مفتوحة ومكسورة ^(٤) ، فذهب الرماني إلى أنّ اللام المفتوحة من الهوامل لا
عمل لها ، وهي تكون للتوكيد في المبتدأ نحو قولك : لزيد أفضل من
عمرو ^(٥) ، ... ولها معانٍ عدّة ^(٦) ، وإما المكسورة ، أي اللام المكسورة فهي
عاملة وعملها على ضربين : الجر ، والجزم ، في الأفعال وهما
متغايرتان، وإن

(١) حروف المعاني : الرماني ، ٢٢٩

(٢) خطبة الكامل : المبرد ، ١٨ / ١

(٣) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١ / ١

(٤) حروف المعاني : الرماني ، ٢٦

(٥) نفسه ، ٢٦

(٦) اللامات : الزجاج ، ٧٨-٧٩ ، حروف المعاني : الزجاج ، ٤٠-٤٦ ، حروف المعاني : الرماني ، ٢٧-٣٦

اتفق لفظها، فاللام الجارة نحو قولك : المالُ لزيدٍ : والحبل للدَّابة ، فاللام الأولى للملك ،^(١) وقد مثل الزجاج في خطبة كتابه لـ " اللام " التي تكون للملك : بقولك : إنَّ هذا لزيدٍ ، أي أنه ملكه ^(٢) ، واللام الثانية هي للاختصاص التي في قولك : الحبل للدَّابة ، فإن أدخلت اللام على مضمَر فتحت ، وذلك نحو قولك : المالُ له ، والثوب لك وفي فتحها وجهان :^(٣)

الوجه الأول: إن أصلها الفتح ، وذلك إن جميع الحروف التي هي أحاديّة حقها الفتح .^(٤) قال الزجاج في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه : إن أصل الحروف التي يتكلم بها ، وهي على حرف واحد الفتح أبداً ، ومنه قولك ، رأيتُ زيداَ فعمراً بفتح الواو .^(٥) فلَمَّا اتصلت بالضمير ، أي اللام رجعت إلى أصلها ؛ لأنَّ المضمَر يرد الأشياء إلى أصولها في غالب الأمر ^(٦) ؛ ولهذا فتحت اللام مع المضمَر لزوال اللبس ، وذلك بأنَّ ضمير المجرور في اللفظ غير ضمير المرفوع ، وذلك قولك : إنَّ هذا لك ، أي في ملكك ، وإنَّ هذا لأنت ، أي : أنت هو ، فلما اختلفت علامتا الضمير زال الشك ، فلزمت اللام أصلها وهو الفتح .^(٧)

الوجه الثاني : أنها إنّما كُسرَت مع المظهر للفرق بينها ولام التوكيد وبينها وذلك أنك لو قلت : إن زيداَ لهذا ، وأنت تريد الملك والاستحقاق ؛ لالتبس بقولك : إن زيداَ لهذا ، أي : هو هو ، فلَمَّا اتصلت بالمضمَر أُسْتُغْنِي عَنْ الفرق ؛ لأنَّ علامة المضمَر المجرور تخالف علامة المضمَر المرفوع تقول : إنَّ زيداَ لك ، إذا أردت الملك والاستحقاق ، وإنَّ زيداَ لأنت إذا أردت أنت زيد " .^(٨) وهذا قول سيبويه ^(٩) .

(١) حروف المعاني : الرماني ، ٣٣

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٣) حروف المعاني : الرماني ، ٣٣-٣٤

(٤) سر صناعة الإعراب : ابن جني ، ١٠/٢ ، حروف المعاني : الرماني ، ٣٣

(٥) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٦) حروف المعاني : الرماني ، ٣٤

(٧) سر صناعة الإعراب : ابن جني ، ١٠/٢

(٨) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٩) الكتاب : سيبويه . ٣٢٦/٢

ثالثاً: لام كي :

ذهب الزجاج في قياس اللام التي في كي على لام الإضافة التي في قولك :
المال لزيد " ، قال : " وأما لام "كي" في قولك : جئت لتقوم يا هذا فهي لام
الإضافة التي في قولك : " المال لزيد " وإنما نصبت تقوم بإضمار "أن" أو
"كي" التي في معنى "أن" والمعنى : جئت لقيامك^(١)

والقياس في لام كي أنها اللام التي تتصل بالأفعال المستقبلية ، وينصب الفعل
بعدها بإضمار " أن " عند النحاة البصريين^(٢) وتكون ناصبة للفعل بنفسها^(٣) .
وفي كلا المذهبين البصري والكوفي هي متضمنة معنى "كي" ، وذلك قولك :
زرتك لتحسن إليّ ، والمعنى: كي تحسن إليّ ، وتقديره : لأنّ تحسن إليّ^(٤) ،

فالناصب للفعل أنّ المقدرة بعد اللام ، وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة
للأسماء^(٥) فتكون أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام ، كقولك : جئتك
لتحسن إليّ " ، أي : للإحسان إليّ ، هكذا تقديره عندهم . واستدلوا على صحة
هذا المذهب بان حرفاً واحداً لا يكون خافضاً للاسم ناصباً للفعل ، فجميع
الحروف سوى التي تنصب الأفعال المستقبلية سوى : أن ، لن ، إذن ، إنما
نصبهما بإضمار "أن"^(٦) أمّا الكوفيون فيرون إنّ هذه الحروف هي أنفسها
ناصبة للأفعال^(٧) ويكون بذلك أبو إسحاق الزجاج ، قد وافق وقاس على
 رأي البصريين بأنّ اللام نصبت (تقوم) بإضمار أنّ المقدرة واستدل على أنّ
حرفاً واحداً لا يكون ناصباً للفعل^(٨) .

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٧/٣ ، سر صناعة الإعراب: ابن جني ، ٢٧٢/١ ، شرح التصريح ، ٢٤٧/٢

(٣) المفصل : الزمخشري ، ٢٤٦ ، المقتضب : المبرد ٧/٢ ، شرح الأشموني ٢٩٠/٢

(٤) اللامات : أبو القاسم الزجاج ، ٦٦

(٥) المقتضب : المبرد ، ٧/٢

(٦) اللامات : أبو القاسم الزجاج ، ٦٦

(٧) الأصول : ابن السراج ، ١٥٠/٢ ، شرح المفصل : ابن يعيش ، ١٩/٧

(٨) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

رابعاً: معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم:-

قاس ابن هشام اللخمي إضمار الفعل بعد "لو" وارتفاع الاسم بعدها بالفعل المضمر على قول العرب في الأمثل: "لو ذات سوار لطممتني إذ اذهب بن هشام بأن لو في القياس لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، وقد جاءت "لو" في المثل السابق بأنها قد وليها الفعل مضمراً ، وارتفاع الاسم الذي بعدها بالفعل المضمر ، وتقدير الفعل: لو لطممتني ذات سوار لطممتني".^(١)

والمستقراً في "لو" التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره أن يليها الفعل إما ماضياً وإما مضارعاً ، كقوله تعالى: "لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا" (الواقعة: ٦٥)، أو منفياً ، أو أن ، وهي في قوله تعالى: "قل لو انتم تملكون" وليها الاسم ، فاختلفوا في تخريجه، فذهب الحوفي والزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وغيرهم إلى أنه مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل بعده .

ولما حذف ذلك الفعل وهو تملك انفصل الضمير، وهو الفاعل بتملك ، كقوله : وان هو لم يحمل على النفس ضميمها ، والتقدير: وان لم يحمل، فحذف لم يحمل، وانفصل الضمير المستكن في يحمل فصار هو ، وهنا انفصل الضمير المتصل البارز وهو الواو فصار (أنتم) وهذا التخريج بناء على أن "لو" يليها الفعل ظاهراً و مضمراً في فصيح الكلام .

وهذا ليس بمذهب البصريين .^(٢) قال ابن عصفور : " لا تلي لو إلا الفعل ظاهراً أو لا يليها مضمراً إلا في ضرورة أو نادر كلام مثل ما جاء في المثل من قولهم : لو ذات سوار ..."^(٣) وقال أبو الحسن الصائغ : " البصريين يصرحون بامتناع لو قام زيد لأكرمته على الفصيح ويجيزونه شاذاً ، كقولهم : لو ذات سوار لطممتني " وهو عندهم على فعل مضمر كقوله تعالى : "وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ" (التوبة : ٦)، فهو من باب الاشتغال ".^(٤)

(١) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٥٦-٥٥

(٢) إعراب القرآن : النحاس ، ٢١٣/٦-٢١٤

(٣) ينظر: همع الهوامع : السيوطي و ٣٩٤/٢ . إعراب القرآن : ابن سيده ، ٢١٣/٦

(٤) إعراب القرآن : النحاس ، ٢١٣/٦-٢١٤

خامساً :نصب الفاعل المسند :

قاس الفيومي في خاتمة المصباح المنير نصب الفاعل المسند إليه الفعل المتعدي قولك :ضقت به ذرعا "و"رشدت أمرك" إذ ذهب الفيومي إلى أن الفعل إن ضمن معنى التعدي كُسِّرَ وقيل :سفه زيدُ رأيَه ، والأصل سفه رأي زيد ، لكن لما اسند الفعل إلى الشخص نصب ما كان فاعلاً، ومثله :ضقت به ذرعاً، ورشدت أمرك ، والأصل ضاق به ذرعه ورشد أمره " (١).

أما نصب الفاعل فقليل فيه: أنه نصب على التمييز ؛لأنه معرفة في معنى النكرة .^(٢)، وقيل على التشبيه بالمفعول ، وقيل على نزع الخافض ،^(٣)والأصل رشدتُ في أمرك ؛لان التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة محضة ^(٤)،وشدَّ من ذلك بالضم نحو : رَحْبْتُكَ الدَّار ، وكَفَلْتُ بالمال وسَخو بالمال " .^(٥)

وللتمييز سمات منها ما يشترك فيها مع باقي المنصوبات أو بعضها ، ومنها ما يتفرَّد بها وهذه السمات تتلخص بكونه : اسما نكرة فضلة منصوباً ، أو مفسراً لما قبله مِنْ ذات أو نسبة مشتقا في الأصل لا يأتي شبه جملة ولا جملة،ليس مؤكداً لصاحبه أو عاملاً ، قد يكون مستغنى عنه ، لا يتعدد ، لا يتقدم عليه عامله على الصحيح ، متضمن معنى "من" البيانية .وقد اختلف النحويون في التمييز أيجوز أن يكون معرفة أم لا ؟

فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، نحو :سفه زيدُ نفسه وألم رأسه ، وبطرت معيشتها.^(٦)

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٣

(٢) نفسه ٢٦٣

(٣) همع الهوامع : السيوطي ، ٢٦٩

(٤) أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف : فريد إسماعيل نعيم، مجلة . مج : ٢٧ ، ٧٤

(٥) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٣

(٦) أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف : فريد إسماعيل نعيم ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مج : ٢٧ ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥ ، ٧٤

على حين قدّر البصريون التنكير فيما عرض تعريفه لفظاً وتأولوا الأمثلة السابقة على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض ^(١) وقد ذكر الفراء ما جاء في (سفه نفسه) من أن التمييز محول، أي مُزال عَنْ أصله، فهو في المعنى موصوف بما عمل فيه النَّصب، قال: "ولما حُوّل الفعل مِنْ النَّفس إلى صاحبها خرج ما بعدها مفسراً؛ ليدل على أَنَّ السفه فيه، وكان حكمه أن يكون سَفِهَ زيدٌ نفساً؛ لأنَّ المفسّر لا يكون إلا نكرة لكنّه ترك على إضافته ونصب كنصب النّكرة تشبيهاً بها". ^(٢) قال الجوهري في الصّحاح: "وقولهم: سفه نفسه وغبن رأيه كان الأصل سفهت نفس زيد ... فلمّا حُوّل الفعل إلى الرّجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنّه صار في معنى سفه بالتشديد، وهذا قول البصريين والكسائي ... ^(٣) في حين ذهب أحد الباحثين المحدثين في قولك سفه نفسه وغبن رأيه ورشد أمره: إنما هي متعدية تعدياً لفظياً، وذلك بدلالة جواز قولك: سفهت نفسه وغبن رأيه برفع هذه الأسماء على الفاعلية فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة. ^(٤)

سادساً: الصفة المشبهة باسم الفاعل :-

قاس الفيومي في خاتمة المصباح المنير الصفة المشبهة باسم الفاعل على قول العرب: طائلٌ غداً، كما يقال: يطُول غداً، وحاسن الآن كما يُقال: يَحْسُن الآن. وقد ورد ذلك قياساً عند جماعة من النحويين ^(٥)، ونقل الفيومي قول الزمخشري في الصفة مقيساً عليه، وهو ^(٦): وتدل الصفة على معنى ثابت فإن قصدت الحدوث، قلت: حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل في كريم وطويل، ومنه قوله تعالى: "وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ" (هود: ١٢)

(١) همع الهوامع: السيوطي، ٢٦٩

(٢) دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلوي، ٦٣/١

(٣) مختار الصحاح: الرازي، ١٢٧-١٢٨

(٤) ينظر: دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلوي، ٦٣/١

(٥) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٦٤

(٦) المفصل: الزمخشري، ٢٣٠، وينظر: خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٦٤

قال السَّخاوي: "إنَّما عدلوا بهذه الصفات عن الجريان على الفعل؛ لأنَّهم أرادوا أن يصفوا بالمعنى الثابت، فإذا أرادوا معنى الفعل أتوا بالصفة جارية عليه، فقالوا: طائل غدا، كما يقال يطول غدا، وحاسن الآن كما يقال يحسن الآن؛ لأنَّه أريد الصفة الثابتة. (١) قال سيبويه: "أن الصفة لم تقوَّ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى المضارع، فإنَّما شبَّهت بالفاعل فيما عملت فيه". (٢) أي: أنَّ الصفة المشبهة ليست في معنى الفعل المضارع كاسم الفاعل، ولأجل ذلك لم تقوَّ على أن تعمل عمله، وإنَّما شبَّهت به، في ما عملت فيه، وهي مثل: حسن وشديد، وجميع ما جاز تذكيره وتأنيثه وتنثيته وجمعه بالواو والنون، وإدخال الألف واللام عليه. (٣)

وممَّا تختص به الصفة المشبهة استحسان جرَّها الفاعل بالإضافة، نحو: طاهر القلب جميل الظاهر، وتقديره: طاهر قلبه جميل ظاهره. (٤)

سابعا: صياغة العدد من اسم الفاعل وتمييزه :

قاس الفيومي العدد المصوغ من اسم الفاعل، كرجل واحد وثالث إلى عاشر، وامرأة واحدة وثانية وثالثة إلى عاشرة على التذكير والتأنيث في العدد، فإن لم يكن اسم الفاعل، وقد ميزت العدد، أو وصفت أُنيت بالهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث على العكس، فنقول: ثلاثة رجال، ورجال ثلاثة، وثلاث نسوة، ونسوة ثلاث إلى العشرة. (٥)

والذي أراده الفيومي بذلك أنَّ اسم الفاعل إذا بني من الواحد إلى العشرة، كان للمذكر بغير التاء، وللمؤنث بالتاء، نحو: واحدٌ وواحدةٌ، وثانٍ وثانيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ... إلى عاشرة وعاشر، أمَّا الواحد (واحد) فلا يجوز إضافته أصلا، لا يقال: واحدٌ رجلٍ. (٦)

وما عداه يجوز إضافته إلى العدد الذي اخذ منه، وكذلك "ثانٍ" لا يجوز إضافته إلى واحد، فلا يقال: ثاني واحد، وقد أجاز به بعضهم (٧)، ونقله عن

(١) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٦٤

(٢) الكتاب: سيبويه، ١٩٤/١

(٣) الموجز في النحو: ابن السراج، ٣٣

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية، ١٧٣-١٧٢

(٥) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٦٩

(٦) ضياء السالك: محمد النجار، ٩٥/٤

(٧) نفسه ١١٥/٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، ٩٨/٢

العرب ورجحه الدماميني^(١) بأنَّ معناه : مصير الواحد اثنين بنفسه ، ولا مانع منه ، وفاعل مصوغ من العدد ، إما أن يفرد ، فيقال : ثانٍ وثانية ، وثالثٌ وثالثةٌ ، وإما أن يضاف ، فإن كان مضافاً إلى العدد الذي اخذ منه لم يجر فيه إلا الإضافة ، نحو: هذا ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، وكذا إلى عشرة ، فلا يجوز فيه العمل والنَّصب ، قال الفراء : " ثالث ثلاثة يكون مضافاً ، ولا يجوز التنوين في ثالث ، فتتصب "ثلاثة" ألا ترى أنَّه لا يكون ثالثاً لنفسه".^(٢)

وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب أنَّه يجوز الإضافة والنَّصب كما يجوز في "ضاربُ زيدٍ" وهو اختيار ابن مالك^(٣). وإذا أُضيف إلى ما ليس منه أراد به جعل الأقل متساوياً لما فوقه؛ كثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وفي ذلك تجوز الإضافة ، ويجوز التنوين والنَّصب يقال: رابعُ ثلاثةٍ ، ورابعُ ثلاثةٍ؛ لأنَّه بمعنى صيرَّ الثلاثة أربعة.

قال ابن عصفور : "وهذا يعمل عمل فعله ، لأنَّه قد سُمِع استعمال الفعل من ثلاثة ، حكى من كلامهم ، ثلثت الرجلين ، وربعت الثلاثة ،^(٤) وفي المصباح المنير: ثلثهم صرت ثالثهم ، وكذلك إلى العشرة .^(٥) جاء في خاتمة المصباح المنير: "أما إن كان المعدود مذكراً والعدد مؤنثاً وبالعكس جاز التذكير والتأنيث ، نحو: ثلاثة أنفسٍ وثلاث أنفسٍ ، فإذا جاوزت العشرة سقطت التاء من العشرة في المذكر وثبتت في المؤنث".^(٦)

وإنَّ الواحد والاثنين يذكران ويؤنثان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أي التمييز ، إذ لا يصح ذكر تمييز لها ،... وأنَّ ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذلك كلمة بضع وبضعة تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز)

(١) حاشية الخضري ، ١٣٩/٢

(٢) معاني القرآن : الفراء ، ٣١٧/١

(٣) ضياء السالك : محمد النَّجار ، ١١٣/٤

(٤) شرح الجمل : ابن عصفور ، ٣٩/٢

(٥) المصباح المنير: الفيومي ، ٩٤٤

(٦) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٩

مذكراً وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثاً فالعدد في هذا القسم مخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً، ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان : أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام ، وأن يكون متأخراً على لفظ العدد ، نحو: ثلاث عيون ، وأربعة قلوب فإن لم يتحقق الشرطان جاز في لفظ العدد التذكير والتأنيث ^(١).

(١) النحو الوافي : عباس حسن ، ١٦٢ / ٢

- الفصل الثاني -

أثر النحو على جهود اللغويين النحوية في
مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن
الحادي عشر .

المبحث الأول : اثر المذاهب النحوية على جهود اللغويين النحوية

المبحث الثاني : أثر استعمال المصطلح النحوي على جهود
اللغويين النحوية

- المبحث الأول -

أثر المذاهب النحوية على جهود اللغويين النحوية

- مواقف اللغويين من التأثير بالنحو

أولا : أثر المناهج النحوية على اللغويين

- المنهج في اللغة

- المنهج في الاصطلاح

- تصنيف اللغويين من خلال التأثير بالمناهج النحوية

- مميزات المنهج المتبع عند اللغويين

ثانيا : أثر الشخصيات النحوية على اللغويين

ثالثا : أثر المدونات النحوية على اللغويين

- الأثر:

الأثر لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور (ت: ٧١١هـ): الأثر بالتحريك ما يعني من رسم الشيء ، والتأثر : إبقاء الأثر في الشيء واثـر في الشيء ترك فيه أثراً^(١) . أما الأثر الذي نقصده هنا فهو ما تركه النحويون من اثر في جهود المصنفين اللغويين النحوية في ضوء مقدمات مصنفاتهم حتى نهاية القرن الحادي عشر ...

فالعلوم والفنون في القرن الثاني للهجرة لم تكن قد تحددت بعد ، أو أدخلت في دور التنسيق والتصنيف ، والتقسيم ، ووضع المصطلحات التي تميز الأقسام عن بعضها عن بعض ، إنما كانت العلوم وقتئذ متداخلة يصب بعضها في البعض الآخر ، ويثري بعضها بعضا ، فاللغة والنحو كلها كانت بمثابة فروع متعددة تصب في مجرى واحد ، وهو إثراء اللغة ، والمحافظة على سلامتها، وإظهار جمالها .

فكون المصنفات اللغوية تعتمد على بيان معاني الألفاظ كان للنحو نصيب فيها عند مصنفينا اللغويين ، لكون النحو يعتمد على تأصيل معاني المفردات .

ولعل من أشهر العلوم التي لها علاقة واضحة بعلم النحو هي علوم القرآن ، فجاءت الدراسات اللغوية في معاني القرآن خاصة منطلقة لدراسة معاني المفردات في القرآن الكريم ، أمثال " معاني القرآن للفراء(ت: ٢٠٧هـ)^(٢) . ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(ت: ٣١١هـ)^(٣) .

(١) لسان العرب: ابن منظور، مادة(اثر)، ٤/٥-٦

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدليمي، مولى بني أسد أبو زكريا المعروف بـ(الفراء)، إمام الكوفيين

وأعلمهم في النحو واللغة، يلقب بأمر المؤمنين في النحو ، وفيات الأعيان: ابن خلكان، ٥/٢٢٥

(٣) أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل، لقب بالزجاج، إمام في اللغة والنحو، تعلم على يد المبرد، أنباه الرواة

القفطي، ١/١٥٩-١٦٠

ومعاني القرآن للنحاس (ت: ٣٣٨هـ)^(١)، وغيرها، فلكي يفهم معنى النص القرآني كان لا بد من معرفة اختلاف الإعراب وأوجهه، لبيان الحكم النحوي الصحيح من حيث الوجوب والجواز، أو الشذوذ أو الضعف، أو العلة أو الكثرة، وغيرها، ولا يتبين ذلك إلا بعلم النحو، فإذا لا تنفك علاقة علوم اللغة عن علم النحو لما لهما من أهمية مكملية بعضها البعض ولعل من ذلك ما تأثر به الزجاج (ت: ٣١١هـ) في خطبة معاني القرآن وإعرابه، إذ ساق آراء النحاة وعللهم لعرض مسائله النحوية وبيان أحكامه النحوية في ضبط الحكم وصحة الرأي^(٢). وغيره من اللغويين^(٣).

وأما تأثر علم الصرف بعلم النحو، فكان تأثراً واضحاً من حيث أقوال وآراء العلماء فيه إذ ذهب علماء اللغة والنحو بأن الصرف لا ينفك عن النحو، وكذلك الحال بالنسبة إلى النحو، فلم يكن الدرس الصرفي مستقلاً بذاته لأنه كان يتناول ضمن القواعد النحوية، إذ كان الصرف قسماً للإعراب، فالإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف، وقد تنبه علماءنا اللغويون إلى الصلة الوثيقة، والتأثر الكبير بين العلمين حيث جعلوا النحو لا ينفك عن الصرف، وقدموا بمباحث الصرف على النحو.

قال ابن جني في خطبة المنصف: "التصريف وسيلة بين النحو واللغة يتجاذبانه...، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ويدلك على ذلك أنك لا تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره...، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، وذلك بأنك لو قلت: "قام بكرٌ، ورأيتُ بكرًا،

ومررتُ ببكرٍ، فإنما أنك خالفت بين حروف الإعراب؛ لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة، فإن كان كذلك فكان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ

(١) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي، الأنساب:

السمعاني، ٤٤/١٣

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ، ٤٠/١ - ٤١

(٣) يُنظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١ ، يُنظر : خطبة المدخل الى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٣٢ ،

يُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

بمعرفة التصريف، معللاً ذلك بأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة أحواله المتنقلة^(١).

ويوضح ذلك قول الأسترآبادي (ت: ٦٨١هـ): "التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"^(٢). ولعلنا نجد إسهام كل عالم من علماء كل فن من العلوم في علم الآخر، فكان النحاة بصورة خاصة والمذاهب النحوية بصورة عامة مرجعاً لأصحاب المصنفات اللغوية إذ أسهمت آراؤهم ومصنفاتهم في بيان حكم، أو مناقشة مسألة، أو اختلاف رأي.

وقد جاء تأثير أصحاب المصنفات اللغوية بالنحو في ضوء طرائق عدة، هي: الشخصيات النحوية (العلماء)، والمناهج النحوية التي اعتمدها في (السماع والقياس) والمؤلفات النحوية، فبدأ اثر النحو على لغويينا واضح المعالم في بدايات القرون الأولى، ولا سيما في مسائل الخلاف بين العلماء في النحو، إذ مما لا شك فيه أن الخلافات التي وقعت بين العلماء سبباً في نشأت وانقسام المدارس النحوية^(٣).

ومما جاء عند بعض اللغويين من تأثيره في النحو رغم مخالفته وعييه على النحاة، قطرباً المعروف بـ(ابن المستنير) (ت: ٢٠٦هـ)، ويتضح ذلك عندما عاب اعتلالات النحويين، في الإعراب، إذ اختلف العلماء منذ نشأة الدراسات اللغوية في مسألة دلالة العلامات الإعرابية من عدم دلالتها.

(١) خطبة المنصف : ابن جني ، ٤

(٢) شرح الشافية : ٦/١

(٣) يُنظر : الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية : حمزة حسين ، ٧٨ ، المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٥٨

وأول من أثره الخليل وتبعه سيبويه^(١)، وتعد مخالفة قطرباً للنحاة في هذه المسألة أول مخالفة في تأريخ الدرس النحوي القديم، إذ عاب على النحويين اعتلالهم بقوله: "لم يعرب الكلام للدلالة عن المعاني والفرق بين بعضها وبعض، وإنما دخله قصد اعتدال الكلام، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني"^(٢).

وقد استند في إنكاره على أمثلة تشتمل على أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني وبالعكس، قال: "فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إِنَّ زَيْدًا أَخوك، ولعل زَيْدًا أَخوك، وكأنَّ زَيْدًا أَخوك، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زَيْدٌ قائماً، وما زَيْدٌ قائمٌ..."^(٣). وقد ردَّ المخالفون عليه: لو كان الكلام كما ذكر لجاز جر الفعل مرة، ورفع ونصبه مرة أخرى وجاز نصب المضاف إليه...^(٤).

وقد ذكر الزجاجي مسألة الإعراب عند قطرب: في أنَّ جميع النحويين يرون في علامات الإعراب دلالة على المعاني إلا قطرباً (ت: ٢٠٦هـ) فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لما يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إِنَّ زَيْدًا أَخوك... اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زَيْدٌ قائماً...

اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله : ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مال عندك ولا مالٌ عندك... ومثله قوله تعالى : "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ". (آل عمران: ١٥٤).

(١) يُنظر : فقه اللغة المقارن : إبراهيم السامرائي ، ١٦-١٧

(٢) مقدمة محقق الأضداد : قطرب ، ٤٥

(٣) نفسه ، ٤٥-٤٦

(٤) الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، ٧٠-٧١ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر : السيوطي ، ١٨٧/١

وقد قرئ قوله تعالى: "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ" بالوجهين جميعاً، الرفع والنصب^(١). وقرأ أبو عمر ويعقوب واليزيدي "كله" رفعاً على الابتداء^(٢).

ثم ذكر قطرب السبب في إعراب العرب لكلامها قائلاً: "وإنما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام .

ألا تراهم بنو كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان..."^(٣).

وما سقناه من اختلاف قطرب مع النحاة في مسألة معاني الإعراب، وما تعتوره هذه المعاني الإعرابية وحركاتها، إلا لكي نبين مدى تأثر قطرب بالنحو العربي، وإن خالف فيها النحاة منفرداً برأيه^(٤). وكذلك نلمح ذلك عند الفراء (ت: ٢٠٧هـ)^(٥)، إلا أن معالمة أصبحت أوضح عند الزجاج (ت: ٣١١هـ)^(٦): ومن جاء بعده من اللغويين^(٧).

فمن علماء النحو الذي كان له أثراً مهماً على علماء اللغة في مقدمات المصنفات اللغوية، سيبويه الذي يعد إمام المدرسة البصرية في النحو العربي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو علي الفارسي، ويونس، والخليل، وأبو عمرو بن العلاء، وغيرهم وسنأتي على أوجه التأثير بهؤلاء العلماء لاحقاً، حتى جاء القرن الرابع

(١) الأشباه والنظائر : السيوطي ، ١٨٧/١

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه . ١١٥

(٣) مقدمة الأضداد : قطرب ٤٦

(٤) ينظر : نفسه ، ٤٤-٤٦

(٥) خطبة معاني القرآن الفراء ، ٢/١

(٦) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١-٤٢

(٧) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٢

الهجري الذي كثرت فيه المصنفات اللغوية، وأصبح لعلماء اللغة في هذا القرن جهودٌ كبيرة أثرت اللغة ،ولا سيما ما نجده عند أصحاب المعجمات اللغوية إذ كان جل اعتمادهم على المصنفات النحوية، وآراء وعبارات النحويين، فمن أصحاب المعجمات الذين برزوا بذلك: الأزهري(ت:٣٧٠هـ) صاحب كتاب التهذيب في اللغة ، وابن سيده(ت:٤٥٨هـ) صاحب المحكم والمخصص .

إذ بدأ تأثر الأزهري بالنحو وعلمائه واضحاً في تقسيمه العلماء الذين إعتددهم مرجعاً في كتابه، وقسّم هؤلاء العلماء كُلاً حسب ما اختص به من العلوم، ووضع تسمية لتقسيمه أسماها طبقات اللغويين والنحويين، ولعل طبقة النحويين التي أطلقها الأزهري تدلنا على إتباعه النحويين الذين أعتددهم مرجعاً يذهب إليه في مسائله التي تناولها بالدراسة، ثم قام بتقسيم هذه الطبقات على قسمين: طبقة العلماء النحويين البصريين وطبقة العلماء النحويين الكوفيين^(١)، وهما المذهبان اللذان اشتهر النحو بهما، وتناوب العلماء على دراستهما والتأثر بهما ولهما^(٢) قال الأزهري: " فباب ذكر الأئمة الذين اعتمادي عليهم فيما جمعت في هذا الكتاب...^(٣) ، أمّا أوجه التأثير عند المصنفين اللغويين، فكان يتجه عن طريقين :

الأول: وهو التأثير المباشر بين العلماء من خلال المعاصرة والمشافهة وحلقات الدرس والمناظرات والموازنات النحوية .

الثاني: وهو الطريق غير المباشر أي بوساطة تأثر بعض العلماء بالآخر عن طريق النقل، والرواية، والتأليف .

فمما كان من أصحاب الطريقة الأولى المباشرة أصحاب القرنين الأول والثاني، إذ كانت هذه الطريقة تستدعي حضور الطرفين زماناً ومكاناً، فلم يدع العلماء مكاناً يصلح للنظر إلا ارتادوه، واتخذوه مجلساً للمناقشة فمن الأماكن التي قصدها العلماء

(١) خطبة التهذيب : الأزهري ، ٨/١

(٢) المدارس النحوية : خديجة الحديثي ، ١٣، يُنظر : في أصول النحو: صالح بلعيد ، ١٤٥

(٣) خطبة التهذيب : الأزهري ، ٨/١

قصور الخلافة، وبلاطات الأمراء، وقد وجد بين الولاة والملوك من كان يرغب في العلم، وبحث فيه، أمثال المستنصر بالله الذي كان سبباً في جمع وتأليف كتاب مختصر العين للزبيدي، فكانت عنايته بالعلم واهتمامه به رغبة في نشر العلم، والانتفاع بفائدته، قال الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ): " هذا كتابٌ أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم بالمنتصر بالله.... عناية منه بالعلم وتهماً به ورغبة في نشره والانتفاع بفائدته" (١) .

والأمير السيد الأوحّد عبيد الله بن أحمد الذي أحب العربية، وتعجب لها، فبحث على جمع شملها، وكرم أهلها، واستدعى التأليفات البارعة في تجديد ما فات منها " (٢) .

وأبو جعفر المتوكل الذي أقيمت في بلاطه المناظرات العلمية بين العلماء، كمنظرة ابن السكيت والمازني (٣) .

وكل ذلك يروم إلى كون التأثير بالنحو في القرنين الأولين كان بطرائق مباشرة وممن كان له الخطوة من المشافهة ومجالسة العرب، والتحصيل المباشر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) في كتابه العين، والأزهري (ت: ٣٧٠هـ) في كتابه تهذيب اللغة، وغيرهم .

إذ يعد كتاب العين موسوعة لغوية ونحوية شمل ما جاء دراية ورواية، قال محقق العين : أنَّ الخليل استقرئ العربية استقراءً أقرب إلى ما يدعى بـ(الإحصاء) في عصرنا الحاضر، ففيض له أن ينتهي إلى " كتاب العين" فكان أول معجم في العربية (٤)، وقد حذا العلماء في العربية حذوه في التعقيد والدرس عليه، أمثال الزجاج، وابن هشام اللخمي، وغيرهما، وهذه الطريقة هي الطريقة غير المباشرة التي يتأثر من خلالها العلماء بعلماء آخرين، أو في مصنفاتهم، ونشطت الدراسات

(١) خطبة مختصر العين : الزبيدي ، ٧

(٢) خطبة فقه اللغة : الثعالبي ، ٨

(٣) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١ - ٣٣

(٤) مقدمة محقق العين : الخليل ، ٧/١

اللغوية، وكثرت المصنفات في القرن الرابع الهجري، أو نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري، كمصنفات معاني القرآن، أمثال: معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، ومعاني القرآن للنحاس (ت: ٣٣٨هـ)، وكتب فقه اللغة، وتشمل : فقه اللغة للثعالبي، والصّاحبي لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، وغيرها من كتب اللغة كالاشتقاق للزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، وكتاب الأفعال، وأبنية الأفعال والأسماء لابن القطاع (ت: ٥١٥هـ)، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ)، وتقويم اللسان لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، والمصباح المنير للفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، وغيرها الكثير إلى نهاية القرن الحادي عشر .

إذ أصبح للنحو على هذه المصنفات اللغوية الأثر الكبير، فنشطت هذه القرون بالتصنيف اللغوي متأثرة بالنحو وأصوله، ولكون النحو قد انقسم على مدرستين (المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية) .

فكذلك علمائنا اللغويين قد انقسموا كذلك على قسمين من حيث التأثير بالنحو ومدارسه فأتبع فئة من اللغويين المذهب البصري^(١)، وذهبت طائفة أخرى حيز المذهب الكوفي^(٢) . وقليل منهم قد توسط المذهبين، أو (الفئتين)، أمثال : الفراء في بعض آرائه في معاني القرآن ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه، والمبرد في الكامل.

(١) يُنظر : خطبة التهذيب : الأزهرى ٨-٧/١ ، وخطبة المحكم : ابن سيده ٣٥/١ ، خاتمة المصباح المنير :

الفيومي ٢٧٢-٢٧١

(٢) يُنظر : خطبة الصاحبي في فقه اللغة : احمد بن فارس ، خطبة تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ٣٣ ، خطبة تقويم اللسان : ابن الجوزي ٥٥-٥٧ ، وخطبة قاموس المحيط : الفيروزي آبادي، ٢٧/١-٢٨

- مواقف اللغويين من التأثير بالنحو :

كان موقف اللغويين من التأثير بالنحو وأعلامه ومذاهبه موقف المهادنة لا يعرضون للنحو والنحاة بخير، أو شر، أو نقد، أو استدراك، أو ما شابه ذلك؛ لأن من اللغويين الأوائل من كانوا من أئمة النحويين كالخليل والكسائي والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم، لكن حين استقل هؤلاء عن أولئك، وتخصص بعضهم بدراسة النحو، وتوفر آخرون بدراسة اللغة، رأينا من اللغويين من عمد إلى دراسة النحو، أو بعض مسائله النحوية قائماً بتخريجها^(١)، أو الإنقاص منها^(٢)، أو الاستدراك عليها^(٣)، ورفض بعضها.

ثم اتسعت الرقعة بين اللغويين والنحويين، وبدأنا نسمع ما يسمى بالقياس والسماع والخلافات والردود النحوية، والاستدراكات وغيرها من هذه المصطلحات كالشاذ والمطرّد، فعلى الرغم من صحة مجيئها عن بعض أئمة النحو من القدماء.

إلا أن اللغويين استطاعوا بجهودهم وتوقد فكرهم، وما توافرت لهم من ثقافة لغوية ونحوية أن يصرفوا نظر الدارسين والباحثين عما جاء من ذلك، كتلك المسائل التي ذكرها الزجاج (ت: ٣١١هـ) في خطبة معاني القرآن وإعرابه مخالفاً فيها سيبويه وقياساته النحوية وبعض قواعده^(٤). وقد تمكن اللغويون في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للنحو، فرأينا ممن ألف في اللغة والنحو فيما بعد إن قاموا باشتراط صحة المسائل لموافقتها لقواعد النحاة في صيغة أفعال التعجب التي تأتي بوسيط، أو غير وسيط، نحو صيغة (فعل)، فأبن سيده قد ذكر ذلك محتكماً فيه صناعة الإعراب إذ لو كان الفعل الذي للتعجب مأخوذاً من غير (فعل) فهو ذكر ذلك الفعل الذي للتعجب متأثراً بما حكاه سيبويه واشترطه في هذا الباب قال في خطبة المحكم: "إذا كانت صيغة أفعال التعجب أمكن التعجب منه إمّا بوسيط، وإمّا

(١) يُنظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١٨/١

(٢) يُنظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١ ، ٣٤

(٣) يُنظر : خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٣/١ ، خطبة تقويم اللسان ، اللخمي ، ٣١

(٤) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

بغير وسيط على ما أحكمته صناعة الإعراب، فأما إن كان فعل التعجب مأخوذاً من غير فعل، فأني اذكر ذلك الفعل الذي للتعجب، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: هو أحنك الشاتين، وأبل الناس، فأنهما لا فعل لهما عنده قبل التعجب^(١). فيصاغ (أفعل التعجب) على (ما أفعل) و(أفعل به)، لكن شريطة أن يكون فعلاً، فلا يصح أن تصاغ صيغتا التعجب من اسم، ولهذا فقد شدّ قولهم: ما أكلبه من الكلب^(٢). أما قولهم: (أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين، وأبل الناس)، فالقياس يقتضي ألا يصاغ على (أفعل)؛ لأنه لا فعل له من حيث اللفظ لكنهم جوزوه باعتبار المعنى على تقدير (أكل) من الفعل (أكل) فضموا الفعل وإن لم يتكلموا به^(٣).

أما سيبويه فقد أخرج هذه المسألة على تقدير فعل من الاسم نفسه مع تأكيده إن هذا الاسم لا فعل له، فقال: "هذا باب ما تقول العرب فيه ما افعله وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا ولا يقاس عليه قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين كما قالوا: أكل الشاتين، كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك، فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به، وقالوا أبل الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم...^(٤). وبهذا المذهب تأثر ابن سيده في إتباعه سيبويه^(٥). ولا تخلوا خاتمة المصباح المنير للفيومي من اثر العلماء النحاة في مسائله النحوية التي تناولها، فقد اشترط الفيومي شروطاً نحو ما اشترطه علماء النحو، ومثال ذلك في مسألة أفعل التفضيل، إذ اشترط النحاة أن يكون المفضل بعضاً من المفضل عليه، وإلى ذلك ذهب الفيومي متأثراً، ومثال ذلك: "زيد أفضل القوم، والياقوت أفضل الحجارة، ولا يجوز الياقوت أفضل الخزف؛ لأنه ليس منه"^(٦). إلا أن القرن الرابع الهجري من بين القرون التي كان عصر سلطان القواعد النحوية عند علماء اللغة، فهو عصر لم يمنع فيه ما قيس

(١) خطبة المحكم: ابن سيده، ٤٢/١

(٢) المقتضب: المبرد، ١٨٠/٤، شرح المفصل: ابن يعيش، ١٤٢/٧

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ١٤٢/٧

(٤) الكتاب: سيبويه، ١٠٠/٤

(٥) خطبة المحكم: ابن سيده، ٤٢/١

(٦) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٧١

من كلام العرب أن يكون من كلام العرب^(١)، وكان من أشهر علماء هذا القرن : ابن عباد صاحب المحيط في اللغة (ت: ٣٨٥هـ) وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) صاحب كتاب المحكم والمخصص .

أولا : المناهج النحوية :

النَّهْج : الطريق، ونهج لي الأمر : أوضحه، وهو مستقيم المنهاج... وجاء في الصحاح : النهج : الطريق الواضح ، وكذا المنهج والمنهاج ، ونهج الطريق ، أي استبان وصار نهجا واضحا بيّناً ، ونهجت الطريق إذا أثبتته وأوضحته^(٢) .

- المنهج في الإصلاح : فمن خلال التعريف اللغوي يمكننا أن نستشف تعريفاً للمنهج ، فنقول : أنَّ المنهج هو مجموعة الركائز والأسس المهمة التي توضح مسلك الفرد ، أو المجتمع ، أو الأمة لتحقيق الآثار التي يصبوا إليها كل منهم^(٣) .

فمما لا شك فيه أنَّ المنهج يعد الطريقة العلمية المتبعة في عرض واستقراء مادة هذا العلم النحوي ، إذ عن طريق المنهج شُرِّعت مواد اللغة للدراسة والبحث ، وكان لا بد لها من استقراء دقيق رصين ، ولا يتم ذلك إلا بمنهج دقيق علمي رصين ، ليفي بذلك الغرض، وهو ما ذهب إليه النحاة لا سيما نحاة البصرة ، إذ قاموا بوضع القواعد وسننوا المقاييس والمعايير ، فكانوا أول من اخذ هذا الموضوع على عاتقه، ويعلل أحمد مختار عمر: "لأنه لا يمكن القيام به (أي : الاستقراء) من دون توضيح تحت تصرف النحوي ، وبعبارة أخرى ؛لأن تعقيد القواعد ما هو إلا فحص مادة لغوية تم جمعها بالفعل، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها"^(٤) . فكان للمذاهب النحوية فيما تتبعه في استقراء مادتها ، فالبصريون

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، ١٧ ، ٢٦

(٢) الصحاح: الجوهري، مادة(نهج)، ٣٤٦/١ ، مقاييس اللغة: احمد بن فارس ، ٣٦١/٥

(٣) مجلة البحوث الإسلامية : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ٣٠١-٣٠٠/٥٨

(٤) البحث اللغوي عند العرب : احمد مختار عمر ، ٨١

كان لهم منهجٌ دقيقٌ ورصينٌ من حيث الوقوف على لغة كل قبيلة ومميزاتها ،
وحكمهم بتقدم بعضها على بعض^(١) .

فحين انقسمت المذاهب والعلماء كان للكوفيين منهج كذلك يتبعونه في مدرستهم ،
فأتصف كل مذهب بمنهجٍ معينٍ يتبعه ، فمذهب الكوفيين هو المتجه إلى واقع اللغة
، أو الاستعمال اللغوي ، والموجه عنايته خاصة إلى فروق اللغة ، وتعبيرات أهل
البادية في أشعار الجاهلية ، ونحوها وما يتطلبه سبر أغوار ذلك من تتبع واستقراء
عمليين^(٢) .

ونجد أن علماءنا اللغويين في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية قد اعتمدوا كذلك
على منهاج معين لعرض مسائلهم النحوية ، وأحكامهم وقواعدهم فمنهج اللغويين
قام على ركنين أساسيين وهما : السماع والقياس ، ففي السماع قام اللغويون فيه
على تحديد القبائل العربية التي يحتج بلغاتها ، فقد اعتمدوا القبائل التي تقطن قلب
الجزيرة العربية ، وقد ذكرنا مسبقاً تصنيف الأزهرى^(٣) ، والزمخشري^(٤) لهذه
القبائل ، وقيامهما باستبعاد القبائل المنتشرة على السواحل ، والغربية والأعاجم من
الاحتجاج بها^(٥) . وعليه فقد عدت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح في الألفاظ
وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس ،
والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم اخذ اللسان العربي^(٦) .

فيرى اللغويون أن قريش أفصح العرب وأصفاهم لغة ؛ وذلك لأن الله (عز
وجل) اصطفاهم واختارهم من بين جميع العرب إذ اختار منهم نبي الرحمة محمد
(صلى الله عليه وآله وسلم) ، قال المقرئ في خطبة اللغات معللاً سبب تفضيل قريش على

(١) الاقتراح : السيوطي ، ١٩ ، ٢٠

(٢) تأريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ١٩٦/٢

(٣) يُنظر : خطبة التهذيب : الأزهرى ، ١ / ٣-٤-٥

(٤) يُنظر : خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

(٥) خطبة نفسه ، ١ / ١٥

(٦) الاقتراح : السيوطي ، ٢٧ - ٢٨

غيرها : بأن القرآن نزل بلغة قريش ، ولو كان غير عربي ما فهموه ، وليس هناك من السنة الأمم أوسع من لسان العرب ، والقرآن ليس فيه لغة إلا لغة العرب^(١) .

وقد سار على هذا التصنيف ، أي تحديد القبائل التي يحتج بها ، كثير من اللغويين فيما بعد ، أما الخروج عن شروط الاحتياج بغير هذه القبائل مدعاة للنقد فممن خرج عن شروط المسموع ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٠هـ) عند تجويزه الاحتجاج بشعر المتنبي ، الذي جاء به للاحتجاج في مسألة إضافة (أل) إلى المضمّر ، نقلاً عن أبي محمد بن السيد البطليوسي ، مع انه قد ذهب إلى انه لم يكن حجة : قال في خطبة كتابه : قال أبو محمد بن السيد : قال أبو الطيب المتنبي ، وان لم يكن حجة في اللغة^(٢) :

-والله يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ

فردّ اللخمي على ابن السيد البطليوسي الذي نعت المتنبي بكونه غير حجة ، قائلاً : "وأبو الطيب ، وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإنّ في بيته هذا حجة من جهة أخرى ؛ وذلك إن الناس عنوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين ، كأبن خالويه ، وابن جني وغيرهما ، وما رأيت احد فيهم أنكر عليه إضافة (أل) إلى المضمّر"^(٣)

أما من حيث الزمان ، فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية ، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، وهم بذلك تأثروا بما اشترطه النحاة في الاحتجاج بالمسموع من كلام العرب. ولا ينطبق هذا التحديد المكاني والزمني الذي ذكرناه مسبقاً على جميع مصنفينا اللغويين فالذين حددوا ذلك نجدهم قد تأثروا في ذلك

بمنهج المدرسة البصرية ، في حين وجد بعضهم الآخر من اللغويين أنّ ذلك يتنافى والمنهج السليم في دراسة العربية واستخلاص القواعد والأحكام ، لكون كلام

(١) خطبة اللغات في القرآن : المقرئ ، ١٩

(٢) الديوان : المتنبي ، ٦١/٣

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٢٩ - ٣٠

العرب لديهم جميعه حجة يؤخذ للاحتجاج به ، وان كان قليلا ، أو ضعيفا ، قال ابن هشام في خطبة كتابه: " وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها لا تلحن به العامة ، وإن قلّت شواهد ، وضعف قياسه" (١) .

وقول ابن هشام هذا دليلٌ على تأثره بالمذهب الكوفي، الذي اشترط التسامح والتساهل في الأخذ من القبائل والاحتجاج بالمسموع عن العرب دون تفضيل لأحد القبائل على الأخرى . ولعل خير دليل على ذلك المسألة الزنبورية ، إذ رد فيها الكسائي قول سيبويه بما سمعه من الإعراب" (٢) . ويروى عنه كذلك ، أي الكسائي : " ما سمعت من كلام العرب ليس احد يلحن إلا القليل" (٣) .

ولذلك يطالعنا بإضافة حيث إلى المفرد (٤) . والجزم بلن (٥) ، قياسا على ما سمع، ومما يعزز هذا القول قول الأخفش وغيره : " أنحى الناس من لم يُلحّن أحداً" (٦) .

وذكر ابن درستويه : " وكان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلا ، ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو" (٧) .

وما مجيئنا بهذه الأقوال التي تدل على منهج الكوفيين المتسامح ، إلا لبيان مدى تأثر اللغويين أو بعضا منهم بهذه المدرسة ومنهجها .

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٢٩ - ٣٠

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الاتباري ، ٧٠٢ - ٧٠٦

(٣) لحن العامة : عبد العزيز مطر ، ٤٧

(٤) مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، ١٧٧ ، ارتشاف الضرب : أبو حيان النحوي ، ٢٦٢/٢

(٥) يُنظر : تذكرة النحاة : أبو حيان النحوي ، ٤٨٣

(٦) الكوفيون في النحو والصرف : عبد الفتاح الخمر ، ١٤

(٧) بغية الوعاة : السيوطي : ١٦٤/٢

ومن البديهي أنَّ لغات القبائل التي اعتمدها اللغويون ، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها ، ونقصد باللغويين هم الذين تأثروا بالمذهب البصري الذي ضيق في منهجه من الاحتجاج باللغات .

من أساليب، وتراكيب ، وتصرف في استعمال اللغة من حيث الزمان والمكان^(١) . ومن هنا يمكننا القول : أن منهج اللغويين في السماع والقياس جاءت فيه بعض الأحكام قاصرة ؛ لأن الذين تأثروا بالنحاة المستبعدين لبعض القبائل ، وقبول بعضها قد ندت منهم شواهد كثيرة ، وأساليب عدة ، لأن ذلك الصنيع حرم الدرس النحوي من مادة لغوية وفيرة ، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص .

ولو وسعوا دائرة الاحتجاج ، لتغيرت بعض الأحكام والقواعد ، لكون المنهج السليم كان يقتضي أن تجمع أقوال العرب ، ثم تخضع للبحث والدراسة ؛ لاستخلاص القواعد والأحكام .

يقول سعيد الأفغاني : " الحق أن النقد يجد في صف النحاة ، وفي قواعد نحوهم ثغراً عديدة ، ينفذ منها إلى الصميم ، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب ، فيجمعون نُتفاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة ، ومن تلك من إعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة ، ويصفون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا ينشد إلى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون أطرادها في الكلام^(٢) .

ولعل أمثلة اللغويين كثيرة نكتفي بذكر مثال على ذلك ، وهو ما ذكره ابن هشام اللخمي في خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان راداً فيه على الزبيدي في عدم إجازته إضافة (ذي وذات) إلى الضمير ، ودخول الألف واللام في حال الأفراد

(١) الكوفيون في النحو والصرف : المضمون ، ١٧، ١٧

(٢) في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، ٣١

والتنشئة والجمع إلا أنَّ واقع اللغة يذهب إلى خلاف ذلك ، فهناك شواهد شعرية عدَّة ألحقت (ذي) فيها بالألف واللام، والإضافة مع الجمع إلى المضمّر^(١)، قال ابن هشام: "إلا أنَّه قد سمع ذلك من العرب ممَّن يحتج بهم ، ومن ذلك في الشعر قول الأحوص: ^(٢)

- وأنا لنرجو منك عاجلاً مثلما رجوناه قَدْماً مِنْ ذويك الأوائل

بإضافة (ذوي) وهو جمع (ذي) إلى المضمّر ، ومنه ما جاء عن أبي العباس المبرد في بعض أبواب كتابه الكامل باب (الأدواء) من اليمن ، إذ أتى به مجموعاً جمع تكسير مع الألف واللام قال ابن هشام: "وهو من أهل اللغة المحتج بقوله لرسوخه فيها وثقته ، وحاشاه أن يدخل في كتابةٍ أو يُبوب على باب من أبوابه ما لم تستعمله العرب في مقاماتها ، وهو من أئمة النحويين واللغويين" ^(٣) .

وعليه يمكننا تقسيم اللغويين من خلال التأثير بالمناهج النحوية على قسمين :

القسم الأول : اللغويون الذين تأثروا بمنهج المدرسة البصرية التي تحكم العقل ، والفلسفة ، والتعقيد . إذ اعتمدوا على القياس العقلي وفسروا الظواهر غالباً تفسيراً عقلياً محضاً من دون النظر إلى طبيعة اللغة ، ويتكلفون الحدود ، والرسوم والقضايا المنطقية في تعبيرهم .

ولهذا يصف الدكتور شوقي ضيف مدرسة البصرة "بأنها فاقت مدرسة الكوفة إلى وضع قواعد النحو ومصطلحاته ، وصبغها بالصبغة العلمية ، وبالتالي كان النحو في البصرة صنعة العقل العلمي العربي الذي إستوى سوقه في القرن الثاني ودفع دفعاً إلى وضع العلوم العربية الأخرى منها اللغوي ومنها الديني" ^(٤) .

(١) يُنظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٣٢

(٢) الديوان : الأحوص ، ١٨٢

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٣٢

(٤) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١

القسم الثاني : اللغويين الذين تأثروا بمنهج المدرسة الكوفية التي تؤثر الاستقرار اللغوي^(١) .

القسم الثالث : وهو الذي توسط فيه بعض اللغويين بين المذهبين ، فتارة يأخذون بآراء النحاة البصريين ، وأخرى يخالفونهم الرأي في بعض المسائل النحوية ، وأمثال ذلك نجده عند الزجاج (ت:٣١١) صاحب كتاب معاني القرآن وإعرابه ، فالزجاج بغدادي إلا انه أدنى لمذهب البصريين ؛ لأنه تلميذ المبرد ، فهو غالباً ما يجري في تناول مسأله على مذهب أهل البصرة إلا أنه قد يخالفهم ويؤثر عليهم مذهب الكوفيين ويجري عليه^(٢) ، ومن ذلك ما ذهب إليه مخالفاً فيه سيبويه إمام المدرسة البصرية في (الباء) ، في عبارته : وزعم سيبويه إن معنى الباء للإلصاق^(٣) .

مميزات المنهج الذي اتبعه اللغويون متأثرين بمنهج النحاة بصريهم وكوفيهم :

١- التفرد في معالجة المسائل النحوية ، واتخاذ الموقف المتميز ، وهو ما اشتهر به منهج البصريين ، ومن هؤلاء اللغويين الذين تأثروا بسمات المنهج البصري ، الزجاج أبو اسحق الذي اشتهر بموقفه ومذهبه الخاص الذي تفرد به ، وكثيراً ما كان مرفوضاً من قبل الآخرين ، وهو ما ذكره محقق كتابه معاني القرآن وإعرابه^(٤) فمن المسائل التي تفرد بها إعراب " إياك " في قوله تعالى : "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" (سورة الفاتحة:٥)، إذ ذهب إلى أن موضع إياك نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في "إياك " خفض بإضافة " أيّا " إليها^(٥) . أما النحويين فعلى أن الكاف حرف

(١) الكوفيون في النحو والصرف : عبد الفتاح المغمور ، ٦

(٢) مقدمة محقق معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٢٢/١

(٣) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٤) مقدمة محقق معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٢٢/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٢٩/١

خطاب و"أيا" وحدها ضمير^(١) ، قال محقق معاني القرآن وإعرابه : " وهو في ذلك معتمداً على نفسه كل الاعتماد فيما يتعلق باللغويات والأعاريب"^(٢) .

ومما تفرد به بعض اللغويين كذلك في وضعهم أبواباً منفردة في النحو ، كالتذكير والتأنيث عند ابن سيدة ، يقول في خطبة كتابه المحكم : " وما اتركه من الأشعار بالتذكير والتأنيث فإنما ذلك لأنني قد أفردت له كتاباً لم يوضع في معناه ما يوازيه فضلاً عما يُساويه "^(٣) .

٢-الانتساع في القياس المبني على العلل العقلية ، والتضييق في الرواية وهو مذهب البصريين^(٤) . وقد تأثر بذلك بعض اللغويين ، ومن هؤلاء الزجاج في قياسه وتعليقه جواز النصب والرفع في الضمة ، وعدم جواز ذلك في الصفات التي تكون لله تعالى في غير القرآن . قياساً على ما جاء في الشعر العربي^(٥) . ومن ذلك ما قاسه ابن سيده تفرقه بين المذكر والمؤنث بالهاء ، ورفضه ما كان من ذلك غير قياسي ، نحو : بنت وأخت ، إذ ذهب إلى أن ذلك لم يكن قياسياً^(٦) .

ومنه ما جاء به الفيومي قياساً في تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المذكر ، نحو قول العرب : قامت الزیود ، وقياسه على قامت بنو فلان ، إلا أن الواحد المستعمل في الأفراد غير موجود في الجمع ، فأشبهه بذلك جمع التكسير^(٧) .

٣- التوسع في السماع : وهو من سمات المدرسة الكوفية التي اتسعت في المسموع ، ورواية الأشعار ، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم^(٨) .

(١) حاشية الصَّبَّان : الصَّبَّان ، ٢٩/١

(٢) مقدمة محقق معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٢٢/١ - ٢٣

(٣) يُنظر: خطبة المحكم : ابن سيدة ، ٤٦/١

(٤) بغية الوعاة: السيوطي، ١٦٤/٢، ويُنظر: من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني ، ٧٤

(٥) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٣/١ ، ٤٤

(٦) خطبة المحكم : ابن سيدة ، ٤٣/١

(٧) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٩

(٨) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٥٩

وقد تأثر بعض اللغويين بالمدرسة الكوفية من حيث التوسع في المسموع من كلام العرب ، بل شمل ذلك الأعراب الذين استوطنوا الحواضر ولم نجدهم قد حددوا المسموع .

فمن اللغويين المبرد صاحب كتاب الكامل في اللغة ، ولعل أشهر من توسع في ذلك المسموع من اللغويين ابن هشام اللخمي في خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان إذ ذهب إلى أن كل ما جاء مسموعاً عن العرب لا يجب اللحن فيه^(١) .

٤- التأثير بالقوانين البصرية بصورة عامة عند بعض اللغويين ، إذ ذهبوا إلى وضع القوانين والقواعد على ما جاء به البصريون ، ومن اللغويين المبرّد صاحب الكامل والزجاج صاحب معاني القرآن وإعرابه ، وابن سيده صاحب المحكم ، وغيرهم ، فمن القوانين التي وضعها المبرد باب أسماء الاستفهام التي امتنعت ممّا قبلها ،

إذ ذهب المبرد في خطبة كتابه الكامل إلى أن (أيّ) الاستفهامية، إن كانت اسماً امتنعت ممّا قبلها كما يمتنع ما بعد الألف من أن يعمل فيه ما قبله ، كما في قولك : علمتُ أزيد منطلقاً أم لا " (أيّ) بمنزلة زيد الواقع بعد الألف ، وكذلك ما أضيف إلى اسم من هذه الأسماء المستفهم بها ، نحو : " قد علمتُ غلاماً أيهم في الدار " (٢) ، قال المبرّد في خطبة كتابه : " فعلى هذا مجرى الباب " (٣) ، أي باب أسماء الاستفهام الاستفهام ، أو ما يمتنع فيه ما قبله ، فعبارته هذه تدل على أنه وضع أبواب وقوانين نحوية متأثراً بما جاء به من شروط البصريين .

قال سيبويه : " هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول لا غيره^(٤) . ومنه ما جاء به الزجاج في كسر اللام التي قولك : لِزَيْدٍ " للفصل بين لام القسم ولام الإضافة نحو القوانين التي وضعها النحاة البصريين ، إذ ذهب قائلًا في

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٥٥

(٢) خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١

(٣) نفسه ، ١٨/١

(٤) الكتاب سيبويه ، ٢٣٥/١ ، ٢٣٦

خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه : " والذي قلناه في اللام هو مذهب سيبويه وبنس والخليل وأبو عمرو بن العلاء وجميع النحويين الموثوق بعلمهم " (١) .

٥- التميز في العرض ومعالجة الأساليب بالتصنيف والترتيب مثلما هو ديدن علماء المذهب البصري الذين اشتغلوا بالتصنيف والتأليف في النحو ، يقول شوقي ضيف : " وينبغي أن يستقر في الأذهان أنَّ المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي " (٢) .

ومن اللغويين من تأثر بهذه السمة التي اشتهر بها البصريون ابن سيده صاحب كتاب المخصص ، إذ ذهب إلى تصنيف وتقسيم الكلام على ثلاثة أقسام : أسم ، وفعل ، وحرف (٣) . في حين ذهب ابن قتيبة صاحب كتاب أدب الكاتب إلى تقسيم الكلام على : أمر ، وخبر واستخبار ، ورغبة (٤) ، ولعل القارئ يتساءل ما إذا كان تقسيم ابن قتيبة الذي سبق فيه ابن سيده.

هل هو تقسيم متأثر بعلم البلاغة ؟ فأمكننا القول أنَّ البلاغة لا تتفك عن علم النحو واللغة ، فهما مرتبطان ببعضهما ، ويتولد بعضهما من البعض الآخر . وما للنحو من سلطة على علم المعاني (٥) .

وكون الدراسات اللغوية في بدايتها لم تكن قد فصلت عن بعضها الآخر ، فنجد المؤلف الواحد قد تناول في ثناياه مسائل نحوية، وحرفية، وأخرى بلاغية ، إذ أننا نجد أنَّ بعض اللغويين (النحويين) كان لهم باع طويل في مجال الدراسات البلاغية

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

(٢) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٥٨

(٣) ينظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ٤/١

(٤) ينظر : خطبة أدب الكاتب : ابن قتيبة ، ٧

(٥) يُنظر : النقد العربي ، نحو نظرية ثابتة : مصطفى ناصف ، ٢٥،٢٤

، كالمبرد في كتابه الكامل^(١)، والزمخشري في أساس البلاغة^(٢) إلا أننا نلمح أن تقسيمات ابن سيده للكلام أكثر نضجاً ممّا هو عند ابن قتيبة ، واقرب إلى تقسيم النحاة البصريين .

٦- الاستعانة بالمنطق في عرض الأسئلة ، واستخلاص القاعدة والموازنة بين الآراء ، التعليقات والتأويلات وهو مذهب البصريين^(٣) . وتأثر بذلك بعض اللغويين ، كابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، ويدلنا على تأثر ابن سيده في نحوه بمسائل وعبارات المنطقيين ، قوله في خطبة كتابه المحكم : " وحملني على الانفعال المتركب بالزيادة الذي هو تمأى ، وآثرته لأنها عبارة المنطقيين "^(٤) .

٧- الاستدراك على بعض علماء النحو ونقدمهم ، وينمى ذلك على منهجهم واجتهادهم في قبول ومناقشة المسائل النحوية ، ومن ذلك ما نجده عند ابن سيده مستدرکاً على قول أبي عبدالله الأعرابي في جمعه " العدو " على أعداء، وأعادٍ، وعُدّة ، وعديّ، وجعله ذلك جميعه للذكر والأنثى بغير الهاء،

قال ابن سيده في خطبة كتابه : " فأوهم أن ذلك كله جمع لشيء واحد "^(٥) .

وذهب مستدرکاً على ابن الأعرابي بقوله : وإنما أعداء : جمع عدو ، أجروه مُجْزِئاً

(١) خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١

(٢) ينظر : خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

(٣) القياس في النحو : الزبيدي ، ٥٤

(٤) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٩/١

(٥) نفسه ، ٣٥/١

فعليل صفة ، كشريل وأشراف ،...، وأما أعادٍ فجمع جمع ... لكنهم قالوا : أعادٍ كراهية الياءين مع الكسرة ، كما حكى سيبويه في جمع معطاءٍ معاطٍ^(١) .

قال سيبويه : " ولا يمتنع أن يجيء على الأصل معاطي كأتافي ، فكذلك لا يمتنع أن يُقال أعادي^(٢) . وأما عُداه فجمع عادٍ ، وحكى أبو زيد عن العرب : أشمت الله عاديك ، أي عدوك... وأما عَدِي وعُدَى فاسمان للجمع ، ثم قال ابن سيدة ناقدًا أبي عبد الله بن الأعرابي : "فأين علم أبي عبد الله بن الأعرابي بأسرار هذه الصيغ من علمي ، أو فهمه لغوامض تأولها من فهمي؟ إلى غير ذلك^(٣)

٨- قام اللغويون بتعليل الظواهر النحوية متأثرين بتعليلات النحاة ، وخلت تعليقات اللغويين من التأثير بتعليلات المنطقيين ، التي زخرت بالحجج والبراهين المنطقية ، وقد ظهر أثر التعليقات النحوية وآثارها عند جماعة من اللغويين ، أمثال : المبرد في الكامل إذ كان له دورٌ كبيرٌ في التأثير بالمذهب البصري ، وتعليلاته ، فنجد قدرته الفائقة في المناقشة والتأويل والتعليل^(٤) .

٩- ظهر عدد من اللغويين الذين خالطوا المذهبين (البصري والكوفي) معاً ، وأمثال ذلك المبرد الذي ينتمي لمذهب البصريين في أقيستهم وقواعدهم ، إلا أنه قد ذهب متأثراً بمنهج الكوفيين في بعض مسائله ، فقام على الضعيف من الشعر كما هي حال الكوفيين . في الاسم الممدود والمقصور ، ومن ذلك ما جاء به المبرد منقول الشاعر في مدّ الاسم المقصور ، وكان الأولى به أن يكون مقصوراً إلا أنه قد جاء في كلام العرب من الشعر^(٥) .

(١) الكتاب سيبويه : ٤٤٥/٣ ، ينظر : خطبة المحكم : ابن سيدة ، ٣٥/١

(٢) خطبة المحكم : ابن سيدة ، ٣٤-٣٥/١

(٣) يُنظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣

(٤) نفسه ، ٣٣/١

(٥) نفسه ، ٣٣/١

قال الشاعر: (١)

- غلام رماه الله بالحسنِ يافعاً له سيمياءُ لا تشنقُ على البصرِ

وكذلك ابن سيده من اللغويين الذين توسطوا المذهبين ، ولعل قولنا هذا ناتج ممّا تبين في خطبة كتابه من التأثير بالنحو ولا سيما النحو البصري الذي يعد سيبويه إمامه وإليه يذهب ابن سيده في عضد ومناقشة ودراسة كثير من مسأله ، إذ نجده كثيراً ما يقول في نهاية كل مسألة ، أو موضوع ، بعبارة : نحو ما حكاها سيبويه ، أو هذا ما ذهب إليه سيبويه ، أو على رأي سيبويه وغيرها (٢).

ونذكره صراحة للاستفادة من كتاب سيبويه ، دليلاً على تأثره الكبير بسيبويه إلا أن ذلك لم يكن تسليماً كلياً عند ابن سيده لسيبويه وكتابه ، بل كان له موقفه الخاص ، ورأيه المنفرد ، ودلنا على ذلك القول خروجه عن بعض ما جاء عن سيبويه في ثنايا كتابه .

قال في خطبة كتابه المحكم : "وأما ما ضمّناه كتابنا هذا من كتب اللغة ... وجميع ما أشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة ...، مع ما أضفنه إليه من الأبنية التي فانت كتاب سيبويه مُعلّلة ، عربية كانت أو دخيلة " (٣) .

ثانياً : أثر علماء النحو (الشخصيات) :

لكل عالم أتباع وأنصار يقولون بقوله ، ويتبعون منهجه ، ويأخذون بآرائه ، وهو حجة بنفسه يُستند إليه ، ويأخذ بخطاه ، وكان لأصحابنا اللغويين ، رؤساء وأساتذة يتبعونهم ، ويسيروا على نهجهم بما تناسب لهم من فضل من العلم حتى رَووا

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٤/١ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥

(٢) البيت لأبن علقم الغزاري ، الأغاني : الأصفهاني ، ٢٠٨/٩ ، ينظر : شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، ١٥٨٦ .

(٣) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٤/١ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥

(٤) نفسه ، ٤٧/١

بعض المناظرات التي تبرز العلماء ، فينزلون كل عالم منزلته التي يستحقها ، ويكون بذلك قد دخل طور التعصب للمذهب ، وأشهر المناظرات التي وجدناها في كتب اللغويين هي ما رواه ابن سيده في خطبة كتابه ، من مناظرة المازني لأبن السكيت بطلب من أبي جعفر المتوكل ، عند قيام المازني بسؤال لابن السكيت في مسألة في النحو واخفق بها ابن السكيت ^(١).

وقد جرى التأثير عند اللغويين بعلماء النحو في كثير من مسائلهم التي تناولوها بالدرس والبحث والتحليل ، ومن ابرز من تأثر به اللغويون من النحاة : سيبويه ولا ينفي ذلك أنهم لم يتأثروا بغيره، كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس، وأبي عمرو بن العلاء، الذين كان لهم أثرٌ كبيرٌ على الزجاج صاحب كتاب معاني القرآن وإعرابه ^(٢).

وأبو علي الفارسي الذي كان له أثرٌ على ابن سيده ^(٣) ، وكذلك الحال بالنسبة للزمخشري ، والسخاوي ، اللذان كان لهما أثراً كبيراً على الفيومي صاحب كتاب المصباح المنير ^(٤) . وغيرهم . إلا أن الأثر الأكبر من بين علماء النحو كان لسيبويه في جهود اللغويين النحوية ، وليس ذلك بالغريب، لكون سيبويه إمام النحاة في المدرسة البصرية ، ومذاهبه في النحو كانت رافداً لعلماء النحو الذين يتبعونه .

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ، ٤٢، ٤١/١

(٣) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٣/١

(٤) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

قال عنه الأزهري في خطبة كتابه التهذيب: "كان سيبويه علامة حسن التصنيف جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحدا سمع منه كتابه لأنه احتضر شاباً، ونظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جماً^(١). ولعل ابن سيده أشدُّ تفرداً وتأثراً بآراء سيبويه، وأكثر اللغويين أكباباً على كتابه، ولم يكن باقي العلماء في النحو معدومي النصيب عند اللغويين، إذ لم يتجاوزا أبا علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، والنحوي المشهور، فهو إمام في النحو متبحراً فيه^(٢).

قال البغدادي فيه: "وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرّد واعلم منه"^(٣). ولم تخل مصنفات اللغويين من آراء الرمانى وابن جنى، ولعل خاتمة المصباح المنير زاخرة بآراء النحاة، كابن عصفور، والزمخشري، والسخاوي^(٤)، والفارابي^(٥).

ومن المسائل التي تأثر بها الفيومي بالفارابي مسألة (أفعل التفضيل) إذا كانا نعتين كـ(أفعل وفعلاء)، قال الفيومي: "وإن كان أفعل لغير التفضيل لم يجمع مصححاً، قال الفارابي: أفعل وفعلاء إذا كانا نعتين جمعا على فُعْل، نحو: أحمد وحمراء وحُمد وإذا كان أفعل اسماً جُمع على أفاعل، نحو الأبطح والأباطح، والأبرق والأبارق وإذا قيل زيد أفضل من القوم وزيد أفضل القوم فهما في التفضيل بمعنى

(١) خطبة التهذيب في اللغة: الأزهري، ١٩/١

(٢) معجم البلدان: ياقوت الحموي، ٢٦٠/٤-٢٦١

(٣) تاريخ بغداد: البغدادي، ٢٥٧/٧

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد الملقب علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣) وهو من أئمة العربية عالماً بالقراءات وعلماً أخذ عن الشاطبي القراءات واللغة والنحو، جمال الاقراء: السخاوي، ٣/١

(٥) أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرفان الفارابي فيلسوف مسلم اشتهر بالعلوم الحكيمة، وأهتم بالمنطق وهو شارح مؤلفات أرسطو المنطقية، تاريخ بغداد: ٢١٠/١-٢١٣

لكنهما يفترقان من وجه آخر ، وهو أنَّ المصحوب بمن متفضل عن المفضل عليه ، والمضاف بعض المفضل عليه^(١) . وهكذا حتى ينتهي الفيومي من ذكر مناقب علماء النحو في دراسة مسائله النحوية ، حتى يعقد ابن سيدة لسيبويه لواء التقدمة على أقرانه العلماء النحويين .

وقد فتق مبدأ التأثير أذهان علماء اللغة حتى رسخ في أذهان بعضهم أن يقوم بتقسيم العلماء الذين تأثر بهم ، وأخذ عنهم في النحو ، فكان من اللغويين الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، أول من وجدنا عنده تقسيماً كالذي قسمه علماء النحو إذ نجده قد قام بتقسيم العلماء على مراتب ، أو طبقات ، وكان طرفاً هذه الطبقات هم علماء البصرة والكوفة ، فهم الطرف الأساس في هذا التقسيم ، وضم إليهم علماء المذهب البغدادي ، وأراد بهم علماء الكوفة النازلين ببغداد .

وكان مجموع العلماء الذين تأثر بهم ، وخضعوا لهذا التقسيم يقرب الخمسة وأربعين عالماً أغلبهم من النحاة ، وفيهم لغويون ، وأدباء ، وقراء لهم صلة وطيدة بالنحو ، وعقد الأزهري أثناء مفاضلته بين العلماء في تقسيمه لهم على جوانب الشخصية التي تميز بها العالم وترجمة صاحبها ، وكذلك علاقة العالم بشيوخه ، وما توافر للعالم من علم وحفظ في الرواية والتأليف^(٢) .

ولعل تأثر علمائنا اللغويين بعلماء النحو كان يرجع إلى تأثرهم بعدد من العوامل حيث ركز أغلبهم على الجانب العلمي فضلاً عن الجانب الأخلاقي الذي كانت تلجأ إليه بعض تقسيمات أصحابنا ، فغالباً ما وقفت هذه المفاضلات بين العلماء على غزارة العلم .

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٢) ينظر: خطبة التهذيب في اللغة : الأزهري ، ٨/١ - ٤٣

وسعة الحفظ ، وكثرة الرواية والوثاقة والأمانة والعدل" (١) .

ثالثاً : اثر المدونات النحوية على جهود اللغويين النحوية :

كانت الكتب النحوية المادة الخصبة والغزيرة للعلماء اللغويين ، إذ كانت محط أنظار علماء اللغة مقارنة مع الآراء التي عقدها العلماء النحاة في الجوانب النحوية ، إلا أنها لم تكن في بادئ الأمر بالغازرة الكبيرة التي يرجع إليها العلماء اللغويون ، وربما صرفهم انشغالهم عن ذلك بالسماع والاكتفاء بالمشاهدة والرواية ، إذ لم تدون الكتب في بادئ الأمر بعد ، وظهرت إلى النور وتناولها الدارسون .

وما وصل إلينا منها كان عبارة عن رسائل قصيرة لا تعدو أن تكون حكماً نحوياً قصيراً لا يستند إلى نص ثابت . وقد ظهرت الكتب فيما بعد في النحو ، والتي كانت محط أنظار العلماء وموردهم فمن الكتب التي اشتهرت في النحو ، وذاع صيتها من بين الكتب النحوية كتاب سيبويه الذي كان له النصيب الأكبر والحظ الأوفر من بينها ، وقد أجمع الأوائل من العلماء على تقدّمه ، قال أبو الطيب اللغوي: "سمّاه الناس قرآن النحو" (٢) . وقال فيه المازني : " من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح " (٣) .

وهكذا فقد تعاهد اللغويون الكتاب وجل أحكامهم تركز على مادته العلمية ، ويفاضلون ويتأثرون بالمؤلفات النحوية ، فمن المتأثرين بكتاب سيبويه ، ولعله الأبرز بين اللغويين ابن سيده (٤) ، وابن القطاع (٥) ، الذي عاد إليه في جميع مادة كتابه المحكم ، قال ابن سيده : " وأشتمل كتابي هذا ... على جميع ما أشتمل عليه

(١) يُنظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٧/١ ، ويُنظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٣٢ ،

(٢) طبقات اللغويين والنحويين : أبو الطيب اللغوي ، ١٧

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد طنطاوي ، ٤٥

(٤) يُنظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٨/١

(٥) يُنظر : خطبة أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ابن القطاع ، ٨٩

كتاب سيبويه، وهو حلّى كتابي هذا وزينه ^(١). وقدمه ابن سيده على كتب أبي علي الفارسي التي تأثر بها كذلك في كتابه المحكم كالحلييات ، والبغداديات ، والأهوازيات ، والتذكرة ، والحجة ، والإيقاع ، وكتاب الشعر ، وكتب أبي الحسن الرماني : الجامع ، والأغراض ، وكتب ابن جني : المغرب والتمام ، والخصائص ، وسر الصناعة ، والتعاقب ، والمحتسب ^(٢) .

ولما كان للنحو هذه الأهمية للغة اهتم علماءنا اللغويون بالنحو، وجعلوه لازماً فنجدهم قد تحدثوا ، وعولوا كثيراً على ضبط اللغة وتحصيل معاني مفرداته وألفاظه المفردة ^(٣) ، كما تكلموا عن الألفاظ المثناة والمجموعة ^(٤) ، والأسماء والألقاب والكنى ^(٥) . والنعت ووجوهه ^(٦) ، وقسموا الكلام على: اسم ، وفعل ، وحرف ^(٧) وقسمه آخر على : أمر ، وخبر ، واستخبار ، ورغبة ^(٨) .

ومن حيث التركيب فقد تحدثوا عن الجملة المستقلة عن كل من الفعل ، والحرف ، والرتبة النحوية ^(٩) . والتقديم والتأخير وحروف الجر ، والتأنيث والتذكير ، والمنصرف وغير المنصرف ^(١٠). ولم يقف اثر النحو على علماء اللغة على مجرد الجوانب النظرية ، والقواعد العامة وإنما استعمل اللغويون النحو استعمالاً عملياً فطبقوه على بعض المسائل التي لا تتضح دلالتها إلا عن طريق التحليل النحوي

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٨/١

(٢) يُنظر : نفسه ، ٤٨/١

(٣) خطبة المفردات : الأصفهاني ، ٣/١

(٤) يُنظر : خطبة الزاهر : الانباري ، ٣/١

(٥) يُنظر : خطبة المزهر : السيوطي ، ٤/١ - ٥

(٦) يُنظر : خطبة الاشتقاق : الزجاج ، ١٩

(٧) يُنظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ٤/١

(٨) يُنظر : خطبة أدب الكاتب : ابن قتيبة ، ٧

(٩) يُنظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ١٠/١ .

(١٠) يُنظر : نفسه ، ١٠/١

- المبحث الثاني -

أثر استعمال المصطلح النحوي عند اللغويين في المقدمات

- توطئة

- ١ - النكرة والمعرفة
- ٢ - المقصور والممدود
- ٣ - الصفة
- ٤ - الإضافة
- ٥ - الاستفهام
- ٦ - الخفض والجر
- ٧ - ما يجرى ولا يجرى
- ٨ - التعجب
- ٩ - المتعدي واللازم
- ١٠ - المستقبل والماضي
- ١١ - النصب على المدح والذم
- ١٢ - الضمير
- ١٣ - الظرف

- استعمال المصطلح النحوي عند اللغويين في المقدمات:

توطئة:

المصطلح لفظ يطلق على لفظ ، أو كلمة ، أو تركيب يتواطأ العلماء بعلم معين على استعمال هذه الكلمة ، أو ذلك في مجال تخصصهم ، بحيث يكون لأي علم بصيرورته صناعة من مصطلحات تكون دليلاً ، أو أعلاماً على موضوعات ومعانٍ يطلقها أصحاب الصناعة فيفهمها الدارسون من أهلها^(١) . ولا يعني بالضرورة اجتماعهم ليتم هذا الاتفاق أو ذلك التواطؤ وإنما الشيوخ في الحوار والتصنيف العلمي هو دليل الاتفاق ، وقد تضيق دائرة الشيوخ وقد تتسع ، وقد يطرأ على المصطلح في دائرته تطوراً ، وقد يصاب بجمود ، وقد يشيع المصطلح في عصر على أيدي المصنفين ، وقد يذبل ويموت ويحل محله مصطلح آخر^(٢) .

وقد إمتازت مصنفات لغويينا التي ألفت في علوم مختلفة بعدد من الفوارق والخصائص التي من ضمنها المصطلحات النحوية ، ودلالاتها الخاصة في كل مصنف وعلم ، فالصرفيون امتازوا بمصطلحات لهم فيها دلالات خاصة ، وكذلك أصحاب معاني القرآن ، والمعاجم ، وفقه اللغة ، وغيرهم ، فنجد أن لكل منهم مصطلحات نحوية التي غالباً ما نجدها قد تأثرت بمصطلحات النحاة ، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين .

إلا أننا نجد إن لكل مُصنّف لغوي مصطلحات نحوية تختلف مدلولاتها عن مدلولات صاحبه في المصنفات الأخرى ، فبالنظر إلى كتاب " معاني القرآن " للفراء الذي يمثل الأثر الكوفي ، نجد أن مصطلحاته مختلفة المدلولات ، فأستعمل مصطلح التفسير ويريد به التمييز^(٣)

(١) مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي ، ٣٠٣

(٢) كتاب الجمل في النحو ، دراسة تحليله ، محمد إبراهيم عبادة ، ٧١

(٣) معاني القرآن : الفراء ، ٣٣/٢

والقطع ويريد به الدلالة على الحال^(١) عند البصريين^(٢) ، والصفة ويريد به مصطلح حروف الجر^(٣) ، وغيرها الكثير ،

ونجد أن رؤية بعض الباحثين قد نصت على أن الكوفيين استطاعوا أن يميزوا نحوهم عن نحو البصريين بمخالفتهم إيّاهم في كثير من العوامل والمعمولات ، وفي كثير من المصطلحات ، والنفوذ إلى مصطلحات جديدة^(٤) ، ويذكر الدكتور شوقي ضيف أن الفراء : " أكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات التي وصفها الخليل وسيبويه^(٥) .

فقد ظهر الاستعمال للمصطلحات والاختلاف في مدلولاتها منذ البدايات الأولى في وضع النحو ونشأته ، فالإعراب كان يدل على معانٍ كثيرة ، وأصبح يعني اختلاف أواخر الكلم ، وكذلك النحو الذي أصبح أيضاً يعني العلم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً وأخر ، فإن لهذا اللفظ مدلولاً غير هذا المدلول^(٦) ، وقد جاء فيما نقله أبو حيان من أقوال العلماء في حدود النحو ، إذ ذكر قول أبي سعيد الفريسي صاحب المستوفي ، والبسيط ، والمباحث ، والمغرب ، والبدیع ، بعد أن وطأ لها يقوله : " أن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال ، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفضيل^(٧) . وقد وضع الدكتور عوض القوزي للمصطلح ، أو كلمة (المصطلح) دالتين^(٨) :

(١) معاني القرآن : الفراء ، ٣٧٧/١ ، و يُنظر : نفسه ، ١٢/١

(٢) الجمل الزجاجي ، ٤٠

(٣) معاني القرآن : الفراء ، ٢/١

(٤) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٩٦

(٥) نفسه ، ١٨٩

(٦) المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ٢١

(٧) التذليل والتكميل في شرح التسهيل : أبو حيان الأندلسي ، ٤/١

(٨) المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ٢٢

الدلالة الأولى : الدلالة اللغوية ، ورأى أنها مأخوذة من أصل المادة (صلح) في اللغة الصلح : تصالح القوم بينهم ، والصلاح نقيض العناد ، والإصلاح نقيض الإفساد ، وتصلح القوم وأصلحوا بمعنى واحد .

الدلالة الثانية : الدلالة العلمية (الاصطلاحية) ، وتعني اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح حسب رأي القوزي أن تتم بين جماعة المحدثين تفتت عن مصطلح من الحديث وإن قام بين جماعة من الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه ، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً وقل مثل ذلك في سائر العلوم .

ويتمحور حديثنا عن المصطلح النحوي في خطب المصنفات ، في مدى تأثيره بالمذاهب النحوية البصرية منها الكوفية ، وكيفية استعماله ، وهذا يرتبط بالحديث عن ابرز سمات الخلاف بين المدرستين في المصطلح النحوي ، والدليل على وجود الخلاف بين المدرستين في المصطلح النحوي ، ما وصل إلينا من مؤلفات تمثل أقطاب هاتين المدرستين ، بحيث كان التعبير عن الموضوعات النحوية متقارباً بينهم .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن المصطلح النحوي عند البصريين هو الذي ذاع صيته واشتهر بين النحاة حتى عصرنا الحاضر ، أما المدرسة الكوفية فيمكن حصر المصطلحات النحوية التي اشتهرت عنها ، بالنعث وعطف النسق ، ويرتبط ذلك بالأسلوب الذي اتبعه كل منهما في السماع والقياس اللغويين على اعتبار أنها الأداة التي من خلالها تم استقراء لغة العرب وتنقيتها بغية الحفاظ على النص القرآني ، ونزاهته من اللحن (١) . ومن أمثلة الخلاف المصطلحي بين المدرستين البصرة

(١) الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري : احمد كمال زكي ، ١٠٦-١٠٧ ، ويُنظر :

المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٦٥-١٦٦ ، يُنظر : المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ٧٦،١

والكوفة ، فعلى سبيل المثال سيبويه استخدم مصطلح (الحال) ، إذ افرد له باباً اسماه " باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه " ومثل لذلك نحو : " ما شأنك قائماً ؟ " ، ونحو : " ما شأن زيد قائماً ؟ " ، حيث قال : هذا حال وانتصب بقولك : " ما شأنك ؟ " كما ينتصب الحال " قائماً " في قولك : " هذا زيد قائماً " " لما قبله " (١) .

وكذلك الزجاج من المدرسة البصرية يستخدم مصطلح الحال ففي إعراب قوله تعالى : " وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ " (البقرة : ١٣٥) فذكر أن قوله : " حنيفاً " حال ، وقدر المعنى : " بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفته " (٢) ، وفي جانب المدرسة الكوفية ، فالفراء خير دليل على ذلك عند الكوفيين ، وقد ذكرنا ذلك مسبقاً وتحدث ابن الانباري عارضاً لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

حيث ذهب في المسألة المائة يتحدث عن تسمية ضمير الفصل بين المدرستين ، فيقول : " ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى (عماداً) وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده ، وذهب البصريون إلى أنه يسمى (فصلاً) ؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ؛ ليخرج من معنى النعت كقولك : زيدٌ هو العاقل ، ولا موضع له من الإعراب " (٣) .

(١) الكتاب : سيبويه ، ٥٦/٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٢١٣/١

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٧٠٦/٢

ويمكننا أن نوضح الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين في ضوء ما ذكره شوقي ضيف ، وما ذكره عوض القوزي ، فقد تناول كل منهما الحديث عن المصطلح النحوي بين البلدين حيث ذكرنا جوانب الاختلاف بينهما ، ونمثل لذلك ببعض ما ذكره هؤلاء من الاختلاف في المصطلحات (الفعل الدائم عند الكوفيين ، يسميه البصريون اسم الفاعل ، والنعت عند الكوفيين يسميه البصريون الصفة ، عطف النسق عند الكوفيين ، الشركة عند البصريين ، حروف الجحد عند الكوفيين ، حروف النفي عند البصريين ... (١) .

وعليه يكون الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية من خلال أمور عدة وهي : المرادف اللغوي ، نحو : التوكيد والتشديد) ، نحو حروف الجحد - حروف النفي) وأحياناً لمجرد الخلاف ، نحو : (علامات الإعراب والبناء ، الكوفيون عكسوا التسمية فقط) أو الاستخدام الفرضي للمصطلح ، بحيث يقدمون تعليلاً يعتمد على الوظيفة النحوية .(٢)

نحو (ضمير الفصل - العمد) ، أو من خلال العامل وتحديده ، نحو : " الخلاف ، الصرف " ، وكل ذلك الخلاف بين المذهبين لإثبات الذات ، من خلال محاولة احدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات وقد تأثر اللغويون في مصنفاتهم اللغوية ، بالمصطلحات النحوية ، فذهب قسم منهم إلى الميل للمصطلحات البصرية ، وكان القسم الآخر متأثراً بمصطلحات الكوفيين ، ومن المصطلحات التي أستعملها اللغويون متأثرين ما يلي:

(١) يُنظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٦٥ - ١٦٦ ، ١٩٥ - ١٩٦ ، ويُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثاني الهجري : عوض القوزي ، ١٦٢ - ١٨٩

(٢) يُنظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٩٦ ، مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي ، ٣٠٣ ، ٣٠٤

أولاً : النكرة والمعرفة :

- النكرة في اللغة :

قال ابن منظور : " النكرة إنكارك الشيء ، وهو نقيض المعرفة ... ونكر الأمر نكيراً ، وأنكره إنكاراً ونكراً : جهله^(١) . فهي مصدر (نكرت الشيء نكرةً ونكرةً) إذا جهلته^(٢) . وذهب البعض إلى أن النكرة اسم مصدر للفعل (نكر)^(٣) ، " الذي يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب ونكر الشيء وأنكره ، لم يقبله قلبه ، ولم يعترف به لسانه "^(٤) ، وقد يجمع بين الرأيين بأن يقال : النكرة مصدر للفعل نكر ، واسم مصدر للفعل نكر مشدداً"^(٥) .

- النكرة في الإصحاح :

استعمل لفظ النكرة عنواناً للمعنى الاصطلاحي في كتاب سيبويه^(٦) ، وقد استعمل بعض النحاة ألفاظاً أخرى للتعبير عن المعنى الاصطلاحي إلى جانب (النكرة) ، فقد عبّر المبرد بلفظ (المنكر) قائلاً : " الاسم المنكر : هو الواقع على شيء من أمته ، ولا يخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : رجل و فرس ، وحائط ، وأرض "^(٧) . وأستعمل السيرافي والسرمدى لفظ (المنكور) و (المنكر)^(٨) . وعبر عنه الزمخشري باسم الجنس^(٩) وقد عرّف النحاة النكرة تارة ببيان حدها ومفهومها

(١) لسان العرب : ابن منظور ، مادة " نكر " ، ٢٨٢/٩ - ٢٨٥

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري ، ٤٧١/١

(٣) شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى ، ٩١/١ ، يُنظر : حاشية الصَّبَّان : ١٠٣/١

(٤) مقاييس اللغة : ابن فارس ، مادة نكر .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ٥١/١ - ٥٢

(٦) الكتاب : سيبويه ، ٢٢/١ ، ٣٧٧ ، ٦/٢ ، ٩ ، ١٤

(٧) المقتضب : المبرد ، ٥١٨/٢

(٨) شرح كتاب سيبويه : السيرافي ، ١١٧/١ ، ١١٨ ، شرح اللؤلؤة في علم العربية : السرمدى مخطوط ٨/أ

(٩) المفصل : الزمخشري ، ٦

وأخرى ببيان علاماتها اللفظية. وأما تعريفه بالحد ، فكان حدُّ المبرد الذي ذكرناه مسبقاً أقدم ما وضع فيه . وعرفه ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) : " بأنه كل اسم عمّ اثنين فصاعداً" (١) وعرفه الرماني (ت: ٣٨٤هـ) بأنه : " المشترك بين الشيء وغيره " (٢) . وعرفه ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بقوله : " النكرة ما لم تخص الواحد من جنسه " (٣) . وقيل بأنه : " ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه " (٤) .

وقد أشكل ابن الحاجب (ت: ٤٦٤هـ) على تعريف الزمخشري المتقدم ، فقال : " هذا الحد مدخول ؛ فإن المعارف كلها تدخل في هذا الحد ؛ إذ تصلح للشيء ولكل ما أشبهه ، والصحيح أن يقال : هو ما علق على شيء لا بعينه (٥) ، أو ما وضع لشيء لا بعينه" (٦) أي باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك (٧) . وتابعه وتابعه الرضي (ت: ٦٨٦هـ) ، إذ قال: النكرة ما لم يشير بها إلى خارج إشارة وضعية" (٨) أي أنه لم يوضع للدلالة على معنى معين خارجاً .

أما ابن هشام فقد عرف النكرة بقوله : " النكرة : ما شاع في جنس موجود أو مقدور " (٩) ، وتابعه عليه الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) . (١٠)

(١) الأصول : ابن السراج ، ١٧٥/١

(٢) الحدود : الرماني ، ٣٩

(٣) اللمع في العربية : ابن جني ، ٩٨

(٤) المفصل في علم العربية : الزمخشري ، ٦

(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، ٦٨/١

(٦) شرح الكافية : الرضيا لأسترآبادي ، ٢٧٩/٣

(٧) الفوائد الضيائية : عبد الرحمن الجامي ، ١٥٥/٢ ، ينظر : المصطلحات والأصول النحوية: عبد الوهاب

الغامدي ، ٢٢-٢٣

(٨) شرح الكافية : الرضي لأسترآبادي ، ٢٧٩/٣

(٩) شرح قطر الندى : ابن هشام ، ٩٣

(١٠) شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، ٩١/١

أما المعرفة : فهي ما خص الواحد من جنسه^(١) ، وأيضاً : ما خص الواحد بعينه أما
أما من شخصاً من جنس كـ (زيد وعمرو) ، وأما جنساً كـ (أسامة) للأسد ، و
ابن قنرة) لضرب من الحيات^(٢). قال ابن مالك بعد ذكر عدم استطاعة النحاة من
الوصول إلى حد للنكرة والمعرفة : " والنكرة ما سوى المعرفة "^(٣) . وقد استعمل
اللغويين مصطلح (المعرفة والنكرة) متأثرين بما استعمله النحويون من دلالة ومن
اللغويين المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) ، إذ استعمل مصطلح (النكرة والمعرفة) في حديثه
عن شروط وعلامات الاسم الممنوع من الصرف ، وذهب إلى عدم جواز صرف
(حسان) إذا كان مأخوذاً من الحسّ . قال في خطبة كتابه الكامل : " من اخذ حسناً
من الحُسْن صرفاً لأنه، وزنه فعّال ، فالنون منه في موضع الدّال من " حمّاد "
ومن أخذه من الحسّ لم يصرفه ، لأنه حينئذ فعّال فلا ينصرف في المعرفة
وينصرف في النكرة ، لأنه ليست له (فعلى) فهو بمنزلة سرحان وسعدان^(٤) ،
وهو ما ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة وفيه العلمية وزيادة الألف
والنون . وذلك أن كل نون في مؤنثها فعلى وهي زائدة ، وذلك نحو : سرحان ،
وإنسان ، وعريان يدلّك على زيادة سراح ، ومن ذلك ضبعان يدلّك على زيادة قولك
: الضبع والضباع^(٥) . وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره
كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلته في المعرفة^(٦) . والذي
ذهب إليه المبرّد إنما امتنع من الصرف للزيادة التي في آخره^(٧) .

(١) أسرار العربية : الانباري ، ٢٤١

(٢) اللباب : الحنفي ، ١/٧٤٢

(٣) شرح التسهيل : ابن مالك ، ١/١١٥

(٤) خطبة الكامل : المبرّد ، ١/٣٣

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه : ٢١٣

(٦) الكتاب : سيبويه ، ٣/٢١٦ ، ويُنظر : المقتضب : المبرّد ، ٣/٣٣٥

(٧) نفسه ، ٣/٢١٧

إلا أن بعض النحاة قالوا : إن هذا الأصل غير صحيح حتى يُزاد فيه شروط ، فالصحيح " كل اسم في آخره (ألف ونون) زائدتان وعدد أحرفه زائد على الثلاثة وهو غير مضاعف وليس له مؤنث على (فعلى) ، إنما شرطتا في آخره أن يكون ألف ونون زائدتان لأن النون إن كانت غير زائدة انصرف نحو حسّان من الحسن^(١) . وهذا ما يراه المبرد بقوله : " وأما حسّان إذا كان مأخوذاً من الحُسْن صرفته ، لأن وزنه فعال ، ومن أخذه من الحسّ لم يصرفه لأنه (فعلان) ، فلا يصرف في المعرفة ويصرف في النكرة^(٢) . وذهب المبرد إلى أنه قد يلزمها قلة التمكن ، وحذف التنوين لأنها وضعت علماً للكلمة وجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه^(٣) .

ثانياً: المقصور والممدود :

المقصور مأخوذ من القصر والقصر لغة : الحبس ، والمنع ، ومنه قوله تعالى : "حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ" (الرحمن: ٧٢) ، أي محبوسات ممنوعات من التبرج ، والقَصْرُ والقَصَرُ بكسر القاف وفتحها في كل شيء خلاف الطول ... ، وقصر الشيء بالضم يَقْصُرُ قِصْراً خلاف طال ، وقَصَرْتُ من الصلاة أقصر قِصْراً^(٤) .

- المقصور أصلاً : هو كل اسم معرب في آخره ألف ، نحو : عطاء ومعطى ، وحبلى ، وما أشبه ذلك^(٥) .

وقيل : المقصور من الأسماء : المحبوس الممنوع من الهمزة^(٦) .

(١) المقتضب : المبرد ، ٣/٣٣٥

(٢) خطبة الكامل : المبرد ، ١/٣٣

(٣) المقتضب : المبرد ، ٣/٣٣٦

(٤) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (قصر) ، ٥/٩٥ ، ٩٦

(٥) التبصرة والتذكرة : الصيرمي ، ٢/٦٠٨

(٦) نفسه : ٢/٦٠٨

وجمهور النحاة يعللون تسمية المقصور بذلك لأنه قصر عن الهمزة وحُبس ، فليس بعد الألف همزة فتُمد ، أي انه لا يُمد إلا بمقدار ما في ألفه من اللين؛ لأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها ، فيقصر الاسم^(١) . وأسماء سيبويه المنقوص ، قال : " المنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه إن تبدل الألف مكان الياء ، ولا يدخلها رفع ، ولا نصب ، ولا جر " (٢) .

وتابعه الفراء في استعمال هذا المصطلح ، فأفرد كتاباً خاصاً للمنقوص والممدود ، وهو يعني بذلك (المقصور والممدود) ويسمي المصادر نحو : " عمى ، عشا ، وصدى ... منقوصة " (٣) . وتابعهم من اللغويين ابن ولّاد ، مستعملاً مصطلح المقصور والممدود في إطلاقه هذا المصطلح على كتابه (المقصور والممدود) ، وقد ذكر في خطبة كتابه مفسراً المراد بالمصطلحين المقصور قائلاً : " والمقصور ما اتفق عليه أهل النحو : كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة ، كقولك : ملهى ومرمى ، وبشرى ، وتقى ، وتقوى ، ومعزى ، فإنما المقصور الذي يسمى منقوصاً فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو وانفتح ما قبلها ، وكانت في موضع حركة ما يدل منها ألف محو : ملهى " ألفه مبدلة من واو لأنه من اللهو " (٤) . ثم قال : " فكل منقوص مقصور لأن آخره ألف ، وليس كل مقصور منقوصاً " (٥) . وذهب عوض القوزي أن فيما قاله ابن ولّاد في قوله الأخير هي مسألة عموم وخصوص^(٦) .

(١) شرح الجمل : الزجاج ، ٢٢٢/٢ ، شرح الرضي ، ٣٥٣/٣ ، همع الهوامع : السيوطي ، ٣٠٦/٣

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٣٨٦/٣

(٣) المنقوص والممدود : الفراء ، ١١ ، يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، ١٤٤

(٤) خطبة المقصور والممدود : ابن ولّاد ، ٣ ، ٥

(٥) نفسه ، ٥

(٦) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، عوض القوزي ، ١٤٥

وقد أطلق الخوارزمي صاحب مفاتيح العلوم مصطلح المنقوص على الأسماء المبنية على حرفين مثل يد وأخ وأب ، إذ جعلها أسماء منقوصة^(١) . ويرى القوزي أنَّ الخوارزمي نظر في ذلك إلى نقص البنية لا إلى الإعلال ، أما ما يسمى منقوصاً ، فقد اسماه معتلاً^(٢) .

وقد تأثر ابن ولّاد بالمصطلح الذي أطلقه سيبويه من تسمية المقصور منقوصاً تارة ومقصوراً تارة أخرى . فتسمية المقصور منقوصاً قياساً على أصل الإعلال كما هو عند سيبويه^(٣) .

واستعمل المبرّد في خطبة كتابه الكامل مصطلح المقصور والممدود ، في نحو : " سيما " فذهب إلى أن من قال " سيما " قصر ويُقال في هذا المعنى " سيمياء " ممدودة^(٤) . وألف أبو الطيب الوشاء كتاباً اسماه " المقصور والممدود " ^(٥) . واستعمل واستعمل ابن سيده مصطلح المقصور والممدود في خطبة كتابه المحكم . متأثرين بما جاء به النُّحاة من استعمال لهذه المصطلحات^(٦) .

ثالثاً: الصفة :

الصفة لغةً : من الوصف ، يُقال : وصف الشيء له وعليه وصفاً وصيغة : حلاه ، والوصف : هو المصدر ، أما الصفة فهي الحلية ^(٧) .

(١) يُنظر : مفاتيح العلوم : الخوارزمي ، ٣١

(٢) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، ١٤٥

(٣) يُنظر : خطبة المقصور والممدود : ابن ولّاد ، ٣ ، ٥

(٤) خطبة الكامل : المبرّد ، ٣٣/١

(٥) المصدر : تحقيق رمضان عبد التواب ، ١

(٦) خطبة المخصص : ابن سيده ، ١٠/١ ، ١٤

(٧) لسان العرب : ابن منظور ، مادة " وصف " ٨٤٩/٦

والوصف يعني الإظهار وبيان الهيئة ، ويُقال : هو تحلية الشيء ^(١) . وقد يرتبط مصطلح الصفة في معناه اللغوي بمصطلح النعت ، قال ابن منظور : " النعت وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه ، والنعت ما نعت به نعته ينعته نعتاً ووصفه ...، وجمع النعت : النعوت ...، والنعت من كل شيء هيئته وكل شيء كان بالغاً ^(٢) .

– الصفة في الإصلاح :ولها معانٍ عدة : منها الصرفية ، والنحوية ، والدلالية ^(٣) .

التعريف الصرفي للغة : قال ابن يعيش معتبراً الصفة هي ما أخذ من الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، كضارب ومضروب ، وما أشبههما من صفات الفعلية ، واحمر واصغر وما أشبههما من صفات الحلية ، وبصري ونحوهما من صفات النسبة ^(٤) . وقال في المعنى الدلالي للصفة : " الصفة تدل على ذات وصفه ، نحو : اسود " ^(٥) .

أما المعنى النحوي الوظيفي فهو: " الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص ، والمراد بالعام كل لفظة فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أولاً ، يتدخل فيه خبر المبتدأ والحال ونحوه : زيد قائم جاءني زيد راكباً " إذ يقال هما وصفان ، وتعني بالخاص : ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو : جاءني رجل ضارب ^(٦) . وأطلق سيبويه مصطلح الوصف أو الصفة على الحال والتمييز ، يقول: " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك هذا زيد الطويل، ويكون " هو

(١) مقاييس اللغة : ابن فارس ، ١١٥/٦

(٢) لسان العرب : ابن منظور ، ٤٤٧٠/٦ ، مادة " نعت "

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسّان : ١٠٢ ، ويُنظر : أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة : فاضل

الساقى ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ٢٩٨

(٤) شرح المفصل : ابن يعيش ، ٢٦/١

(٥) نفسه ، ٢٦/١

(٦) شرح الكافية : الرضي ، ٢١٢/٢

هو"ليس من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد ذاهباً ، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك : هذا درهم وزناً"^(١) . وأطلق سيبويه كذلك مصطلح الصفة والوصف على الأسماء التي تقع بعد الأسماء المبهمة وأسماء الإشارة^(٢) ، أما الكوفيون ، فتنوعت عندهم المفاهيم النحوية التي أطلق عليها مصطلح الصفة ، فالكسائي يسمى الظرف صفة .

قال عنه ابن السراج : " واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظرفاً يسميها الكسائي صفة "^(٣) . ويطلق الفراء على حروف الجر صفة^(٤) ، وكذلك أطلق على شبه الجملة صفة حين يكون متعلقة كوناً عاماً واضحاً مفهوماً بدهة لذلك وجب حذفه ؛ لأن وصفه صلة وقد أطلق على هذا المفهوم الصفة التامة^(٥) .

وأطلق سيبويه على مفهوم التوكيد مصطلح الوصف^(٦) . كما يطلق على صلة الموصول التي تتألف أما من اسم فاعل ومرفوعة ، أو اسم المفعول ومرفوعة ، إذا كانت الموصولة هي أل مثل الكذب ينطقه البعيد الملتقي والمرتجى ، يطلق على هذا المفهوم مصطلح الصفة الصريحة ، أو الصفة المحضة ، وإذا تحولت الصفة من معنى الوصفية ودلت على موصوف معين ، أي تتحول إلى اسم في مثل : هيت النكباء يطلق عليها الصفة الغالبة^(٧) .

(١) الكتاب : سيبويه ، ١١٨/٢

(٢) نفسه : ٤٠٧/١

(٣) الأصول : ابن السراج ، ٦٤/١

(٤) معاني القرآن : الفراء ، ١٤٨/١

(٥) المعجم المفصل في النحو العربي : غزيرة فوال بايني ، ٥٧٤/١

(٦) الكتاب : سيبويه ، ٤٠٧/٢

(٧) مسائل القول في النقد اللغوي : صلاح الدين الزعبلوي ، ٢٩٤

ونظراً لما وجدناه عند اللغويين في كيفية تحديدهم لمصطلح الصفة ، نجد أنهم استعملوا معايير عدّة لتحديد هذا المصطلح ، فمن اللغويين من استعمل مصطلح الصفة في ضوء المعيار الصرفي ومنهم من استعمله في ضوء المعيار النحوي.

وغيرهم مزج المعيارين معاً . إلا أنهم على الرغم استعمالهم لهذه المعايير المختلفة ، نجدهم لم يخرجوا عما ذهب إليه النحاة إذ أطلقوا مصطلح : الصفة ، والوصف ، والموصوف ، فقد أستعمل الفراء (ت: ٢٠٧هـ) مصطلح الوصف ، بقوله : " والقياس فيه (أي المؤنث) مستمرٌ أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء ، إلا أن العرب قالت : شاة حامل ، وناقاة عائدٌ للتي عاذ بها ولدها ، فلم يدخلوا فيهنّ الهاء ، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا الوصف لاحظ فيه للمذكر وإنّما هو خاص للمؤنث فلم يحتاجوا إلى الهاء (١) .

وممن استعمل مصطلح الصفة في ضوء المعيار الصرفي متأثراً بسيبويه ابن سيده(ت: ٤٥٨هـ) قال : " وإنما أعدداء جمع عدو أجروه مجرى فعيل صفة كشریف وأشراف ، ونصير وأنصار ... ، وهو قول سيبويه في باب التكسير ما كان في الصفة التي عدته أربعة أحرف " (٢) . واستعمل ابن سيده مصطلح (الصفات) في ضوء الجانب النحوي متأثراً بما ذهب إليه سيبويه من الأعلام التي هي صفات في أوضاعها ، كالحسن والعباس ، فإنما دخلت الألف واللام على هذه الأسماء التي هي أعلام في الأصل ، والأعلام لا تعرف ، فهي معرفة بنفسها ، وإنما حذفتم اللام للإشعار بالصفة ، فان حذفتم اللام عادت هذه الأسماء إلى العلمية (٣) .

(١) خطبة المذكر والمؤنث : الفراء ، ٥٢

(٢) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٤/١ ، ٣٥

(٣) نفسه ، ٤٥/١

فاللام دخلت على الحسن لا لتعرفها ، أو معنى آخر ، بل دخلت على الحسن لتبين إنَّ هذه الأعلام منقولة عن الصفة المشبهة ، وعليه فقد دخلت اللام لتبين أن مثل هذه الأعلام ليست في الأصل كذلك ، بل نقلت إلى معنى العلمية نقلاً^(١)

ويبرز الجانب النحوي لمصطلح الصفة عند الفيومي في نقله لآراء العلماء النحاة في صياغة الصفة المشبهة والثابتة ، متأثراً بما جاء من قول الزمخشري والسخاوي^(٢) ، إذ ذهب الزمخشري إلى أن الصفة تدل على معنى ثابت ، فإن قصدت الحدوث قلت حاسن الآن أو غداً ، وكارم الآن وطائل ، في كريم وطويل ، ومنه قوله تعالى : "وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ" (هود: ١٢) ، فالأصل حيثما جاء على صيغة الصفة المشبهة أن يكون من الصفات الثانية غالباً ، فإن أريد به الحدوث فهناك قولان :

أحدهما : أن يبقى على صيغته ويكتفي بالقرائن الموجودة للاستدلال على أرادة الحدوث كأن يقال : فلان كريم أمس بخيل اليوم شحيح غداً ، وهذا الرأي ضعيف عند بعض النحاة ؛ لأنَّ القرينة قد لا تكون موجودة فيقع اللبس^(٣) .

والثاني : إن الصفة إذا أريد بها الحدوث ، فأنها تحول إلى صيغة (فاعل) ، وتجري عليه أحكام اسم الفاعل كلها وعليه يصح تحويل ظريف ، وكريم ، وحسن إذا أريد بها الحدوث إلى (ظارف ، وكارم ، وحاسن) وهو ما أَرادَه الزمخشري فيما نقله عنه الفيومي^(٤) . وعليه أكثر النحاة^(٥) . قال السخاوي^(٦) : " وإنما عدلوا بهذه الصفات

(١) يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٨٨/١

(٢) يُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

(٣) حاشية الخصري ، ٣٤/٢ ، ويُنظر : ضياء السالك ، ٥٦/٣

(٤) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

(٥) التسهيل ، ١٤١ ، ويُنظر : شرح المفصل : ابن يعيش ، ٢٨/٦

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقرئ النحوي الملقب بعلم الدين (ت: ٦٤٣هـ) أُنقن

علم القراءات والنحو واللغة . سير أعلام النبلاء ، ٢٢٥/٣

عن الجريان على الفعل لأنهم أرادوا أن يصفوا بالمعنى الثابت ، فإذا أرادوا معنى الفعل أتوا بالصفة جارية عليه فقالوا طائل غدا كما يقال يطول غداً ، وحاسن الآن كما يقال يحسن الآن^(١) . وكذلك قوله أنك ميت لأنه أريد الصفة الثابتة ، أي أنك من الموتى وإن كنت حياً...^(٢) .

وقد استعمل الزجاج (ت: ٣٤٠هـ) في خطبة كتابه الاشتقاق مصطلح الصفة الأصلية المتمثلة في المشتقات الوضعية التي تقع موقع الخبر أو النعت وغيره ، وكذلك استعمل مصطلح الصفة بالمعنى الذي يقع موقع النعت^(٣) . وعليه فأنا نجد أن اللغويين قد استعملوا مصطلح الصفة متأثرين بما جاء به الاستعمال عند النحويين ، وقد أطلقوا مصطلحات أخرى كـ(الوصف) ، و"الموصوف" و"النعت" وغيرها .

إلا أن مصطلح الصفة والوصف جاءت عندهم اعم من مصطلح النعت ، لكون مصطلح النعت يقتصر على الجانب النحوي فقط^(٤) ، بينما مصطلح الصفة والوصف فهما مصطلحان صرفيان ونحويان معاً^(٥) ، ولم نجد من اللغويين الأوائل من فرق بين المصطلحات (الصفة ، الوصف ، والنعت) تفریقاً واضحاً، باعتماد مفهوم الوظيفة التركيبية ، إلا عند الزجاج (ت: ٣٤٠هـ) في خطبة كتابه الاشتقاق^(٦)

الاشتقاق^(٦)

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

(٢) الكشف : الزمخشري ، ١٧٩/٣ ، ويُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

(٣) يُنظر : خطبة الاشتقاق : الزجاج ، ١٩

(٤) المحدودات في العربية : عبد الحميد دبّاش ، ٩

(٥) أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة : فاضل السامي ، ٢٩٨ ، ٢٩٩

(٦) خطبة الاشتقاق : الزجاج ، ١٩

إذ يمثل مصطلح (صفة ، أو وصف) قسماً تركيبياً قائماً بذاته بينما يمثل مصطلح " النعت " وظيفة تركيبية"^(١) .

رابعا :الإضافة :

الإضافة لغةً : الإِسْنَاد ، يقال : أضفت ظهري إلى الحائط ، إذا أسندته إليه ، وقيل الإمالة ، ومنه ضافت الشمس للغروب : مالت "^(٢) . الإضافة في الاصطلاح : " هو إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنويه ، أو نونه التالية للإعراب"^(٣) .

وقيل الإضافة : نسبة بين اسمين تفدية توجب لثانيها الجر أبداً"^(٤) . وقيل : هو نوع من الإسناد يجر فيه الثاني بإسناد الأول إليه لفظاً أو تقديرًا ، الثاني متمم للأول ومعمول له"^(٥) . وقد استعمل النحاة القدماء مصطلح الإضافة ، كالخليل ، وسيبويه ، والفراء ، والمبرد ، والثعلب ، ومن جاء بعدهم ، قال سيبويه : " وسألته عن رجل سمي بأولي ، من قوله : " نحن أولو قوة وأولو بأس شديد " ، أو يذوي ، فيقال : أقول هذا ذوون وهذا ألوان ، لأنني لم أضف إنما ذهب النون في الإضافة"^(٦) .

إن القصد من الإضافة عند النحويين هو النسبة ، فعندما يقال : " غلام زيد " فليس المراد من ذلك سوى نسبة الأول إلى الثاني .

وهذه النسبة تقوم على الربط بينهما ، فتجعلها بمنزلة الشيء الواحد ، أو الكلمة ، وهو ما نصَّ عليه النحويون ، قال المبرّد : " فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله

(٧) المحدودات في العربية : عبد الحميد دباش ، ٩

(١) لسان العرب : ابن منظور ، ٧٨ - ٧٧/١٩

(٢) اللّحة البدرية : ابن هشام ، ٢٦٨/٢ ، ينظر المصطلحات والأصول النحوية : عبد الوهاب الغامدي ، ١٤١

(٣) ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، ١٧٩٩/٤

(٤) البديع في علم العربية : ابن الأثير ، ٢٨٣/١

(٥) الكتاب : سيبويه ، ٢٨٢/٣

(٦) المقتضب : المبرد ، ١٤٣/٢

مفرد أو مضاف ، صار الثاني من تمام الأول وصارا جميعاً اسماً واحداً وأنجز الآخر بإضافة الأول إليه نحو : هذا عبدُ الله " (١) .

إن الارتباط في حالة الإضافة الاصطلاحية ، يوجب أن يكتسب الأول من الثاني ماله من سمات وخصائص ، كالتعريف والتخصيص ، وهي سمات يكتسبها بوساطة نسبته إلى الثاني فيكون معرفاً إذا كان الثاني معرفاً ، ومخصصاً إذا كان الثاني نكرة ، وبهذا يكون الأول وهو المضاف اسماً ، ولا يكون إلا كذلك ، لأن التعريف والتخصيص من خصائص الأسماء (١) .

أما الآخر فيسمى المضاف إليه ، وهو اسم أيضاً ؛ لأنه مجرور والجر من خصائص الأسماء . وقد ارتبط مفهوم الإضافة عند المتأخرين من النحاة بما اشتهر عنها في الإصلاح ، إذ ذهب الرضي (ت: ٦٨٦هـ) مؤكداً أن المضاف إليه ما وقع بعد حرف الجر أيضاً (٢) ، وقد شاع مصطلح الإضافة والمقصود منه ما أطلقه النحويون بأن الجر علم الإضافة ، إذ ذهب سيبويه إلى أن الجر لا يكون بالإضافة ، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه (٣) .

وحال الإضافة بواسطة أدوات أو حروف الإضافة ، فتقع على قسمين كما ذكر المبرّد (٤) ، هما الإضافة المباشرة ، والإضافة بالوساطة كما ذهب المخزومي (٥) . وقد شاع مصطلح الإضافة في الصرف : بأنها إضافة اسم إلى غيره بحذف التنوين

(١) يُنظر : نظام الجملة : سناء حميد البياتي ، (رسالة ماجستير مطبوعة) ، ١٢٧ - ١٢٨

(٢) شرح الكافية : الرضي الأسترآبادي ، ٢/٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) الكتاب سيبويه ، ١/٤١٩

(٤) المقتضب : المبرّد ، ٤/١٣٦

(٥) في النحو العربي ، قواعد وتطبيق : مهدي المخزومي ، ١٧٢

من الأول^(١) ، وقد استعمل اللغويون هذا المصطلح في مواضع مختلفة ، متأثرين بما جاء عن النحاة من استعمال ، فقد استعمله الزجاج في قوله : " وإنما كسرت اللام في قولك " لزيد " ، ليفصل بين لام القسم ولام الإضافة .

ومن استعماله هذا المصطلح كذلك ، قوله في لام كي في قولك : جئت لتقوم ، قال : " وأما لام كي في قولك جئت لتقوم يا هذا " فهي لام الإضافة التي في قولك : " المال لزيد " ^(٢) ، والجدير بالإشارة أن الإضافة إذا أطلقت فأنها تشمل على المضاف والمضاف إليه ، وقد يطلق المضاف ليعم جزئي المضاف والمضاف إليه ، وإطلاق الزجاج مصطلح (الإضافة) قاصداً به جزئي الإضافة المضاف والمضاف ، وهو ما نجده عند أوائل النحاة كأبي الأسود الدؤلي ، ويحيى بن يعمر وغيرهم ، إذ استعملوا مصطلح (الإضافة) باسم المضاف^(٣) .

واستعمل ابن سيده مصطلح الإضافة قاصداً بها ركني الإضافة المضاف والمضاف إليه ، قال : " ومن ذلك إضافة الجامد إلى الجامد ، والمنصرف إلى المنصرف ، والمشتق إلى المشتق " . وان كان استعمال ابن سيده للمصطلح استعمالاً نظرياً ، إلا أنه قد يتضح مما قاله ، بأن الإضافة المعنية هنا هي إضافة أسم إلى اسم آخر بقصد التعريف والتخصيص ، أو التخفيف ، وهذا هو الاستعمال المشهور لهذا المصطلح ، إلا أنه قد أدخل فيه علاقة الاشتراك بين النحو والصرف^(٤) .

وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن مصطلح الإضافة المشهور بإسناد اسم إلى اسم آخر لا ينافيه فيه شيء إلا أن الاعتبارين الصرفي والنحوي قد يدخلانه في علاقة

(٦) يُنظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي : إيناس الحديدي ، ١٧٢

(١) خطبة معاني القرآن : الزجاج ، ٤١ / ١ ، ٤٣

(٢) سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي ، ٢٠٧٢/٢ ، ويُنظر : أنباه الرواة : القفطي ، ١٥/١

(٣) خطبة المخصص : ابن سيده ، ١٠/١

اشترك^(١). وجاء هذا المصطلح (الإضافة) عند الفيومي في قوله : " يقال لأخوين مثلاً زيد الأصغر عمرو والأكبر ، أي الصغير والكبير ، وعلى هذا المعنى يوسف أحسن إخوته ، أي حسنهم فالإضافة للتوضيح والبيان مثل شاعر البلد"^(٢) . والذي جاء به الفيومي من استعماله مصطلح (الإضافة) هو في ما أضيف من اسم التفضيل ، فالإضافة فيه هي وجه من ثلاثة أوجه يقاس عليها فعل التفضيل إذا كان فاعلاً ، فإذا أضيف فله معنيان : يقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم ، مثال ذلك ما ذهب إليه الفيومي مثل : زيد أفضل الناس ولا يجوز : يوسف أحسن إخوته " ، وذلك لخروجه عنهم بإضافتهم إليه .

والثاني : أن تقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح ، فيجوز يوسف أحسن إخوته وهو ما ذهب إليه الفيومي^(٣) . وقال مستعملاً مصطلح " الإضافة " في حديثه عن شروط " افعل التفضيل " : " وشرط افعل هذا أن يكون بعض ما يضاف إليه ، وكونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافة ما هو بعضه إلى ضميره لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، ويقال : زيد أفضل عبدٍ بالإضافة ... والمعنى على الإضافة وأفضل عبداً بالنصب على التمييز والمعنى على الإضافة أنه متصف بالعبودية مفضل على غيره"^(٤)

(٤) يُنظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي : إيناس الحديدي ، ١٧٢

(٥) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(٢) نفسه ، ٢٧٢

(٣) ينظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ١٠/١ ، خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

وقد شمل مصطلح الإضافة عند الفيومي ركني الإضافة والمضاف إليه ، فجاءت صورة المضاف علماً والمضاف إليه ضمير في قوله : يوسف أحسن أخوته وإنما كانت الإضافة زيادة في التوضيح ، وليس إضافة الشيء إلى نفسه لأن أخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف وعليه يكون اللغويين قد استعملوا مصطلح (الإضافة ، والمضاف ، والمضاف إليه) قاصدين بهذه المصطلحات ركني الإضافة (المضاف والمضاف إليه) ، متأثرين بما جاء من استعمال لهذا المصطلح عند النحاة^(٣) .

أما صور الإضافة ، فقد اختلفت عند اللغويين فأستعملها قسم منهم بالصور اللفظية ، وآخرون بالصور المعنوية ، كتخصيص المضاف بالمضاف إليه على معنى أحد الحروف كما هو عند الزجاج في لام الإضافة .

خامساً : الاستفهام : —

الاستفهام لغة : مصدر استفهمت ، أي طلبت الفهم ، يقول ابن منظور ، : " وافهمه الأمر وفهمه إياه : جَعَلَهُ يفهمه ، وإستفهمه : مسألة أن يفهمه ، وقد إستفهمني الشيء ، فأفهمته وفهمته وفهمته تفهيماً^(١) . والاستفهام كذلك الاستخبار ، قال ابن فارس : " الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر وهو الاستفهام"^(٢) . والاستفهام : استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك^(٣) .

الاستفهام في الاصطلاح : طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بإحدى أدوات الاستفهام^(٤) . وكذلك هو: طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فان كانت تلك

(١) لسان العرب : ابن منظور، مادة (فهم) ، ٤٥٩/١٢ - ٤٦٠

(٢) الصاحبى : احمد بن فارس ، ٢٩٢

(٣) دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، ١٤٠

(٤) الإيضاح : القزويني ، ١٣٦

الصورة وقوع نسبة بين الشيئين ، أو لا وقوعهما ، فحصلها التصديق ، وإلا فهو التصور ^(١) .

والاستفهام من المصطلحات التي استعملها النحاة الأوائل ^(٢) ، وعبروا عنه بالاستخبار ^(٣) ، قال سيبويه : " أزيد أخوك إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك ، غير إن ذلك استخبار ، وهذا خبر " ^(٤) .

ونقل عن قطرب قوله : " أقسام الكلام أربعة : خبر واستخبار وهو الاستفهام ، وطلب ، ونداء " ^(٥) . وذهب النحاة إلى التسوية بين (الاستفهام) و (الاستخبار) ، قال ابن فارس : " الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر ، وهو الاستفهام " ^(٦) . ويذهب الجرجاني إلى أن : الاستفهام : استخبار والاستخبار : هو طلب من المخاطب أن يخبرك ^(٧) .

وقد سوى ابن يعيش بين الاستفهام ، والاستعلام ، والاستخبار ، فهو يرى أنها بمعنى واحد ، ويرى بعض النحاة أن بين الاستفهام والاستخبار أدنى فرق ^(٨) . وقد استعمل اللغويون مصطلح (الاستفهام) متأثرين بالمصطلحات النحوية ، فمنهم من أطلق مصطلح الاستفهام والمستفهم ، ومنهم من اصطلح عليه الاستخبار .

ومن هؤلاء المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) في كتابه الكامل ، إذ نجد قد استعمل مصطلح الاستفهام ، في كلامه عن أداة الاستفهام (أي) ، قال في خطبة الكامل : " ف" أي "

(٥) التعريفات : الشريف الجرجاني ، ١٨

(٦) الكتاب : سيبويه ، ١٠١/١ ، ويُنظر : معاني القرآن : الفراء ، ٨/١ ، والمقتضب : المبرد : ١٢٢/١

(٧) الكتاب : سيبويه ، ١٢٩/٢ ، ويُنظر : المقتضب : المبرد ، ١٢٣/١

(٨) نفسه ، ١٢٩/٢

(١) همع الهوامع : السيوطي ، ٤٧/١

(٢) الصاحبى : ابن فارس ، ١٥

(٣) دلائل الإعجاز : الجرجاني ، ١٦٥

(٤) أساليب الطلب : قيس الآوسي ، ٣٠٧

(٥) خطبة الكامل : المبرّد ، ١٧/١

في قوله تعالى: "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (الشعراء : ٢٢٧) ، لا يكون نصبها بـ "سيعلم" ، لأن حروف الاستفهام إذا كانت أسماء امتنعت مما قبلها كما يمتنع ما بعد الألف من أن يعمل فيه ما قبله^(١) .

واستعمل مصطلح (المستفهم به) في إضافة الأسماء المستفهم بها ، قال: "وما أضيف إلى اسم من هذه الأسماء المستفهم بها ، نحو : "قَدْ علمت علام أيهم في الدَّار". فتنصبه بـ(ضربت)"^(٢) وأراد بالمستفهم به أدوات الاستفهام ، والتي من ضمنها (أي) .

واستعمل المبرّد لمصطلح (الاستفهام أو المستفهم به) كان من خلال ذكره أداة من أدوات الاستفهام ، فمن المعلوم أن لأسلوب الاستفهام أدوات وضعها النحويون ، وكانت "أي" أحد هذه الأدوات ، حيث ذهب النحاة إلى أن "أيّا" هي بعض ما تضاف إليه ، يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما .

ولذلك تُفسّر بـ(همزة) الاستفهام و(أم) في طلب التعيين^(٣) " . قال المبرّد: "اعلم أن (أيّا) تقع على شيء هي بعضه لا تكون إلا على ذلك الاستفهام ، وذلك قولك : "أيّ أخويك زيد؟" فقد علمت أن (زيداً) أحدهما ، ولم تدر أيهما هو^(٤) " . إلا أن المبرّد المبرّد قد استعمل (الاستخبار) بمعنى الاستفهام في موضع آخر ، قال : "أنّ المستخبر غير عالم ، إنّما يتوقع الجواب فيعلم به^(٥) " .

(٦) نفسه ، ١٨/١

(١) يُنظر : أساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين : قيس الآوسي ، ٣٩٠

(٢) المقتضب : المبرّد ، ٢٩٤/٢

(٣) نفسه ، ٢٩٢/٣

واستعمل ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) مصطلح (الاستخبار) ، ويريد به معنى (الاستفهام) في أثناء تقسيمه للكلام ، قال : " الكلام أربعة : أمر ، وخبر ، واستخبار ، ورغبة

سادسا : الخفض والجر :-

الخفض لغة : يعني الدعة ، وقد يراد به معنى ضد الرفع ، ويأتي بمعنى التواضع ، ومنه قوله تعالى "وَاحْفَظْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ" (الإسراء: ٢٤)، أي تواضع لهما^(١) .

ويختلف الجر عن الخفض في اللغة ، فهو يعني الجذب ، قال الفيروز آبادي : "الجر: الجذب ، كالاجترأ ، والإجدار ، والإستجراء ، والتجريب"^(٢) .

- الخفض في الاصطلاح :

الخفض والجر شيء واحد ، وإنما الاختلاف في المصطلح ، فالجر مصطلح بصري في حين الخفض مصطلح كوفي . فالبصريون يصطلحون حروف الجر ، بينما الكوفيون يصطلحون حروف الخفض ، قال ابن يعيش : " الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين"^(٣) .

(٤) خطبة أدب الكاتب : ابن قتيبة ، ٧

(٥) القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠

(١) القاموس المحيط : الفيروز آبادي، ٣٨٨/١

(٢) شرح المفصل : ابن يعيش ، ١١٧/٢

وقيل بأن الخليل أول من استعمل مصطلح الخفض ، فقد أطلقه على ما وقع من إعجاز الكلم منوناً ، نحو زيدٍ وخالدٍ^(١) . وكان الكوفيين تابعوا الخليل في هذا المصطلح وقد جاء في " مجالس العلماء " أن الخليل سأل الأصمعي أن تفرق بين مصطلحي الخفض والجر^(٢) .

وكان استعمال الخليل لهذا المصطلح دافعاً لجمهرة من البصريين وغيرهم أن يستعملوه كما يستعملون مصطلح الجر ، ومن هؤلاء المبرد ، والزجاجي ، وابن السراج ، وابن قتيبة ، والسيرافي ، وابن جني^(٣) . وقد دخلت أدوات الخفض (حروف الجر) في مصطلح الصفات لدى الكوفيين ، فالصفة عندهم هي الجار والمجرور^(٤) .

قال الفراء في خطبة كتابه معاني القرآن : "... فلا تحذفن ألف " اسم " إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى ولا تحذفها في غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف^(٥) . وتبعه الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، متأثراً باستعمال المذهب الكوفي في هذا المصطلح وذلك في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه^(٦) . وقد استعملوا مصطلح (الخافض) للحرف الجار ، وهذا أمر حاصل لاستعمالهم " الخفض " كما اتضح سابقاً غير أن الخافض قد دخل في " أدوات الإضافة " عند سيبويه وغيره ، وهي تقابل " حروف الجر " ، ومن ذلك قوله : "... وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فنقول : " اخترت فلانا من

(٣) ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع : إبراهيم السامرائي ، ١٣٢

(٤) مجالس العلماء : أبو القاسم الزجاجي ، ٢٥٣

(٥) يُنظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : إبراهيم السامرائي ، ١٣٢

(٦) نفسه ، ١٣٢

(١) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٢/١

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

الرجال ، وسميته بفلان ... فهذه الحروف (يريد الأفعال) كان أصلها أن توصل بحرف الإضافة^(١) . ووجد هذا عند المبرّد ، وابن جني^(٢) .

واستعمل اللغويون كذلك الخفض والجر حين ادخلوه في باب الإضافة ، ومن هؤلاء الزجاج الذي استعمل مصطلح الخفض (حروف الجر) في الجر بالإضافة، قال في خطبة كتابه : " والباء في قوله : بسم الله ... مكسورة أبداً ، لأنه لا معنى لها إلا الخفض ، فوجب أن يكون لفظها مكسوراً ليفصل بين ما يجر وهو اسم ، نحو كاف قولك : كزيد ، وما يُجر وهو حرف نحو : بزيد^(٣) .

وقال في موضع آخر مستعملاً المصطلح ذاته : " وأما قولك : ليضرب زيد عمراً ، كسرت اللام ليفرق بينها وبين لام التوكيد ، ولا يبالى بشبهها بلام الجر ، لأنّ لام الجر لا تقع في الأفعال^(٤) .

ولعلّ الزجاج من خلال استعماله لمصطلح الخفض والجر ، قد ذهب إلى التعليل اللفظي في عمل مصطلح حروف الجر هذه ، لكونه تناول إعراب هذه الحروف وأثرها النحوي ، فحروف الجر سميت بهذا الاسم لما لها من عمل إعرابي وهو الجر ، ولهذا أطلق النحاة هذا المفهوم على حروف الجر ؛ لأثرها النحوي وعملها اللفظي^(٥) . وادخل الزجاج مصطلح الخفض في الصفات كما ذكرنا مسبقاً ، في قوله : " الرحمن الرحيم ... وخفضت هذه الصفات ، لأنها ثناء على الله (عز وجل) ، فكان إعرابها إعراب اسمه^(٦) . فأطلق مصطلح (الخفض) ، وأراد به (الجر) ،

(٣) الكتاب : سيبويه ، ٣٨/١ - ٣٩

(٤) المدارس النحوية أسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي ، ١٣٣

(٥) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٦) نفسه ، ٤٣/١

(١) شرح التصريح : الأزهرى ، ٢/٢

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٣/١

واستعمل كلا من أبو الطيب الوشاء (ت: ٣٢٥هـ) وابن ولّاد (ت: ٣٣٢هـ) ، مصطلح الخفض في أثناء ذكرهما لعلامات الاسم المقصور والممدود .

قال أبو الطيب الوشاء في خطبة كتابه : " اعلم أن الممدود ... يجري عليه الإعراب في الرفع والنصب ، والخفض إذا كان منصرفاً ... ويدخله التنوين ... فإذا كان غير منصرف منعته التنوين وكان في وضع الخفض نصباً^(١) . وجاء عن ابن ولّاد : " وجميع المقصور في الرفع ، والنصب ، والخفض على لفظ واحد، كقولك : هذه عصا ، ورأيت عصا ورعى ، ومررت بعصا ورعى^(٢) .

واستعمل مصطلح الجر عند ذكره لعلامات الاسم المنقوص ، قال ابن ولّاد : " وإنما سَمُوا عصا ورعى وما شاكل ذلك منقوصاً مما ألفه مبدلة من اجل أن الألف أبدلت مكان الياء والواو المتحركين ، فلم يدخلها رفع ولا نصب ولا جر"^(٣) . وكلاهما (أبو الطيب الوشاء – وابن ولّاد) ، قد استعملا المصطلح (الخفض) متأثرين بما ذهب إليه نحاة الكوفة من استعمالهم مصطلح الخفض أما مصطلح الجر . فتأثر به ابن ولّاد بنحاة البصرة^(٤) .

سابعاً : ما يُجرى ولا يُجرى

– الصرف لغة : ردّ الشيء عن وجهه ، صرفه يصرفه صرفاً فأنصرف ... ، وصرفت الرجل عني فأنصرف ... والصرف الحلية ، والصرف : أن تصرف إنساناً عن وجهه يريده إلى مصرف غير ذلك ، وصرف الشيء : أعمله في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر وتصاريف الأمور : تخاليفها ، أي

(٣) خطبة الممدود والمقصور : أبو الطيب الوشاء ، ٢٩

(٤) خطبة المقصور والممدود : ابن ولّاد ، ٤

(٥) نفسه ، ٤

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع : إبراهيم السامرائي ، ١٣٢

تغاليبها ، والصرف : حدثانُ الدَّهر اسم له ؛ لأنَّه يصرف الأشياء عن وجوها ...
والصرف : الميل^(١) .

- الصرف في الاصطلاح :

- الصرف : التنوين : قال ابن هشام : الصرف : هو التنوين الدَّال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو : عدم مشابهته للحرف ولل فعل ، كزيد وفرس^(٢) والصرف في اصطلاح النحويين : هو التنوين ، فالتنوين لغة : أن تنون الاسم إذا أجرَيْته ، تقول : نونت الاسم تنويناً ، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء^(٣) .

- التنوين في الاصطلاح :

نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير التوكيد^(٤) . واختلف النحاة في تسمية هذا الباب ، فقد أسماه سيبويه : " باب ما ينصرف وما لا ينصرف"^(٥) ، وسار على هذه التسمية أكثر النحاة^(٦) ، وأسماه السيوطي : " المنصرف وغير المنصرف"^(٧) وفي شرح الكافية : " غير المنصرف "^(٨) ، ولا اختلاف في التسمية عند هؤلاء العلماء غير اختيار الألفاظ . وقد أطلق عليه الكوفيون مصطلح (ما يجري وما لا يجري) ، وتابعهم المبرِّد في ذلك ، حين عقد باباً أسماه " باب ما يُجرى ولا يُجرى " ،

(٢) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (صرف) .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١١٥/٤

(٤) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (نون)

(٥) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، ١٤/١

(٦) الكتاب : سيبويه ، ٢/٢

(١) أوضح المسالك ، ١٤٠/١٢ ، يُنظر : همع الهوامع ، السيوطي ، ٤٢/١ ، حاشية العيان ، ٢٢٨/٣

(٢) الأشباه والنظائر : السيوطي ، ٣٠١/١

(٣) شرح الكافية ، ٣٥/١

فمصطلح " ما ينصرف " مرادف لمصطلح " متمكن أمكن " ، ومصطلح " ما لا ينصرف " مرادف لمصطلح " متمكن غير أمكن " (١) .

وقد نسب مصطلح " ما يجرى وما لا يجرى " للفراء (٢) ، وأسلم لهذا الرأي بعض المحدثين من خلال أمور عدة (٣) :

الأمر الأول : أنه ، أي الفراء هو الذي صنع أكثر المصطلحات الكوفية .

الأمر الثاني : لأنه عقد له باباً خاصاً في كتابه " الحدود النحوية " .

الأمر الثالث : لاستعماله هذا المصطلح كثيراً .

فالمنصرف : هو الاسم المستوفي للحركات الثلاث مع التنوين ، ويسمى أمكن ، كزيد ، وغير المنصرف : هو الاسم غير المستوفي لها فتح الكسرة ، والتنوين ، ويسمى بالمتنع والمنفي أيضاً لمنعه الكسرة والتنوين (٤) . والمشهور لهذا المصطلح هو (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) وهو اصطلاح البصريين ، وبه تأثر أكثر اللغويين في خطب مصنفاتهم اللغوية وخوانيمها ، فأستعمل المبرّد في كتابه الكامل

مصطلح (الممنوع من الصرف) ، في كلامه عن علامات وشروط الاسم الممنوع من الصرف إذا كان الاسم علماً والألف والنون زائدتين ، قال : " من أخذ حسناً من الحسن صرفه لأنه وزن " فعال " فالنون منه في موضع الدال من "

(٤) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : القوزي ، ١٦٦

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : العسقلاني ، ٤٨٤/٨ ، ويُنظر : المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ١٦٦

(٦) يُنظر : المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ١٦٦

(٧) كشف اصطلاحات الفنون : التهانوي ، ٢٤١/٤ - ٢٤٢

حمّاد " ، ومن أخذه من الحسن لم يصرفه ، لأنه حينئذ فعّال فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة " (١) .

وكذلك أبو الطيب الوشاء في استعمال مصطلح " المنصرف وغير المنصرف " وفي حديثه عن إضافة الاسم الممدود المضاف إلى مكنى، قال في خطبة كتابه : " فإذا أضفت الممدود كله المنصرف وغير المنصرف إلى مكنى كان في الرفع بالواو ، وفي النصب بهمزة مفتوحة ، وفي الخفض بالياء... وإنما صرفت ما لا ينصرف في هذا الضرب من الممدود ؛ لأنه مضاف إلى مكنى ، وكل ما لا ينصرف إذا أضفته وأدخلته الألف واللام انصرف (٢) وتابعه ابن ولّاد في استعمال مصطلح (المنصرف وغير المنصرف) ، في تناوله لعلامات الاسم الممدود (٣) .

ثامناً : التعجب :

التعجب لغة : من العُجِبُ والعَجِبُ لغة : إنكار ما يَرِدُ عليك لقلّة اعتياده ، وجمع العجب، أعجاب (٤) .

التعجب : أن ترى الشيء يُعجبك تَظُنُّ أَنَّكَ لم ترَ مثله (٥) . وعرفه ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) : بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها التّعجب منه عن نظائره " (٦) .

(١) خطبة الكامل : المبرد ، ٣٣/١

(٢) خطبة الممدود والمقصور : أبو الطيب الوشاء ، ٢٩-٣٠

(٣) خطبة المقصور والممدود : ابن ولّاد ، ٤

(٤) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (عجب) ، ٣٨/١٠

(٥) نفسه ، مادة (عجب) ، ٣٨/١٠

(٦) المقرب : ابن عصفور ، ٧١/١

وقيل : هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه ^(١) . وعرفه الرضي بقوله " :
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل
العجب " ^(٢) .

- **التعجب في الاصطلاح** : هو ما يكون على صيغة : ما افعله ، أو أفعل به دالاً
على هذا المعنى وليس كل فعل أفاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التَّعجب ^(٣) .
وقيل استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن
نظائره أو قل نظيره ^(٤) .

وأسلوب التعجب بصفته (ما افعله) و (أفعل به) هما قد أجمع عليها علماء
النحو إلا أن الخلاف وقع في صيغة (ما افعله) ، فذهب البصريون إلى أنه فعل
جامد في حين ذهب الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) إلى أنه اسم موصول ^(٥) . ونسب
ابن الانباري إلى الكوفيين القول باسمية أفعل التعجب ، فذهب الكوفيون إلى أن "
أفعل " في التعجب ، نحو : " ما أحسن زيدا " أسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل
ماضٍ .

واليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ^(٦) . وروي عن أبي
الأسود الدؤلي أنه أول من وضع باباً في التعجب ، حيثما رواه السيرافي من قصة
أبي الأسود الدؤلي مع هذا الباب في سؤال أثبتته عندما أرادت التعجب من شدة

(١) شرح ابن الناطم ، ١٧٦

(٢) شرح الكافية : الرضي الأسترآبادي ، ٣٠٧/٢

(٣) نفسه ، ٢٢٨/٤

(٤) شرح جمل الزجاجي ، ٣١٨/١

(٥) شرح ابن عقيل ، ١٥٠/٢

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ١٠٥

الحر" (١). واستعمل ابن سيده مصطلح (التعجب) ، وما جاء من صيغ فيه ، نحو :
" افعل به " نحو ما ذهب إليه سيبويه ، من أفعال التعجب التي تطرد في صيغها
وإمكان التعجب بوسيط أو غيره في صيغة " فَعَلَ " . قال : " ... وأنه إذا كانت
صيغة " فَعَلَ " أمكن التعجب منها إما بوسيط ، وإما بغير وسيط على ما أحكمته
صناعة الإعراب ، فأني أذكر ذلك الفعل ، فأما أن كان فعل التعجب مأخوذاً من
غير " فعل " فأني أذكر ذلك الفعل الذي للتعجب نحو ما حكاه سيبويه من قولهم :
هو أحناك الشاتين أبل الناس " فأنها لا فعل لها عند التعجب" (٢) .

واستعمل كذلك مصطلح " التَّعْجَب " في ذكر لصيغ التعجب التي لا يتعجب منها ،
نحو ما حكاه سيبويه من أنهم لم يقولوا ما أجوبه ! استغناءً عنه بقولهم : ما أحسن
جوابه ! ، وكذلك لم يقولوا ما أقبله من القائلة ، استغناءً عنه بقولهم : ما أنومه في
وقت كذا " (٣) . واستعماله كذلك لصيغ التعجب القياسية ، والصيغ غير القياسية ،
نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : ما أمقتها وما أشهاها وما ابغضها ! فكل هذا
سماعي غير قياسي" (٤) .

فاستعمال ابن سيده لأسلوب التعجب وصيغه كان فيه متأثراً بما جاء عند سيبويه ،
من استعماله لصيغ التعجب ، وتفريقه بين الصيغ القياسية والسماعية ، وما يمكن
التعجب منها وما لا يمكن .

تاسعاً : المتعدي واللازم :

(٧) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : القوزي ، ٣٥

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٢/١

(٢) نفسه ، ٤٣/١

(٣) نفسه ، ٤٣/١

- **التعدي في اللغة** : اسم فاعل من الفعل تعدى بمعنى تجاوز ، عرّفه ابن منظور :
التعدي : مجاوزة الشيء غيره يُقال : عَدَيْته فتعدى ، أي: تجاوز^(١) وذلك في قوله
تعالى : "لَيْسَ لَكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" (البقرة: ٢٢٩) ،
أي : لا تتجاوزوا حدود الله .

- **المتعدي في الإصلاح** : هو ما افتقر إلى فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه^(٢) أي
: أن الفاعل محتاج لمفعول لإتمام المعنى ، أو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به ،
فإن تجاوزه إلى غير مفعول من مصدر ، أو ظرف ، أو حال ، أو غير ذلك فلا
يسمى متعدياً^(٣) . وقبل أن يستقر استعمال مصطلح (المتعدي) عنواناً للمعنى
الاصطلاحي النحوي ، عبر عنه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) والمبرد (ت: ٢٨٥هـ) بـ " الفعل
الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول"^(٤) . واستعمل المبرد مصطلح (المتعدي) "^(٥) ، وقد
يسمى الفعل " متعدياً " أو " واقعا " و " متجاوزاً " والمشهور تسمية " المتعدي"^(٦) .

إذ استعمل الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، وابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) مصطلح " الواقع "^(٧)
واستعمل ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) مصطلح المتعدي ومصطلح " الواصل "^(٨) ،
واستعمل بعض النحاة مصطلح " المجاوز "^(٩) . وعرّفه أبو علي الفارسي بأنه : ما
نصب مفعولاً به "^(١٠) والقول في المتعدي مطلقاً ، أو بإطلاق هو ما اجتمع فيه

(٤) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (عدى) ، ٣٣/١٥

(١) الأصول : ابن السراج ، ٢٦٧/١

(٢) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٣٤

(٣) الكتاب : سيبويه ، ٢٤/١ ، ويُنظر : المقتضب : المبرد ، ٩١/٣

(٤) المقتضب ، المبرد ، ١٠٤/٢

(٥) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٣٤

(٦) يُنظر : معاني القرآن : الفراء ، ١٦/١ ، ١٧ ، ويُنظر : الحجة في القراءات السبع : ابن خالوية ، ١٥٩

(٧) الأصول : ابن السراج ، ٢٠٢/١

(٨) تسهيل الفوائد : ابن مالك ، ٨٣ ، ويُنظر : اللوحة البدرية : ابن هشام ، ٥٠/٢

(٩) الإيضاح العضدي : الفارسي ، ٦٩/١

الاسم المتعدي إليه شيئان : أن يكون منصوباً ، وإن يكون مفعولاً به فإن كان منصوباً ولم يكن مفعولاً به ، نحو قام زيدٌ قياماً ... لم يقل فيه متعد بإطلاق ، ولكن بتقييد^(١) .

- اللازم :

- **اللازم في اللغة** : اسم فاعل من الفعل (لَزِمَ) الشَّيْء إذا لم يفارقه . قال ابن منظور: "من لَزِمَ الشيء يَلْزِمُهُ لَزْماً ولازَمَهُ مُلازِمَةً ، أي : لا يفارقه"^(٢) . وجاء في القاموس المحيط : "لَزِمَهُ لَزْماً ولَزُوماً وَلِزَماً وَلِزَامَةً وَلَزَمَةً وَلِزَاماً ولازَمَهُ مُلازِمَةً وَلِزَاماً ، أي لا يفارقه"^(٣) .

- **اللازم في الإصلاح** : عبر عنه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، بـ: "الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعول"^(٤) ، وأما التعريف الاصطلاحي للفعل اللازم فأول من عرفه ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، بقوله : "انه الفعل الذي لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه"^(٥) . ثم عرفه أبو علي الفارسي بأنه : "ما لا ينصب مفعولاً به"^(٦) . ويسمى اللازم : قاصراً ، وغير متعد ، وغير واقع"^(٧) . فعبر عنه كلاً من المبرد ، وابن السراج

(١٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ٦٩٧/٢

(١) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (لزم) ، ٥٤/١٢

(٢) القاموس المحيط : الفيروز آبادي ، مادة (لزم) ، ١١٥٨

(٣) الكتاب : سيبويه ، ٣٣/١

(٤) الأصول : ابن السراج ، ٢٠٢/١

(٥) الإيضاح العضدي : الفارسي ، ٦٩/١

(٦) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٣٤

وأبو علي الفارسي بالفعل المتعدي" (١). وعبر عنه ابن فارس بالفعل اللازم" (٢) ،
وعبر عنه لعض النحاة بالفعل القاصر وغير الواقع وغير المجاوز" (٣) .

وقد استعمل اللغويون مصطلح " اللازم " والمعتدي " ، فذهب ابن
سيده (ت: ٤٥٨هـ) في كتابه المحكم إلى استعمال مصطلح " اللازم " في دلالة البناء
على المعنى ، متأثراً بما جاء عند سيبويه من استعمال لمصطلح (اللزوم) في هذا
المعنى" (٤) . واستعمل الفيومي " الواقع " ويريد به " المعتدي " .

قال في خطبة كتابه : " إذا كان الثلاثي مجرداً وهو من ذوات التضعيف على فعَلت
بفتح العين ، فهو واقع وهو المعتدي ، وغير واقع وهو اللازم ، فإن كان لازماً ،
فقياس المضارع الضم ، نحو يَرُدُّه و يَمْدُّه " (٥) . ويتضح من خلال قول الفيومي أنه
أنه استعمل مصطلح (الواقع وغير الواقع) ، وقصد به مصطلحي (المتعدي
واللازم) متأثراً بما جاء عند الكوفيين من استعمالهم لهذا المصطلح ، لا سيما الفراء
الذي اشتهر باستعماله لهذا المصطلح " الواقع " ، بخلاف البصريين الذين استعملوا
مصطلح المتعدي واللازم" (٦) . فجعل الفيومي مصطلح " الواقع " مقابلاً لمصطلح "
" المعتدي " عند البصريين ، ومصطلح " غير الواقع " في مقابل مصطلح "
اللازم" (٧) . وذكر الفيومي كذلك مصطلح " المتعدي واللازم " في تناوله لوسائل
تعدية الفعل ، وهي الهمزة ، والتضعيف ، والحرف ، إذ ذهب إلى أن التعدي بهذه
الوسائل سماعيٌّ في الفعل المتعدي وقياسياً في الفعل اللازم .

(٧) يُنظر : المقتضب : المبرد ، ٥٠/٤ ، الأصول : ابن السراج ، ٢٠٢/١ ، الإيضاح العضدي : الفارسي ،
٦٩/١

(٨) الصاحبي : احمد بن فارس ، ٢٢٣

(٩) حاشية الصَّبَّان : ١٩٥/١

(١٠) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٣/١

(٢) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٢

(٣) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٨٠

(٤) يُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٢

قال في خاتمة كتابه : " الثلاثي اللازم قد يتعدى بالهمزة ، أو التضعيف ، أو حرف الجر بحسب السماع ، وقد يجوز دخول الثلاثة عليه ، نحو : نَزَلَ ، ونَزَلَتْ به ، وأنزلته ونَزَلَّتْه ، ومنه ما يستعمل لازماً ، ويجوز أن يتعدى بنفسه نحو : جاء زيد وجِئْتَه ، ونَقَصَ الماء ونَقَّصْتَه" (١). واستعمل الفيومي كذلك مصطلح "القصر" في مقابل ما استعمله المتأخرون من مصطلحات لهذا الفعل .

(٥) نفسه ، ٢٦٢

قال : " وعبرة المتأخرين يتعدى ولا يتعدى ، ويستعمل لازماً ومتعدياً ، وقد جاء قسم تعدي ثلاثية وقصر رباعية عكس المتعارف ، نحو : أجفل الطائر وجفلته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح ..."^(١). وشرح الفيومي حقيقة التعدي قائلاً : وحقيقة التعدية أنك تُصير المفعول الذي كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل ، وقد يفعل وقد لا يفعل ، فإن فعل فالفعل له ... ، ووجه ذلك أن الفعل إذا اسند إلى فاعله الذي أحدثه لم يكن لغير فاعله فيه إيجاد ... ، وإذا كان الفعل متعدياً فهو حدث الفاعل دون المفعول"^(٢) .

عاشراً : المستقبل والماضي :

- **المستقبل لغةً** : قبلت الشيء ودبرته إذا استقبلته أو أستدبرته ، وقُبل عام ودُبر عام ، فالدابر المولى الذي لا يرجع والقابل المستقبل"^(٣) .

- المستقبل في الاصطلاح :

- **المستقبل** : هو ما لم يقع وحسن معه غدٌ ، وكان مبنياً على السكون ما لم يمتنع من سكونه مانع"^(٤) . وقيل أيضاً : ما أحسن فيه (غدٌ) وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربعة ، وهي تاء ، أو ياء أو نون أو ألف ، نحو قولك : أقومُ ، وتقومُ ، ويقومُ ، وتقومُ، وما أشبه ذلك"^(٥) .

- **الماضي لغةً** : من مضى ومضى الشيء يَمْضِي مَضِيًّا وَمَضَاءً وَمُضَوًّا : خلا وذهب"^(٦) .

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي، ٢٦٢

(٢) نفسه : ٢٦٢

(٣) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (قبل) ، ١٤١٢

(٤) شرح الجمل : ابن عصفور ، ٣٤/١

(٥) الجمل : الزجاجي ، ٧

(٦) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (مضى) ، ٩٠/١٤

- الماضي في الاصطلاح : ما وقع وانقطع وحسن معه أمس ، وكان مبنياً على
الفتح ما لم يمنع من فتحه مانع" (١) .

المستقبل عند النحاة هو أحد أقسام الفعل ، إذ تحدث سيبويه عن تقسيم الفعل ، فقسمه
على : الماضي ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن ولم ينقطع" (٢) . وفسّر السيرافي
هذا التقسيم الثلاثي للفعل على ضوء الأزمنة الثلاثة : ماض ، ومستقبل ، وكائن وقت
النطق . وعبر عن القسم الثالث بالزمان الذي يُقال عليه الآن ، الفاصل بين ماضي
وتقضى ، وما لم يكن" (٣) ، وتطورت المصطلحات عند النحاة حيثما بعد ، وأصبح
الخلاف كائناً بين البصريين والكوفيين في تقسيم الفعل ، فالبصريون تمسكوا بتقسيم
سيبويه ، بينما الكوفيون قسموا الفعل على : ماض ، ومستقبل ، ودائم ، وحدّوا
المستقبل بما في أوله الزوائد الأربع ، والتي عرفت فيما بعد بحروف المضارعة" (٤) .
ومصطلح (المستقبل) عند النحاة الكوفيين يدل على الاستقبال دون الحال" (٥) أما عند
النحاة البصريين فيدل على الحال والاستقبال" (٦) . فسيبويه يجعل الفعل المضارع
للحال والاستقبال ، وذهب ابن الطراوة إلى أنّ المضارع لا يكون إلا للحال حيث
وقع" (٧) . وظل اصطلاح (المستقبل) تارة يدل على المضارع ويختص به وتارة
يسمى المضارع ويختص بالحال ومنهم من عبّر عن المضارع بالفعل الدائم ، فالفراء
(ت: ٢٠٧هـ) تارة يعبر عن المضارع بالمستقبل وتارة بفِعْل" (٨) .

(١) شرح الجمل : ابن عصفور ، ٣٤/١

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٢/١

(٣) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١١١

(٤) نفسه : ١١١

(٥) إعراب القرآن : النحاس ، ٢٢٨/٢

(٦) الكتاب : سيبويه ، ١٢/١ ، ينظر : المقتضب : المبرد ، ٣٠١/١ ، الأصول : ابن السراج ، ٣٩/١

(٧) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١١١

(٨) نفسه : ١١٤

كما إن ابن السكيت يستعمل اصطلاح " المستقبل " بدل المضارع ، قال : "واعلم أن كل فعل مكسور العين فإن مستقبله يأتي بفتح العين ، نحو : عَلِمَ : يَعْلَمُ ... ومن الفعل المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر : وَمَقَّ : يَمَقُّ ، وَوَفَّقَ : يَفُوقُ" (١).

وقسم الزجاج الفعل قسمين : ماض ، ومستقبل ، وأراد " بالمستقبل المضارع " وجعل الزبيدي " المستقبل " ضمن تقسيمه للفعل المضارع على : مستقبل منتظر لم يقع ، ودائم واقع في الوقت الذي أنت فيه لم ينقض ولم يقع بعد ... (٢) .

وقد استعمل بعض اللغويين مصطلح (المستقبل والماضي) بدلاً من " المضارع " في تقسيمه للفعل ومن هؤلاء ابن المؤدب ، إذ استعمل مصطلح " المستقبل " في تقسيمه الأفعال على الماضية والمستقبلية (٣). واستعمل الفيومي مصطلح (الماضي والمستقبل) ، وتارة نراه يستعمل مصطلح " المضارع " فأتبع في استعماله مصطلح المستقبل متأثراً بما جاء به المبرد من استعمال لهذا المصطلح وذلك للتاء التي للفرق بين المذكر والمؤنث .

فالتاء لفرق الفعل المسند إلى المذكر والمؤنث لا لفرق المذكر والمؤنث؛ لأنَّ الماضي مبني على المستقبل (٤) . وقال ولَمَّا التزموا التاء في المستقبل ، فقالوا نقوم كرهوا أن يقولوا في الماضي قام وهو ، أي الانباري فيما نقله الفيومي متأثراً (٥) .

- أحد عشر : النصب على المدح أو الذم :

- المدح : نقيض الهجاء ، وهو حُسْنُ الثناء (٦)

(١) أصلح المنطق : ابن السكيت ، ٢١٧، ٢١٦

(٢) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١١٤

(٣) ينظر : خطبة دقائق التصريف : ابن المؤدب ، ١٤ ، وخطبة القاموس المحيط : الفيروز آبادي ، ٢٨/١

(٤) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(٥) ينظر : نفسه ، ٢٧١

(٦) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (مدح) ، ٣٦/١٤

- والذم : نقيض المدح ، وهو اللوم في الإساءة ، والذم والمذموم واحد ، والذم الملامّة ، قال ابن منظور : " المدح نقيض الهجاء ... والذم نقيض المدح^(١) ". قال الرضي : " هجوت بالخطاب من الهجو وهو الذم^(٢) . وفرّق أبو هلال العسكري بين الذم والهجاء . قال : " الفرق بين الذم والهجو : إن الذم نقيض الحمد وهما يدلان على الفعل ، وحمد المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله . والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الإنسان بالبخل وقبح الوجه^(٣) . والمدح والذم من الأساليب العربية المشهورة والقديمة، وذلك في قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر قوله تعالى: " إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ " (سبأ: ٤٨) بنصب "علام" وقد تأول علماء النحو وجها لهذا النصب .

فأوله الزمخشري " صفة " لـ ربي وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية " بدل " وقيل كان النصب على المدح ، أما عند سيبويه فالنصب على إتباع " اسم أن^(٤) " ولكن على الرغم من ذلك لم يتمكن العلماء من تحديد بداية المصطلح على صورته الحالية ، قال الزجاج : " ولسيبويه والخليل وجميع النحويين ... باب يسمونه باب المدح^(٥) ". قال سيبويه : هذا باب ما ينصب على المدح والتعظيم والشتم^(٦) . ويكون النصب على المدح أو على الذم بتقدير فعل ، قدّره بعضهم بـ (أعني)^(٧) ، وبـ (أمدح) في المدح^(٨) ، وبـ (أذم) في الذم^(٩) .

(١) لسان العرب : ابن منظور ، ٣٦/١٤ ،

(٢) شرح الشافية : الرضي ، ٤٠٧/٤ ،

(٣) الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري ، ٦٣ ،

(٤) الكتاب ١٤٧/٢ ، وينظر : المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ٥٨ ،

(٥) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ١٣١/٢ ،

(٦) الكتاب : سيبويه ، ١٩٤/٢ ،

(٧) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٤٦٨/٢ ،

(٨) أمالي الشجري : ١٠٢/٢ ،

(٩) نفسه ، ١٠١/٢ ،

ونفى ابن يعيش القول بأن الشتم والتعظيم المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر قائلاً: " وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر ، وإنما المراد المدح والذم^(١) .

وذكر بعض العلماء النحويين في إعراب ما ينتصب على المدح أو الذم أوجهاً هي : الصفة وإتباع الثاني الأول ، وأن كان القصد فيه المدح والثناء ، كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء ، والوجه الآخر ، أن تنتصبه بإضمار ، أذكر ، والوجه الأخير : أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء^(٢) .

أما الكوفيون فلم يُقَدِّروا وإنما اكتفوا بقولهم منصوب على المدح أو الذم أو الشتم^(٣)... وقد استعمل الزجاج (ت: ٣١١هـ) مصطلح (النصب على الذم) وعلى أنه تابع وهو بذلك يكون متأثراً بما جاء به البصريون من استعمال لهذا المصطلح ، في إعرابه قول الشاعر^(٤):

- وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نُميراً أطاعت أمر غاويها

والظاعنين ولما يضمنوا أحداً والقائلين لمن دار نخليها

ينصب " الظاعنين " على ضربين : الأول على أنه تابع نُميراً ، أي جعل صفة الظاعنين تابعة للأول ، والثاني على الذم ، فنصبه بإضمار : أذكر ، قال : كأنه قال: أذكر الظاعنين ، وقال: ولك أن ترفع (الظاعنين) وتريدهم الظاعنون^(٥) وعليه يكون الزجاج ، قد ذكر في إعراب مصطلح (ما ينتصب على المدح والذم ثلاثة أوجه هي^(٦):الأول : جعل صفة (الظاعنين) تابعة للأول وهو " نُميراً " .

الثاني : النصب على الذم بإضمار " أذكر " .

(١) شرح المفصل : ابن يعيش ، ٣٦٩/١ ، ٣٧٣

(٢) شرح كتاب سيبويه : السيرافي ، ١٥٠/٦

(٣) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ٥٨

(٤) نسب البيت لابن حماد العكلي في خزانة الأدب : البغدادى ، ١٢٩/٢

(٥) ينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١

(٦) ينظر : نفسه ، ٤٤/١

الثالث : الرفع بإضمار مبتدأ ، تقول " هم الطاعنون " .

أثنا عشر: الضمير (أو الإضمار) :

- **الضمير لغةً** : ما تضمّره في نفسك ويصعب الوقوف عليه ، وأضمّر الشيء وأخفاه ، وأضمّر في نفسه شيئاً عزم عليه في قلبه ، قال ابن منظور : " الضمّر والضمّر مثل العُسْر والعُسْر ، والضمير الشيء الذي تضمّره في قلبك ، تقول : أضمّرت صَرَفَ الحَرْفِ إذا كان متحرّكاً فأسكنته ، وأضمّرت في نفسي شيئاً والاسم الضمير والجمع الضمائر ، والمضمّر الموضع والمفعول..."^(١)

- **الضمير في الاصطلاح** : عرّفه ابن مالك : هو الموضوع لتعيين مُسمّاه مُشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته "^(٢) ، وقد يطلق هذا المصطلح ويراد به عند النحاة مصطلحات أخرى ، إذ سماه سيبويه " الإضمار "^(٣) ، وكذلك " المضمّر " و "علامات الإضمار "^(٤) .

وتبع البصريون سيبويه في استعمالهم مصطلح "الضمير " و " المضمّر " و "الإضمار"^(٥). في حين نجد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) يُسمي الضمير مكنياً^(٦) ، وتابعه الكوفيون على اعتبار مصطلح " المكنيات " مرادفاً لاصطلاح " الضمائر "^(٧) ، وهناك من أسماه " الوجوه " ، وهي أنا وأنت وذاك وهو"^(٨) .

فضلاً عن ذلك استعمل الفراء مصطلح " المضمّر " ويعني به الضمير ، قال ابن يعيش : " لا فرق بين المضمّر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء

(١) لسان العرب : ابن منظور (مادة ضمير)

(٢) شرح التنزيل : ابن مالك ، ١/ ١٢٠

(٣) الكتاب : سيبويه ، ١/ ٢١٩-٢٢٠

(٤) نفسه : ١/ ٢٥٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨

(٥) يُنظر : أسرار العربية : أبو البركات الانباري ، ٣٤٢

(٦) يُنظر : معاني القرآن : الفراء ، ١/ ٥ ، ١٩

(٧) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٤٢

(٨) يُنظر : إحصاء العلوم : الفارابي ، ٤٨ ، ويُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٤٢

المترادفة فمعناها واحد ،وان اختلفا من جهة اللفظ ،وأما البصريون فيقولون: المضمورات نوع من المكنيات فكل مضمّر مكني وليس كل مكني مضمراً^(١) .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الضمير هو الكناية وسمى الضمائر دلائل الحال ، لأنها تقوم مقام متقدم الذكر^(٢) ، أما ابن فارس فيجعل " الكناية" أول أحوال الاسم ثم يكون ظاهراً ، وسمى الضمير المستتر مستجناً^(٣) . ونحن إذا أمعنا النظر في مصطلح " الضمير " في المصنفات اللغوية عند اللغويين وجدناه يشمل الضمير وغيره من مدلولات ، إذ أطلقه الزجاج (ت: ٣١١هـ) وأراد به شيئين :

الأول: المضمّر اسماً كان أو فعلاً، نحو قوله تعالى : "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (الفاتحة: ٢) فتقدير الفعل في قوله : ربّ العالمين بالنصب : أذكر ربّ العالمين " ، فنصب ربّ العالمين بإضمار فعل وهو " أذكر" وتقدير إضمار الاسم : هو ربّ العالمين ، إذ رفع ربّ العالمين بإضمار مبتدأ وهو " هو " ^(٤) .

الثاني : إضمار حرف ، نحو حديثه عن " أن " و " كي " في جملة " جئت لتقوم يا هذا " وإنما نصبت تقوم بإضمار "أن" أو "كي" التي في معنى " أن " ، والمعنى : جئت لقيامك^(٥) . وتبعه ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ) ، في إطلاقه مصطلح " الإضمار " في الفعل ، إذ أطلقه ويريد به الفعل المضمّر ، نحو قوله تعالى : "قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي" (الإسراء: ١٠٠)، ونحو ما جاء في المثل : " لو ذات سوار لطمتني "...فهذه كلها محمولة على الفعل المضمّر...وتقدير الفعل: لو كانت لي أو خلقت لي...^(٦) وظهر مصطلح الإضمار عند النحاة الأوائل لا سيما أبي عمرو بن

(١) شرح المفصل : ابن يعيش ، ٨٤/٣

(٢) يُنظر : المصطلح النحوي : عوض القوزي ، ١٤٣

(٣) يُنظر : الصاحبى : احمد بن فارس ، ٢٦١

(٤) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١

(٥) يُنظر : نفسه ، ٤٢/١

(٦) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٥٦

العلاء وجعله علماء هذه الفترة يتصل بالفعل المضمر ، وأخرى بالحرف ، ومن مواضع إضمار الفعل : الإغراء والتحذير: نحو قراءة عيسى بن عمرو " براءة من الله " بالنصب ، قال ابن عطية أي " ألزموا " وفيه معنى الإغراء وقال الزمخشري: ((اسمعوا براءة)) ، والنصب على المدح أو الذم ^(١) . وأطلق الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) مصطلح "المضمر" ^(٢) و"الضمير" ^(٣) وأراد به الاسم ظاهراً أو مضمراً فأطلق مصطلح (المضمر) وأراد به الفاعل المضمر .

وأطلق مصطلح "الضمير" وأراد به ما جاء من الضمائر الظاهرة ، نحو ضمائر الرفع ، قال: " والضمير المرفوع فيه ثلاث لغات ، شدوت أنا وشدوت أنت " ^(٤) .

ثلاثة عشر: الظرف :

- **الظرف لغة** : أبرز معاني الظرف لغة معنيان : أولهما : الوعاء ، وهو الأفق بمعناه الاصطلاحي النحوي وثانيهما : البراعة وذكاء القلب ، جاء في المقاييس : " يقولون هذا وعاء الشيء وظرفه ثم يسمون البراعة ظرفاً ، وذكاء القلب ^(٥) . وقال ابن منظور : " الظرفُ : البراعة وذكاء القلب ... وظرف الشيء : دعاؤه والجمع ظروف ^(٦) .

- **الظرف في الاصطلاح** : جاءت للظرف تعريفات عدة عند النحاة ، أو تعبيرات عدة ، كالظرف ، والغاية ، والموقع فيه والمكون فيه والمفعول فيه ، وعرف ابن جني الظرف في المعنى الاصطلاحي ، بقوله : " الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو

(١) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ٥٧ ، ٥٨

(٢) يُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٢

(٣) يُنظر : نفسه ، ٢٦٣

(٤) نفسه ، ٢٦٢

(٥) مقاييس اللغة : ابن فارس ، مادة (ظرف) ، ٤٧٤/٣-٤٧٥

(٦) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (ظرف) ، ٢٢٨/٩

المكان يراد به معنى " في " وليست في لفظه ، كقولك : قمتُ اليومَ ، وجلست مكانك ، لأن معناه قمتُ في اليوم وجلست مكانك^(١) .

وحده ابن الانباري بقوله : " كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد به معنى " في"^(٢)، وقال ابن يعيش في حدّ الظرف : " اعلم أنّ الظرف في عرف أهل الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان و المكان على الإطلاق بل الظرف منها : ما كان منتصباً على تقدير " في " مراده وان لم نذكرها"^(٣) .

وقد استعمل سيبويه مصطلح " الظرف " ونسبه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، قال : " وسألته عن قوله : زيدٌ أسفل منك ، فقال : هذا ظرف^(٤) . واستعمل كذلك مصطلح " الغاية " ويريد به " الظرف " ، قال : " فأما ما كان غاية ، نحو : قبلُ ، وبعدُ وحيثُ"^(٥) ، وقد نقل بعض العلماء أن مصطلح " الغاية " من اصطلاحات الكوفيين"^(٦) .

ويُسمّى سيبويه " الظرف " " مستقراً " إذا كان ظرف مكان ، كما يطلق عليه اصطلاح الموضع أيضاً أما ظرف الزمان فيسميه " الحين " وعبر عن " الظرف بالغاية"^(٧) . أما المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) فقد استعمل مصطلح " المفعول فيه " إلى جانب جانب مصطلح "الظرف"^(٨) وقد عبر الكوفيون عن المعنى الاصطلاحي للظرف بثلاث مصطلحات : الصفة ، والمحل ، والموقع ، إذ استعمل الكسائي (ت: ١٨٩ هـ) مصطلح " الصفة "

(١) اللع في العربية : ابن جني ، ٥٥

(٢) أسرار العربية : الانباري ، ١٦٦

(٣) شرح المفصل : ابن يعيش ، ٤١/٢

(٤) الكتاب : سيبويه ، ٢٨٩/٣

(٥) نفسه ، ٢٨٩/٣

(٦) مفاتيح العلوم : الخوارزمي ، ٧٨

(٧) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٠٧

(٨) المقتضب : المبرد ، ٣٢٨/٤

واستعمل الفراء مصطلح " المحل والموقع " (١) ، وقسم سيبويه (الظرف) إلى متمكن وغير متمكن وسماه " الغاية" (٢) وسمى ظروف الزمان ظروف الدهر والحين (٣) ، كما سمي ظرف المكان بالمواضع ، وأسماء الأماكن قال : هي أسماء الأرضين (٤) "

"(٤)

فتابع البصريون سيبويه في استعمالهم مصطلحاته (الظرف ، والغاية ، والدهر والحين ، والموضع) ، واختار الكوفيون الصفة والمحل ليعبروا بها عن المفعول فيه (٥) ، وقد نقل عن الكسائي تسميته " المحال " بـ " الصفات " ، وتسمية أهل البصرة " الظروف " كلها ذكران إلا أمام ووراء وقدام ، فأنهن أناث (٦) ، يقول أبو حيان : " وأسمى الفراء وأصحابه المفعول فيه محلاً ، والكسائي ومن أخذ بقوله يسمون الظروف صفات" (٧) . قال الفراء : " والمواضع كلها التي يسميها النحويون (الظروف والصفات والمحال) فهي ذكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث" (٨) .

وقد نسب ابن هشام مصطلح " المحل " إلى الفراء (٩) ، وذهب الدكتور عوض القوزي إلى تعليل سبب تسمية الكسائي حروف الخفض الصفات ، وتسمية الفراء هذه الحروف (محالاً) ، وتسمية البصريون (ظرفاً) قال : " ويبدو أن صلة حروف الجر بالظرفية هو الذي دعا الكسائي إلى أن يُسمَّى حروف الخفض

(١) معاني القرآن : الفراء ، ١٨١/١ ، وينظر : ٢٤٥/١

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٣٨٩/١ ، ٣٩٠

(٣) نفسه ، ٢١٠/١ ، ٢١٨

(٤) نفسه ، ١٢٥/١ ، ١٤٠ ، ٣٩٤

(٥) المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٤٠

(٦) نفسه ، ١٤١

(٧) التذييل والتكميل في شرح التسهيل : أبو حيان ، ٦٢٩/١

(٨) المذكر والمؤنث : الفراء ، ١٠٩

(٩) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ١٤١

(صفات) ، وأن يسمى الفراء الحروف (محالاً) ويسميتها البصريون " ظروفًا " ،
وهو قول أبي جعفر النّحاس^(١) .

وانتقد بعض العلماء تقسيم ابن مالك للمفعول فيه ، إذ قسمه إلى أنه اسم مؤقت
ومكان لا يصح على مذهب البصريين ؛ لأنهم يسمون المفعول فيه ظرفاً وأما
الكوفيون فلا يسمونه ظرفاً^(٢) .

وأطلق الفيومي (ت: ٧٧٠ هـ) مصطلح " الظرف " و " المفعول فيه " أثناء ذكره
لأقسام الظرف التي هي ظرف الزمان والمكان متأثراً في ذلك فيما ذكره أبو حيان
النحوي من استعمال لهذا المصطلح^(٣) .

(١) يُنظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ٤١

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل : أبو حيان ، ٦٢٨/١

(٣) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٧

الفصل الثالث

- موضوعات متفرقة -

المبحث الأول: الخلاف النحوي في ضوء
مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن
الحادي عشر

المبحث الثاني: منهج اللغويين في ضوء
مقدمات المصنفات اللغوية حتى نهاية القرن
الحادي عشر

- المبحث الأول -

الخلاف النحوي في مقدمات المصنفات اللغوية

- الخلاف في اللغة

- الخلاف في الاصطلاح

- نشأة الخلاف النحوي

- بدايات الخلاف النحوي

- مواضع الخلاف عند اللغويين

- أسباب الخلاف النحوي عند اللغويين في ضوء مقدمات

المصنفات اللغوية

- المسائل الخلافية في مقدمات المصنفات اللغوية

١- الخلاف في متعلق الجار والمجرور في البسمة

- ٢- الخلاف في أصل المشتقات الفعل أم المصدر
- ٣- الخلاف في إضافة آل إلى الضمير
- ٤- الخلاف في تأنيث الفعل تبعاً للفاعل
- ٥- الخلاف في إضافة الشيء على نفسه
- ٦- الخلاف في نصب الفعل المضارع بعد لام كي
- ٧- الخلاف في علامات إعراب الاسم المنصرف
- ٨- الخلاف في المركب الإضافي والمزجي
- ٩- الخلاف في من الغائية

- الخلاف النحوي :

- الخلاف لغة : مصدر خالف كما قال ابن منظور ، والاختلاف مصدر اختلف ، والخلاف هو المضادة وقد خالفه مخالفةً وخلافاً ، وتخالف الأمران اختلفا ، ولم يتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف^(١)، جاء في قوله تعالى: "وَالنَّحْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ" (الأنعام : ١٤١) .

- الخلاف في الإصلاح : وفيه أقول عدّة :

حدّ أبو الوفاء البغدادي الخلاف بقوله : "الذهاب الى احد النقيضين من كل واحد من الخصمين"^(٢) . وحده الجرجاني بقوله : "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"^(٣) . أما الراغب الأصفهاني فقد استعمل مصطلح الاختلاف قائلاً : "الاختلاف هو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله ، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول يقتضي التنازع أستعير لذلك المنازعة والمجادلة"^(٤) . قال تعالى : "فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ" (مريم : ٣٧) وقوله تعالى : "وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" (هود : ١١٨) .

- نشأة الخلاف النحوي :

نصت الدراسات أن نشأة الخلاف النحوي ظهر في أول وهلة منسوباً لأحد المدرسين وهو ما رواه سيبويه في كتابه عن أبي جعفر الرواسي قوله : "قال الكوفي"^(٥) . إذ نقل عن الفراء قوله: ... قال الكسائي: "بعث الخليل إلي يطلب كتابي فبعثت به

(١) لسان العرب : ابن منظور ، مادة (خلت) ٩١/٩

(٢) الجدل : أبو الوفاء البغدادي ، ٢٤١

(٣) التعريفات : الشريف الجرجاني ، ١١٣

(٤) مفردات الفاظ القرآن : الاصفهاني ، ٢٩٤

(٥) يُنظر : الخلاف بين النحويين : رزق الطويل ، ٢٥

إليه فقرأه قال: وكل ما في كتاب سيبويه وقال الكوفي كذا فإنما يعني الرواسي^(١) ولم يكن الخلاف قد وصل إلى درجة التنافس بين البصرة والكوفة في عهدي جعفر الرواسي والخليل إلا في عهد سيبويه والكسائي ، إذ بدأت المسائل الخلافية بالظهور على يدي سيبويه والكسائي^(٢) . في حين ذهب باحث آخر إلى أن نشأة الخلاف النحوي بدأت ، وفتحت أبوابه على يد الأخفش الأوسط^(٣).

أما مسألة تحديد تأريخ للخلاف النحوي ، فقد اختلف الباحثون كذلك في تحديد تأريخ دقيق للخلاف النحوي ، فقدروه حوالي الربع الأخير من القرن الثاني للهجرة^(٤) .

ولا بد من الإشارة إلى بدايات نشأة النحو ، إذ مر النحو العربي منذ نشأته بمراحل أصبح فيها بعد ذلك علما قائما بنفسه له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة والدارسين لهذا العلم ، وخاصة بعد الطبقة الثالثة البصرية والأولى الكوفية ، وبداية الطبقة الرابعة البصرية والتي يرأسها سيبويه والكوفية التي يرأسها الكسائي، وذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حاضرة العراق الثانية ، التي اشتدّ الخلاف النحوي فيها وبرز بروزا واضحا .

وعندما يذكر الخلاف في النحو ، فهو لا يتعدى البصريين والكوفيين ، الذين اخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها ، التي بلهجتها نزل القرآن ، ودار بينهما الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله ، على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضعها وهو السماع عنها ، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع^(٥) .

(١) معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ١٠٨٣

(٢) ينظر : الخلاف بين النحويين : السيد رزق الطويل ، ٢٥ - ٢٦

(٣) ينظر : المداس النحوية : شوقي ضيف ، ٩٥

(٤) ينظر : الخلاف بين النحويين ، السيد رزق الويل ، ٢٨

(٥) ينظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ١٨ - ١٩

ثم جاء بعدهم أهل بغداد ونحوهم قائم على ما دار بين البصريين والكوفيين ، وعلى ما جاء في المذهبين ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي .

فلم يزدوا على النحو إلا إنهم انتقوا من آراء المدرستين ، ولذا سموا مدرسة الانتخاب أو المدرسة المزدوجة ، أو المدرسة التوفيقية^(١) . وما كان ذلك إلا نتيجة ما كان بين المدرستين البصرة والكوفة من خلافات نحوية .

إذ نشأ النحو في البصرة قبل الكوفة بمائة عام تقريباً ، ثم انتقل مركز الخلافة إلى الكوفة ، أخذ أهل الكوفة النحو من علماء البصرة ، ثم انتهجوا بالنحو ومسائله نهجاً خاصاً بهم، على يد الكسائي خاصة الذي كانت له اليد الأولى في الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأصبح الخلاف واضحاً حتى طال جميع أبواب النحو ومسائله.

وأصبح لكل مدرسة من المدرستين مذهب خاص بها في الخلاف النحوي تقوم عليه دعائم مدرستهم ، طرائق بحثهم في الخلاف ، ونهجهم الذي سلكوه في بحث الخلاف^(٢) ولكن الخلاف تطور واشتد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربي ، وتميزت مدرستا البصرة والكوفة في ذلك ، واشتدت حدة الخلافات بينهما أما بتأثير السياسة ، أو القبيلة ، أو سعي وراء المكاسب المادية .

وأصبح الخلاف مادة للتسلية حيناً ولشحن النفوس بالعداء حيناً آخر، إذا كانت المناظرات والمجادلات في بلاط الخلفاء والأمراء خاصة ، وقصة المسألة الزنبورية مثلاً ليس ببعيد^(٣) .

(١) يُنظر : مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي ، ٩٠ ، ويُنظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٢٤٥-٢٤٦

(٢) يُنظر : المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٤٠ ، يُنظر : المفيد في المدارس النحوية : ابراهيم السامرائي ، ٣٢

(٣) يُنظر : نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : محمد طنطاوي ، ١٢٣ ، يُنظر : المفيد في المدارس النحوية :

السامرائي ، ٣١

- بداية ظهور الخلاف النحوي :

كان أول خلاف ظهر بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه من أن الخليل بن احمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه ، وأن كل ما جاء في كتاب سيبويه من : قال الكوفي يكون هو الرؤاسي^(١) . والأمر الذي دعا الدكتور شوقي ضيف إلى القول بأن أبواب الخلاف فتحت على يد الاخفش تلميذ سيبويه ، هو ما رآه من خلاف بين الاخفش وسيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه .

إذ أعد الاخفش لنشأة المدرسة الكوفية النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة ، إذ أنه كان عالماً بلغات العرب ، فكان ثاقب الذهب ، حاد الذكاء ، خالف سيبويه وحمل عليه ، وحمل عنه الكوفيون ، ومضوا يتسعون فيه ، فتكونت مدرستهم ، وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها ، وبذلك أدهما للخلاف عليها، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ مذهبهما النحوي الجديد^(٢) .

على الرغم من ذلك لم يكن الاخفش تلميذ سيبويه رائداً في هذا الخلاف ، على الرغم من أنه هو من فتح أبوابه ، ولم يكن اتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرات النحوية المشهورة بين سيبويه والكسائي وخذل فيها سيبويه ، فجاء الاخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون بعد أن اطمأن الى رغد العيش معهم ، فوافقهم في بعض مسائلهم^(٣) .

أما مسألة الخلاف لدى مصنفينا اللغويين من خلال مقدمات مصنفاتهم ، فنجدهم قد تناولوها في ضوء اختلافهم في المسموع الذي يحتج به ، والمسائل المتناثرة في مصنفاتهم اللغوية ، ولا سيما المقدمات ، ولعله قد كان شبه

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الانباري ، ١٢٨

(٢) المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ٩٥ ، ١٥٦

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي ، ١٠٥

معدوم في خاتمة مصنفاتهم ، إلا ما جاء منه في خاتمة الفيومي في كتابه المصباح المنير .

ولعل تناولهم لظاهرة الخلاف بشكل عام لم يكن بالصورة المباشرة التي تقتضي ذكر المفهوم (مفهوم الخلاف) ونشأته وأسبابه ، بل جاءت هذه الأمور من خلال استنتاجنا لها في تناولنا المسائل الخلافية بالدراسة والتحليل . فنجد مصنفينا اللغويين قد اهتموا وبرزوا في المسائل النحوية ، وعولوا كثيراً على التعليل ، وإبراز الحجج ومناقشة المسائل النحوية .

إذ وجدنا الاختلاف في المسائل قد بدأ منذ القرن الثاني الهجري عند الخليل في كتابه العين ، ولكن الخلاف في هذه المدة لم يكن قد وصل الى حد التنافس بين اللغويين بل ما رأيناه لديهم من خلاف كان يذكر المسائل النحوية المختلف فيها ، والبدء بمناقشتها وتحليلها^(١) . إذ لم نجد الخلاف لديهم أكثر من مذاكرة ، وحكاية للأقوال المخالفة ، والرد عليها أحياناً .

ولعلنا كثيراً ما نجد عند اللغويين أقوالاً لعلماء النحو يخالفهم فيها اللغويون ، وأمثلة ذلك ما نجده عند الزجاج (ت : ٣١١ هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه فنراه يورد لسيبويه أقوالاً يخالفه فيها ، فيقول وزعم سيبويه^(٢) ، وعبرة (زعم) من العبارات التي تدل على وجود الخلاف في بعض الأحيان عند العلماء إذ أورد الدارسون عبارات تدل على وجود الخلاف بين علماء النحو .

إذ كثيراً ما جاءت أقوالاً يوردها سيبويه لشيخه يونس والخليل ، ثم يخالفها ، فيقول : " وزعم الخليل ... " ، " وزعم يونس ... " ^(٣) ، ونجد الزجاج كذلك قد أورد مصطلح "

(١) يُنظر : مقدمة محقق العين : الخليل ، ٥٠/١ ، ويُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١ ،

وينظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٧

(٢) ينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٣) ينظر : الكتاب : ٢/٢٠٥ ، و ينظر : الخلاف بين النحويين : رزق الطويل ، ٢٦ ٢٦

الخلاف " ويريد به اختلاف النحاة فيما بينهم ، فذكر في جواز نصب الصفة على أنها تابع أو على الذم ، ثم يقول : " ولا خلاف بين النحويين فيما وصفنا" (١). فالزجاج في هذه المسألة وان نفى وجود خلاف حول المسألة ، إلا أن ذكره لمصطلح "خلاف" دليل على وجود خلاف واقع بين النحاة وان كان في غير هذه المسألة ، فقله : " لا خلاف" دليل على الإجماع بين النحاة (٢) . والإجماع يكون ضد الخلاف ، فخرج بقوله : لا خلاف ، وجود خلاف (٣) .

وما نجده عند اللغويين فإن وجود الخلافات النحوية عند اللغويين قد بدت واضحة الرؤية في القرن الرابع والخامس الهجريين عند الزجاج صاحب معاني القرآن وإعرابه ، وابن سيده صاحب كتاب المحكم والمخصص وابن هشام اللخمي صاحب كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وغيرهم . إذ أخذت هذه المدة الزمنية طابعاً منهجياً ، وتنافساً شديداً ، وتمثيل وجهتي النظر للبصريين والكوفيين .

ونجد من الخلافات عند اللغويين ما جاء مناظرة بين علماء النحو واللغة في بلاطات الأمراء ، تناولوه بالبحث والمناقشة ، ومثال ذلك تلك المناظرة التي حصلت بين المازني وابن السكيت في بلاط أبي جعفر المتوكل ؟ واستدراك ابن سيده على جواب ابن السكيت لسؤال المازني ، حين أمر أبو جعفر المتوكل المازني بأن يسأل ابن السكيت مسألة في النحو .

فسأل المازني ابن السكيت عن وزن " نكتل " في قوله تعالى : "فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَنَانًا نَكْتُلُ" (يوسف : ٦٣)، فقال له ابن السكيت : " نفعل " ، فقال له المازني : " والله ما سألتك عن

(١) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١

(٢) ينظر : نفسه ، ٤٤/١

(٣) نفسه ، ٤٤/١

هذه^(١) . ولعل الذي قصده المازني من سؤاله أن يكون الجواب الوزن " نفتعل " وإعراب نكتل بالجزم إذ هو جواب الأمر ، فأقتضى الجزم سكون اللام .

فقياسه في أصل تقديره : كيل يكيل ، نظيره من الصحيح ضرب يضرب ، إلا أن الياء في كيل انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والألف لا تكون إلا ساكنة ، إلا أنها في شبه حركة ونقلت كسرت الياء في المضارع ، ونقلت كسرتها الى الكاف وكانت ساكنة فكسرت إذا لم يستقم التقاء الساكنين فصار نكتل ، وقيل في الجمع : كلنا نكتل ، ثم لما زيدت التاء دلالة إلى الافتعال قيل : اكتال نكتال ، واصله اكتيل يكتيل ، ثم قلبت الياء من اكتيل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار أكتال ومضارعه يكتال ، واصله يكتيل ، وفي الجمع نكتيل وزنه " نفتعل " فلما قيل نكتل فأعرب بالجزم إذ هو جواب الأمر اقتضى الجزم سكون اللام .

فالتقى ساكنان اللام والألف المنقلبة من الياء ، فأسقطت الألف لذلك فبقي " نكتل " ووزنه في الأصل " نفتعل " ثم لما حذفت الألف المنقلبة من الياء وهي عين الفعل صار نكتل فوزنه " نفتل " ^(٢) . ونجد من خلال ذلك أن المسائل الخلافية التي تناولها اللغويون قد أثرت اللغة العربية من حيث التركيب والمعاني ، وتوجيه الألفاظ ، ومثال ذلك ما نجده كذلك في خاتمة الفيومي في كتابه المصباح المنير .

إذ يذكر المسألة النحوية ، مناقشاً لآراء علماء النحو في هذه المسألة من حيث التركيب والاحتجاج بالمسموع والمقيس . ومثال ذلك : لما اسند الفعل إلى الشخص ونصب ما كان فاعلاً ، وقد اختلف في نصب الفاعل .

فقليل النصب على التمييز لأنه معرفة في معنى النكرة مثال : خفت به ذرعاً ، وقيل على نزع الخافض والأصل رشدت في أمرك لأن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة محضة .

(١) ينظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١ ، ٣٣ ،

(٢) ينظر : نفسه ، ٣٣/١

وقيل على التشبيه بالمفعول ، ومن ذلك ما جاء شاذاً من فعل بالضم متعدياً ، نحو :
رُحيتك الدار ...^(١) .

- أسباب الخلاف النحوي عند اللغويين في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية :

أولاً : الاختلاف في المسموع :

نجد من خلال بحثنا في المسائل الخلافية لدى مصنفينا اللغويين ، إن من الأمور التي اختلفوا فيها هي المسموع الذي يحتج به، وكيفية أخذ كل مصنف للاحتجاج به ، إذ كانت نظرة كل مصنف للهجات العربية من وجهة نظر مخالفة للآخر ، إذ بذل علماء اللغة في القرن الثاني الهجري جهوداً كبيرة في جمع المادة اللغوية من القبائل العربية، حتى يتسنى لهم إقامة قواعد النحو والتصريف على ضوء ما جمعوا من مادة ، ولكن كثيراً من هذا المسموع لم يكن يسير على نمط واحد في النطق ، ولعل سبب ذلك بعد هذه القبائل عن بعضها الآخر جغرافياً ، إذ هي قبائل متفرقة من قبائل : نجد وتهامة ، والحجاز ، وما يحيط بها^(٢) ، وحين جمع اللغويون هذه اللهجات للقبائل المتفرقة لم ينسبوا كثيراً منها إلى قبيلة معينة ، بل اكتفوا بذكر قال قوم ، وهي لغة قوم ، أو هذا من كلام العرب ، وغيرها .

والذي يبدو لنا أن علماء اللغة في عصر التعقيد الأول حيث جمعوا المادة اللغوية ، ووضع النحاة قواعدهم للغة وقوانين التصريف لم يهتموا بأسماء القبائل ، بل المهم ووفق المنهج الاستقرائي أن تطرّد القاعدة التي يضعون على الكثير الشائع من كلام العرب ، وسمّوا ما عدا ذلك بالشاذ الذي لا يقاس عليه .

ويمكن أن ندعم ما ذكرنا بما ذكره سيبويه عن بعض القبائل العربية التي وضعت عنها قواعد اللغة العربية وتصريفها ، إذ قال سيبويه دون تحديد قبيلة بعينها " وسمعنا

(١) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٣

(٢) ينظر : خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

من يقول أما العسل فأنا شرّاب^(١) . وقال كذلك : وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضارب الرجل شبهوه بالحسن الوجه"^(٢) . وقد جاء التحديد للقبائل فيما بعد عند علماء القرن الرابع الهجري ، وما يتبعه من القرون ، وقد برز من هؤلاء الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)^(٣) ، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)^(٤) ، والأصفهاني (ت: ٤٢٥هـ)^(٥) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)^(٦) ، وابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ)^(٧) ، وغيرهم .

وقد اضطرب عدد القبائل المعتمد عندهم في التعقيد ، إذ لكل منهم رؤيته الخاصة التي تختلف عن الآخر ، وسوف نذكر بعض النصوص التي ذكرها اللغويون في خطب مصنفاتهم ، ذاكرين فيها القبائل المعتمدة عندهم ، فهي تختلف لديهم من حيث الفصاحة والعدد ، إذ جعل الأزهري في خطبة التهذيب اللغات الأفصح لديه هي اللغات التي تؤخذ بالمشافهة من أفواه العرب ، فهي لديه ثقة لا يقع فيها خطأ ، أو لحن فاحش .

قال : " وكنت منذ تعاطيت هذا الفن في حدائتي إلى أن بلغت السبعين ، مولعاً بالبحث عن المعاني ، والاستقصاء فيها ، وأخذها من مضانها ... ، وكنت امتحنت بالإسار^(٨) سنة ... وكان القوم الذين وقفت في سهمهم عرباً منهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد، نشئوا في البادية ... يتكلمون بطباعهم البدوية ، وقرائهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ ، أو خطأ فاحش^(٩) " .

(١) الكتاب : سيبويه ، ١١١/١ ، وينظر : مقدمة محقق العين : الخليل ، ٤٩/١ - ٥٠

(٢) الكتاب : سيبويه ، ١٨٢/١

(٣) ينظر : خطبة تهذيب اللغة : الأزهري ، ٧/١

(٤) ينظر : خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

(٥) ينظر : خطبة المفردات : الأصفهاني ، ٥٤

(٦) ينظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٢/١ ، وينظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ٩/١

(٧) ينظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٤٠ ، ٤٤

(٨) الأسار : القيد ويكون حبل الكتف ومنه سمي الأسير ، لسان العرب : ابن منظور ، مادة (اسر) ، ١٩/٤

(٩) خطبة التهذيب : الأزهري ، ٧/١

في حين نجد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) قد اختلف في عدّه للأفصح من القبائل مع الأزهري ، وعددها ، إذ رأى إن قبائل البادية والأعراب ، وهم : نجد ، وتهامة ، وقيس ، وتميم ، وثقيف وهذيل ، هي من أفصح القبائل العربية . يقول في خطبة كتابه : " وهو كتاب فليت له العربية ما فصح من لغاتها وملح من بلاغتها ، وما سمع من الأعراب في بواديها ، ومن خطباء الحل في نواديها ، ومن قراضبة نجد في أكلائها ومراتعها ، ومن سماسرة تهامة في أسواقها ومجامعها ، وما تراجرت به السقاة على أفواه مليها ، وتساجعت به الرعاة على شفاء عُلْبها ، وما تعارضته شعراء قيس ، وتميم في ساعات المماتنة وما تزاملت به شعراء ثقيف وهذيل في أيام المماتنة^(١) .

ويتضح في ضوء هذه النصوص إنّ ما قاله هؤلاء العلماء حول اللغات التي يحتج بها كان فيه اختلافاً في جنس اللغات وعددها ، في حين لا يمكننا جعل ذلك حكماً عاماً يؤخذ به ، إذ إن بعضهم لم يتسن له السماع من بوادي الأعراب .

فضلاً عن ذلك فقد وجدنا اضطراباً في هذه القبائل لدى كل مصنف ، إذ جعلها الأزهري قبائل ثلاثة : هوازن ، وتميم ، وأسد ، وهم لديه من القبائل المحتج بها ، في حين جعلها الزمخشري قبائل ستة : نجد ، وتهامة ، وقيس ، وتميم ، وثقيف ، وهذيل^(٢) . في حين ذكر أبو نصر الفارابي في خطبة كتابه الحروف القبائل التي يحتج بها : "كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ... والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم أقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم أتكلم في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" .^(٣)

(١) خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

(٢) ينظر : خطبة التهذيب : الأزهري ، ٧/١ ، وينظر : خطبة أساس البلاغة : الزمخشري ، ١٥/١

(٣) خطبة الحروف : الفارابي ، ١٤٧

والذي يبدوا لنا في ضوء ما وجدناه عند المصنفين اللغويين في عصر التقعيد الأول ، حيث وصفوا قواعدهم النحوية للغة وقوانينها ، ولم يهتموا كثيراً بأسماء القبائل ، بل كان المهم لديهم هو أن تطرّد القاعدة التي يضعون على الكثير الشائع من كلام العرب ، وسموا ما عداه بالشاذ الذي لا يقاس عليه .

ثانياً : كثرة وتصرف اللغة العربية :

نجد أن كثرة اللغة وسعتها وغلبة الحاجة إلى التصرف فيها يعد من أسباب الخلاف النحوي بين العلماء ، وكثرت الألفاظ ، وقد يكون للحكم الواحد علتان أو أكثر منها ، مثلما هو عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، وابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان ، والفيومي في خاتمة المصباح المنير ،

ونستشهد لذلك بما جاء عند الفيومي في مسألة أفعل التفضيل المصحوب بمن، أن يكون (أفعل التفضيل) منفصل عن المفضل عليه ، وأن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، وعليه فلا يقال زيد أفضل الحجارة ؛ لأنه ليس منها ، ويقال زيد أفضل من الحجارة ؛ لأنه منفصلاً عنها ، وأما "من" فمعناه ابتداء الغاية^(١) .

وقد أورد اللغويون من خلال مصنفاتهم اللغوية شيئاً من اللفظ ، ورأوا أنه يجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة ، ومثال ذلك ما جاء من جواز تأنيث لفظ (الزيود) ، إذ إن لفظ الواحد غير موجود في الجمع ، فإن كان كذلك فأجترئ على الجمع بالتأنيث ، وذلك باعتبار الجماعة (أي الجمع) ، وقياساً على قامت الزيود^(٢) .

ثالثاً : الاجتهاد :

(١) ينظر : خاتمة المصباح المنير الفيومي ، ٢٦٩

(٢) نفسه ، ٢٦٩

ويعد كذلك من أسباب الخلاف النحوي ، من حيث تفتح العقل العربي ، وحيث تطوّر اللغة ونموها والدليل على ذلك أن دراستنا لمسائل الخلاف نجد أن كثيراً منها خلافاً عقلياً جدلياً ، لا يتعدى الخلاف اللفظي ، وفي بعض الأحيان لم تكن له فائدة مجدية ، وقد أورد العلماء مسائل كثيرة ذكرها أبو حيان في كتابه الارتشاف لا فائدة منها كذهابهم إلى ارتفاع الفعل بحروف المضارعة كالمهزمة^(١) .

ومن ذلك ما اجتهد به بعض اللغويين ، كالزجاج (ت: ٣١١هـ) في كثير من المسائل النحوية ، فقد ذكر محقق كتابه بأنه تفوق في ميدان دراسة اللغة والأشعار تفوقاً ملحوظاً ، واستشهاداته الشعرية في " معاني القرآن وإعرابه " تدل على سعة روايته للشعر ، وقد تعمق دراسة النحو ، وانفرد بمذهب خاص له فيه^(٢) . ولعل انفراده في هذه الأمور يعد من باب الاجتهاد ، وسعة الذهن .

ومما يدل على اجتهاده وقوة عقليته ، ما ذهب إليه مخالفاً سيبويه في أن الكاف ، اسم في قولك كزيد ، وليس حرفاً ، وكذلك في الباء في قوله : " بسم الله .. " وزعم سيبويه أن معنى الباء للإلصاق...^(٣) . وما نجده عند ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) من مسائل اجتهدية ، برزت عقلية هذا العالم المصنّف ، الذي أثنى عليه العلماء في العربية .

قال فيه السيوطي : " لم يكن في زمانه اعلم منه بالنحو واللغة والأشعار ، وأيام العرب وما يتعلق بها متوفراً على علوم الحكمة"^(٤) . ولعل من المسائل التي اجتهد فيها ابن سيده ما جاء في خطبة كتابه المحكم ، مخالفاً فيه ابن الأعرابي في جمعه الأعداد على

(١) همع الهوامع : السيوطي ، ٥٩٢/١

(٢) مقدمة محقق معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ١٩/١

(٣) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٤) مقدمة محقق المحكم لابن سيده ، ١٤/١

: أعداء ، وأعادٍ ، وعدِّي وعدِّي ، فذهب بالقول إلى أن ابن الأعرابي أوهم أن هذا كله جمع لشيء واحد^(١) .

ومنه ما جاء في اسم الفاعل بالفعل إذا كان جاريا عليه بإلغاء ، وعقده إذا لم يكن جارياً عليه بالواو ، يقول في خطبة كتابه المحكم: "ولما انفرد به كتابنا "... عقد اسم الفاعل بالفعل إذا كان جاريا عليه بإلغاء ، وعقده إذا لم يكن جاريا عليه بالواو ، وذلك لسبب دقيق فلسفي خفي نحوي"^(٢) .

رابعاً : الثقافة الخاصة :

نجد أن للدرس النحوي في مقدمات المصنفات اللغوية ثقافة خاصة لكل مصنف برزت من خلال تعميده للقواعد النحوية ، ومناقشة الظواهر النحوية ، وإطلاق الأحكام عليها ، فارتبطت مسائلهم النحوية بالفعل والمنطق والكلام ، وقد انعكس ذلك بالفائدة على الدراسات التي تناولوها . وتفضيل ذلك أن حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين .

ويدلُّ ذلك على ما قام به ماسرجويه وابن المقفع من ترجمات ، ويضاف إلى ذلك إن فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق ، وانعكاس ذلك على الدراسات كان لها دور عند البصريين ، ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين ، والحقيقة إن هذه المؤثرات كان لها دور كبير في الخلاف ، وخاصة نحاة البصرة الأوائل كان لهم صلة بالمعتزلة وأهل المنطق والفلسفة .

وظهر ذلك واضح في موقفهم في الدراسات النحوية وهذا الاتصال بهذه العناصر ظل يرافق جميع النشاطات الأخرى غير النحوية^(٣) .

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٤/١

(٢) ينظر: نفسه ، ٤١/١

(٣) ينظر : الحياة الأدبية في البصرة حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، احمد كمال زكي ، ١٠٦ - ١٠٧

وقد كان لذلك دور كبير لدى علماء القرن الرابع الهجري من اللغويين ، أمثال : ابن سيده وغيره من علماء القرن الرابع ، فلا تخلو اختلافاتهم من إضافة في المعاني ، أو التراكيب ، أو الأحكام الفقهية ووجهة نظر تختلف عن الآخر . وظل هذا الاختلاف يرافق جميع المصنفات اللغوية الأخرى غير النحوية .

المسائل الخلافية في مقدمات المصنفات اللغوية :

أولاً : الخلاف في متعلق الجار والمجرور في البسمة :

اتفق البصريون والكوفيون على أن الباء في " بسم الله " وما دخلت عليه متعلقة بمحذوف ، إلا أنهم اختلفوا في المتعلق ، فذهب الكوفيون إلى أن ذلك المتعلق فعل محذوف تقديره : " ابدأ بسم الله " ، وعلى هذا يكون الجار والمجرور في موضع نصب^(١) ، وهو ما ذهب إليه الفراء (ت: ٢٠٧هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن^(٢) ، وذهب البصريون إلى أن المتعلق كائن أو مستقر.

فيكون الجار والمجرور خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : " بسم الله ابتدائي"^(٣) . قال الزجاج في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه : " الجالب للباء معنى الابتداء ، كأنك قلت : بدأت بسم الله الرحمن الرحيم ، إلا أنه لم يحتج لذكر " بدأت " ؛ لأن الحال تنبئ أنك مبتدئ^(٤) . وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن الباء في بسم الله للاستعانة ، نحو كتبت بالقلم ، وموضعها نصب ، أي بدأت ، وهو قول الكوفيين ،...وقيل هو موضع اسم رفع ، والتقدير ابتدائي ثابت أو استقر باسم الله وهو قول البصريين^(٥) .

(١) ينظر : إعراب القرآن : النحاس ، ١٦٦/١

(٢) ينظر : خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٢/١

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : العكيري ، ١٠ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي ، ٦٦

(٤) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

(٥) البحر المحيط : الأندلسي أبو حيان ، ١٦/١

والذي ذكره أبو حيان في الباء هو مذهب سيبويه ، إذ نقل عنه الزجاج في خطبة معاني القرآن وإعرابه ذلك قال : " وزعم سيبويه أن معنى الباء للإلصاق ، وتقول كتبت بالقلم ، فكأن الكتابة ملصقة بالقلم ، وهذا دليل على خلافه مع سيبويه في هذا الموضع^(١) .

فسيبويه يذهب إلى أن الباء للإلصاق^(٢) ، والفراء يذهب إلى أن موضع الباء نصب ، والمعنى بدأت باسم الله ، وأبدأ بسم الله^(٣) . قال ابن هشام : " الباء للإلصاق وهو معنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر سيبويه عليه ، ثم الإلصاق حقيقي كأمسكتُ بزيد إذا قبضت شيء من جسمه ، ومجازي كمررتُ بزيد^(٤) ، وعليه يكون الخلاف في متعلق الجار والمجرور في قوله : " بسم الله ... " بين اللغويين كذلك .

إذ ذهب الزجاج إلى أن متعلقه اسم ، في حين ذهب الفراء في خطبة كتابه معاني القرآن أن متعلقه فعل ، وهو ما جاء فيه من خلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد وقف بعض العلماء موقفاً وسطاً بين البصريين والكوفيين ، فلم يرجح موقف البصريين الذي يقول بحذف متعلق الجار والمجرور الذي هو الاسم ، ولم يرجح موقف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المحذوف من المتعلق بالجار والمجرور فعلٌ بل قدره على الأمرين ، فيرجع الأول ؛ لأن الأصل في العمل للفعل ، أو يرجح الثاني ؛ لبقاء أحد جزأي الإسناد^(٥) .

الترجيح :

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١ ، وينظر : الكتاب : سيبويه ، ٢١٧/٤

(٢) ينظر : الكتاب : سيبويه ، ٢١٧/٤

(٣) ينظر : خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٢/١ ، وينظر : الجامع : القرطبي ، ٩٩/١

(٤) مغني اللبيب : ابن هشام ، ٩٥/١

(٥) ينظر : البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، ١٦/١

والذي نرجحه نحن أن متعلق الجار والمجرور فعل محذوف متأخر مناسب للمقام ، فإن قدمنا : " بسم الله " بين يدي القراءة يكون التقدير : بسم الله أقرأ فنكون قد قدرنا المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور فعلاً لأن الأصل في العمل الأفعال لا الأسماء ، ولهذا كانت الأفعال تعمل بلا شرط ، والأسماء لا تعمل إلا بشرط ، لأن العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء ^(١).

ثانياً : الخلاف في أصل المشتقات المصدر أو الفعل :

ونقصد بالمشتقات هي كل الصيغ المأخوذة عن أصل ، وهذه المشتقات تشمل الأفعال والأسماء والنعوت وكلها على اختلافها ترجع إلى أصل واحد ، مثال : ضَرَبَ ، أَضْرَبَ ، تَضَرَّبَ ، ضَارِبٌ ، مَضْرُوبٌ ... " كلها صيغ تعود إلى أصل واحد هو الضرب . لكن النحاة اختلفوا فيما بينهم حول الأصل الذي تشتق منه كل هذه الصيغ المختلفة ، وذهب كل منهم في تفسير هذا الأصل مذهباً خاصاً به ^(٢) وذلك على النحو الآتي :

– المذهب البصري : يذهب إلى أن المصدر أصل المشتقات ، والفعل مشتق منه وفرع عليه ، وإن المصادر أصول للأفعال ، واستدلوا على ذلك بوجوه :

الوجه الأول : أن المصدر اسم ، والأسماء قبل الأفعال ، لأنها تقع من الأسماء ، فلما كانت الأسماء قبل الأفعال والمصدر اسم ، وجب أن يكون قبل الفعل ، وإذا صح المصدر قبل الفعل ، صح أنه أصل للفعل .

الوجه الثاني : أن المصدر هو الأصل ، وإن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن ضرب يدل عليه

(١) مغني اللبيب : ابن هشام . ١٧٠/١

(٢) مسائل خلافة : العكبري ، ٦٨ ، وينظر : الأصول : ابن السراج ، ١٦٢/١ ، وينظر : إيضاح العلل ،

الزجاجي ، ٥٦

الضرب ، والضرب لا يدل ما يدل عليه ضرب ، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل ، الفعل فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل^(١) .

الوجه الثالث : أن المصدر يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ولا يستغني عن الاسم ؛ لأنه لا يستغني عن الفاعل فلما كان المصدر يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى فعل والفعل لا بد له من فاعل^(٢) علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع لأن الأصل قد يكون بلا فرع ، والفرع لا بد له من أصل^(٣) .

الوجه الرابع : أن المصدر واحد ، والفعل بمنزلة المركب من شيئين ؛ لأنه يدل على المصدر والزمان والواحد قبل الاثنين في الرتبة^(٤) .

الوجه الخامس : أن المصدر أصل للفعل ، والمصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

أما مذهب الكوفيين فهو: أن الفعل أصل المشتقات والمصدر مشتق منه ، واستدلوا على ذلك بأمور منها :

الأول : أن الفعل يعمل من المصدر والعامل قبل المعمول ، نحو : ضربت ضرباً ، فتتنصب ضرباً بـ (ضربت)، فوجب أن يكون فرعاً ، لأن رتبته بعد الفعل .

الثاني : أن المصدر مؤكّد للفعل ، والمؤكّد قبل المؤكّد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً على أصل البصريين، وهي نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التّعجب، وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال لاستمالة وجود الفرع من غير أصل^(٥) .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٢٨

(٢) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٣

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٢٨

(٤) ينظر : همع الهوامع : السيوطي ، ٥٤/٢ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : الصيمري ، ٧٥٥ ، ٧٥٤/٢

(٥) دروس في المذاهب النحوية : عبدة الراجحي ، ١٤٨

الثالث : أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ، نحو : قام قياماً ، ويصحُّ بصحته ، نحو : قامَ قواماً ، فلمَّا صحَّ لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه ، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول^(١) .

وذهب ابن طلحة إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ؛ لأن في العربية أفعالاً لا مصادر لها ، ومنها مصادر لا أفعال لها ، فليس أحدهما أولى بأن يكون أصلاً^(٢) .

وذهب ابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) إلى أن الأفعال هي أصول مباني أكثر الكلام ، قال في خطبة كتابه الأفعال : " اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، ولذلك سمتها العلماء الأبنية ... وهي حركات مقتضيات ، والأسماء غير الجامدة ، والنعوت كلها منها مشتقات ، وهي أقدم منها بالزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين ، والبصريون يقولون بقدّم الأسماء وإن الأفعال مشتقة منها^(٣) .

ثالثاً : الخلاف في إضافة (آل) إلى المضمّر :

خالف ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ) أبا بكر الزبيدي ، والكسائي ، والنحاس في إضافة (آل) إلى المضمّر ، إذ ذهب كلاً من أولئك النحاة إلى عدم جواز إضافة آل إلى المضمّر ، في حين نجد اللخمي قد أجاز إضافتها^(٤) ، وقد اختلف النحاة في إضافة (آل) إلى المضمّر ، فمنع النحاس ، والزبيدي والكسائي ، فلا يقال عندهم اللهم صل على محمد وآل محمد ، ولا يقال وآله ، والصواب أن يقال : أهله .

وذهبت طائفة أخرى إلى جواز القول بذلك ، فهم ابن السيد البطليوسي ، وهو الصواب عنده ؛ لأنَّ السَّماع الصحيح يعضده ، قال : " وقوله : " وآله " : ذكر أبو

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٢٨

(٢) همع الهوامع : السيوطي ، ٥٤/٢

(٣) خطبة الأفعال : ابن القطاع ، ١/ ٥ - ٦

(٤) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٢٧

جعفر النحاس أن " آلاً " يضاف إلى الأسماء الظاهرة ، ولا يجوز أن يضاف إلى الأسماء المضمرة ، فلم يجز أن يقال صلى الله عليه وآله، قال : وإنما الصواب : " وأهله " ، وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي في كتابه لحن العامة ، وهذا مذهب الكسائي ، وهو أول من قاله ، فأتبعاه على رأيه ، وليس بصحيح ؛ لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده^(١) .

وقد روى أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، وأجاز إضافة (آل) إلى المضمّر ، إذ روى أبو العباس المبرد وغيره " من ألك وليس منك " بإضافة (آل) إلى الكاف، وأبو العباس من أئمة اللغة بالحفظ والضبط^(٢) . وذهب أبو العباس الدينوري في كتابه الذي وصفه في إصلاح المنطق : نقول فلان من آل فلان ، وآل أبي فلان ، ولا نقل من آل الكوفة ، ولكن من أهل الكوفة فإذا كنّيت قلت : هو من أهله ، ولا تقول : من آله إلا في قلّة من الكلام . فهذا نصٌّ بأنّها لغة^(٣) .

وعلل ابن هشام اللخمي تجويزه إضافة (آل) إلى المضمّر ، بأن إضافة (آل) إلى المضمّر قد وردت به العرب الأخبار ونطقت به الأشعار^(٤) . وقد وردت أشعار عند العرب جاء فيها إضافة (آل) إلى المضمّر ، أوردها ابن هشام لعضد تجويزه إضافة (آل) إلى الضمير ، وهي^(٥) :

قول عبد المطلب^(٦) :

(١) الاقتضاب : البطلوسي ، ٣٥/١

(٢) ينظر : الكامل : المبرد ، ٩٧٠ - ٩٧١

(٣) الاقتضاب : البطلوسي ، ٣٧/١

(٤) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٢٧

(٥) ينظر : نفسه ، ٢٧ - ٢٨

(٦) البيت منسوب لعبد المطلب بن هاشم : ينظر : الاقتضاب : البطلوسي ، ٣٧/١ ، وينظر : الروض الآنف :

السهيلي ، ٢٦٢/١ ، ٢٦٧

- فأنصُر على آل الصليب - ب وعابديه اليوم آلك

فالشاهد قوله: "آلك" ، حيث أضاف (آل) إلى "الكاف" .

ومنه قول الكميت:^(١)

- فأبلغ بني الهنديين من آل وائلٍ وآل مناة والأقارب آها

بإضافة (آل) إلى الضمير "الهاء" والشاهد هو "آها" .

ومنه قول خفاف بن ندبة^(٢) :

- أنا الفارس الحامي حقيقة والدي وآلي كما تحمي حقيقة آكا .

والشاهد في هذا البيت: "آكا" و "آلي" بإضافة آل إلى كُلاً من "الكاف" و "ياء المتكلم"

وأورد بيت رواه بن السيد البطليوسي للمتنبّي قال : قال أبو الطيب المتنبّي وإن لم يكن حجة في اللغة^(٣) :

- والله يسعد كل يوم جدّه ويزيد من أعدائه في آله^(٤)

والشاهد هنا قوله: "آله" بإضافة "آل" إلى "الهاء" .

وقد أورد ابن الصبّان صاحب الحاشية الأبيات السابقة للاحتجاج على جواز إضافة (آل) إلى المضمّر^(٥) . وخلاصة ذلك أن جمهور العلماء على جواز إضافة (آل) إلى

(١) الديوان : الكميت ، ٩١/٢

(٢) الديوان: خفاف بن ندبة ، ٦٧

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٢٧

(٤) الديوان : المتنبّي ، ٦١/٣

(٥) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ٤٥/١

المضمر ، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان ،
والقلة منهم كانت تمنع ذلك .

الترجيح :

هو ما ذهب إليه الجمهور من جواز الإضافة ، لكن الأحسن والأكثر إضافة الاسم إلى
الظاهر .

رابعا : تأنيث الفعل تبعاً للفاعل :

خالف الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) من أجاز من علماء المذهب الكوفي تأنيث الفعل المسند
إلى الفاعل الحقيقي ، إذ ذهب الفيومي إلى وجوب تأنيث الفعل المسند إلى فاعل حقيقي
، قال في خاتمة كتابه : " إذا اسند الفعل إلى مؤنث حقيقي ، نحو قامت هند وجبت
العلامة ، وحكى بعضهم جوازها ، فيقال قام هند " (١) . وجاء الفيومي بما أنكره المبرد
من حذف التاء ، قال المبرد : " والحذف ليس من كلام العرب وتبعه جماعة ؛ لأنَّ
التاء لفرق الفعل المسند إلى المذكر والمؤنث لا لفرق المذكر والمؤنث ؛ ولأنَّ
الماضي مبني على المستقبل ، فكما لا يجوز يقوم هند بالتذكير لا يجوز قام هند ؛ لأنَّ
الياء علامة المذكر والتاء علامة المؤنث فلا تدخل احدهما موضع الأخرى (٢) .

وذهب ابن الانباري إلى وجوب تأنيث الفعل اسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث ولا
يفصل عن الفعل أي فاصل .

فإذا كان الفاعل (مجازي) غير حقيقي ، أو سبقه فاصل ما جاز إلا أن يؤنث ، يقول
: " ولما التزموا التاء في المستقبل ، فقالوا : تقوم كرهوا أن يقولوا في الماضي : قام لنلا
تختلف العلامات والفروق ، فوفقوا بين الماضي والمستقبل لتجري العلامات على سنن
واحدة هذا إذا لم يفصل بين الفعل والاسم فاصل ، فإن فصل سهل الحذف ، فيقال :

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٢) نفسه : ٢٧٢

حضر القاضي امرأة ، وإذا اسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي لم تجب العلامة ، نحو :
طلع الشمس وطلعت الشمس ، وقال نسوة وقال الأعراب ^(١) . وتفصيل ذلك :

إن الفعل يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثا ، فتلحق الماضي تاء ساكنة في آخره ، أو تاء المضارعة في أول المضارع ، نحو : " تأبى هند الأذى " ، وينقسم إلى مؤنث حقيقي ومجازي (غير حقيقي) وحكمه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : تأنيث الفعل مثل " طلعت الشمس " والثاني: عدم تأنيثه مثل " طلع الشمس "

وأما إذا اسند الفعل إلى مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث ، فيجب تأنيثه ، مثل : الشمس طلعت ولا نقول الشمس طلع ، ويؤنث الفعل الماضي على ثلاثة أنواع :^(٢)

الأول : ما يؤنث معه الفعل الماضي وجوبا .

الثاني : ما يؤنث معه الفعل الماضي جوازا .

الثالث : ما يمتنع معه التأنيث .

فما يؤنث الفعل الماضي معه وجوبا يكمن في حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلاً (سواء حقيقي أو مجازي) غير مفعول عن ، وهو ما ذهب إليه ابن الانباري في قوله السابق^(٣) .

الحالة الثانية : إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول ولا فاعلا لـ "بئس" أو "نعم" .

أما ما يؤنث معه الفعل الماضي جوازا فيتمثل بالآتي:

(١) خاتمة المصباح المنير: الفيومي ، ٢٧٢

(٢) النحو المصنفى : محمد عيد ، ٤٠٣ ، وينظر : معاني النحو : فاضل لسامرائي ، ٥٢/٢

(٣) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

١- إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مؤنثا مجازيا (غير حقيقي) : نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس .

٢- إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث لكنه فصل عن رافعه بغير إلا ، وزعم النحاة ولعل أشهرهم ابن مالك وابن عقيل ، أن الفعل يجوز تذكره حتى وإن كان الفاعل اسم ظاهر حقيقي التأنيث غير منفصل عن فعله^(١) .

٣- إذا كان الفاعل جمع تكسير أو جمع لمذكر أو لمؤنث : وفيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : رأي الكوفيين : يجيزون التذكير والتأنيث مع كل اسم دل على جمع^(٢) ، وتبعهم أبو علي الفارسي في ذلك إلا في جمع المذكر السالم فإنه لم يجز^(٣) ، والزبيدي^(٤) ، وابن بابشاذ^(٥) ، والحريري^(٦) ، وابن الخباز^(٧) ، والجزولي^(٨) ، والموصلي^(٩) .

فأجازوا في المؤنث المجموع جمع سلامة قامت هند أخواتك ، وتقول : جاء الرجال وجاءت الرجال ، فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأويله بالجمع .

المذهب الثاني : رأي البصريين : وافقوا أبا علي الفارسي في الجواز في جمع التفسير ، وخالفوه في المؤنث السالم بأنه يلزم التأنيث ولا يجيزون التذكير ، وفي

(١) ينظر : النحو الوافي : عباس حسن : ٧٨/٢ - ٧٩

(٢) شرح الأشموني : الأشموني ، ١٧٥/٢

(٣) ينظر : التنزيل والتكميل : أبو حيان الأندلسي ، ١٩٨/٦

(٤) ينظر : الواضح في علم العربية : الزبيدي ، ١٧٩-١٨٠

(٥) شرح ألفية ابن معطى ، ٤٨٤/١

(٦) شرح ملحمة الأعراب : الحريري ، ١٦١

(٧) توجيه اللمع : ابن الخباز ، ١٢٤

(٨) المقاصد الشافية : الشاطبي ، ٥٨٦/٢

(٩) شرح ألفية ابن معطى : البجائي ، ٤٨٥/١

المذكر السالم وجوب التذكير، وتفصيل ذلك أن سيبويه^(١) والبصريين^(٢) ذهبوا إلى وجوب التأنيث في الفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالم عاقلاً ، نحو : قامت الهندات ، ولا يقال : قامت الزيدون بالتأنيث بل يجب التذكير .

وتبعهم في ذلك جمع من النحويين ، أمثال السهيلي الذي يقول في ردّه على من أجاز ذلك : " قلنا : هذا باطل فإن أحد من العرب لا يقول : الهندات ذهب ، ولا الجمال انطلق ، ولا الأعراب تكلم مراعاة للفظ الجمع ، فدلّ على أن الأمر بخلاف ما ذكره^(٣) . واحتج البصريون على ذلك بالقياس ، وذلك بأن سلامة نظم الواحد في الجمع التصحيح أوجب التأنيث^(٤) .

ومعنى ذلك : أن الاسم المفرد ، نحو : هند ، فاطمة حين جمعه جمع مؤنث سالماً لا يطرأ عليه أي تغيير في بنية ، فيصح : هندات ، فاطمات^(٥) .

٤- إذا كان فعل الفاعل (نعم وبئس) . وقد أجاز ابن مالك تأنيث الفعل وتذكيره ، كقولنا : نعمت المرأة هندُ ، ونعم المرأة هندُ . بجواز التأنيث وعدمه معها ، واحتج بتجويزه حذف التأنيث من " نعم الفتاة " لأن قصد الجنس واضح في " الفتاة " فعومل معاملة جمع التكسير ، وهذا حسن ولكن الإثبات أحسن^(٦) .- ومما يمتنع فيه تأنيث الفعل :

(١) الكتاب : سيبويه ، ٣٤/٢

(٢) ينظر : الارتشاف: الأندلسي ، ٢٠٢٨/٤

(٣) نتائج الفكر : السهيلي ، ١٦٨

(٤) شرح الاشموني : الاشموني ، ١٧٥/٢

(٥) ينظر : نفسه ، ١٧٥/٢

(٦) ينظر : أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ٣٥٤/١

١- إذا كان جمع مذكر سالم : فلا يجوز تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم^(١) ، وأجازه الكوفيون^(٢) . فلا يقال عند البصريين : قامت الزيدون (مذكر سالم) ، ويقال ذلك عند الكوفيين .

٢- إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الظاهر الحقيقي بـ (إلا) ، وفيه رأيان : رأي الجمهور^(٣)، منع التأنيث ، فنقول : ما قام إلا هند ، ولا نقول : قامت إلا هند . والرأي الثاني : هو رأي ابن مالك^(٤) : عدم منع التأنيث لكن الحذف عنده أفضل وأجود ، وهو وهو المرجح .

٣- قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل ، وهو قليل وحكى سيبويه : قال فلانة^(٥) .

٤- قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر^(٦) .

الترجيح :

من خلال الآراء السابقة للبصريين والكوفيين المرجح لدينا ما ذهب إليه من اللغويين في وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي وغيره من شروط التأنيث ، نرجح رأي الكوفيين في تجويزهم تذكير الفعل وفاعله مع المؤنث والمذكر السالم وذلك لما

(١) الكتاب سيبويه ، ٣٤/٢ ، وينظر : الارتشاف : أبو حيان الأندلسي ، ٢٠٢٨/٤ ، نتائج الفكر : السهيلي ،

١٦٨

(٢) شرح الاشموني ، ١٧٥/٢ ، الواضح في علم العربية ، الزبيدي ، ١٧٩ - ١٨٠ ، الحريري ، ١٦١

(٣) التنزيل : ١١٥١/٢ ، شذور الذهب ، ٢٢٥ ، همع الهوامع ، ١٧١/٢

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ، ١١٠/٢ ، وينظر : شرح الألفية للمراي ، ٤٠/١

(٥) الكتاب : سيبويه ، ٣٨/٢ ، ٤٥

(٦) نفسه ، ٤٦/٢ ، وينظر : الامالي الشجرية : الشجري ، ٣٤٥/٢ ، وينظر : شرح المفصل : ابن يعيش ،

٩٥/٥

وجدناه من الشواهد التي احتجوا بها من القرآن الكريم والشعر ، والنص القرآني خير دليل فهو نص مقدس نسلم به دون أي تأؤل .

خامساً : إضافة الشيء إلى نفسه :

وافق الفيومي البصريين في عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، وخالف الكوفيين الذين أجازوا الإضافة في هذا الشيء . قال في خاتمة كتابه : " فلا يقال يوسف أحسن إخوته لأن فيه إضافتين أحدهما إضافة أحسن إلى إخوته ، والثانية إضافة إخوته إلى ضمير يوسف " . والشرط أن يكون بعض ما يضاف إليه ، وكونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافة ما هو بعضه إلى ضميره لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه (١) . وهو رأي ابن السراج ، وتابعه عليه الفيومي (٢) .

وتفصيل ذلك :

أن البصريين والكوفيين اختلفوا في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه ، إذ يذهب البصريون إلى منع إضافة الشيء إلى نفسه ، ويتعسفون في تأويل النصوص التي تفسر على أساس هذه المسألة ودفعها بما ينسجم ومذهبهم في منع هذه القاعدة ، أما الكوفيون فقد توسعوا في القول بجواز هذه المسألة . إذ أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه بشرط أن يكون اللفظ مختلفاً (٣) .

وقد كان مما احتج به البصريون ، أن الغرض من الإضافة في كلام العرب يراد به التعريف والتخصيص ، والشيء لا يعرف بنفسه ولا يخصص (٤) ، وإلى ذلك ذهب المبرد (٥) .

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

(٢) نفسه ، ٢٧١

(٣) ينظر : الأتصاف في مسائل الخلاف : الانتباري ، ٣٥٢

(٤) ينظر : نفسه ، ٣٥٣

(٥) ينظر : المقتضب : المبرد ، ١٤٣/٤

والأشْمُونِي^(١) ، وأبو حيان الأندلسي^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وابن هشام^(٤) . وعللوا ما ذهبوا إليه من المنع ، بأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه ، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظها متفقا^(٥) ، وهو ما ذهب إليه الفيومي من اللغويين في خاتمة كتابه^(٦) . وقد أورد ابن مالك حالات عدة ذهب إليها البصريون محتجين لمنعهم الإضافة^(٧) :

الحالة الأولى : إضافة الشيء إلى مرادفه ، نحو قمح برٍ ، وليث أسدٍ .

الحالة الثانية : إضافة الصفة إلى موصوفها ، نحو : قائم رجلٍ .

الحالة الثالثة : إضافة الموصف إلى صفته ، نحو رجل قائمٍ .

الحالة الرابعة : إضافة المؤكد إلى مؤكده ، وعلل ذلك بأن التوكيد هو عين مؤكده والنعت عين منعوته والرديف عين مرادفه ، ومن أجل ذلك قدر البصريون مضافا إليه محذوفا في كُلِّ مَما ورد مما ظاهر من احد هذه الأنواع من الإضافة . قال ابن مالك : " ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى وأول موهما إذا ورد وهذه خلاصة قول ابن مالك في الحالات الأربع السابقة^(٨) .

أما ما احتج به الكوفيون فهو الآتي:

(١) ينظر : شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك ، ٤٨٩/١ ،

(٢) ينظر : الارتشاف : أبو حيان الأندلسي ، ١٨٠١/٤ ،

(٣) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٨٧/٣ ،

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : الاتباري ، ٣٥٣ ،

(٥) نفسه ، ٣٥٣ ،

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٤٧/٢ - ٤٨ ،

(٧) نفسه ، ٤٧/٢ - ٤٨ ،

(٨) الارتشاف : الأندلسي ، ١٨٠٦/٤ ، شرح الأشْمُونِي ، ٥٠٢/١ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :

الاتباري ، ٣٥٢ ،

أولاً : السماع المتمثل في :

١- الآيات القرآنية ، ومنها : قوله تعالى "إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ" (الواقعة:٩٥) ، فاليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق ، والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد (١)

الشواهد الشعرية ، ومنها :

قول الراعي (٢) :

- وقرب جانب الغربى بأدو مدب السيل واجتنب الشعارا (٣)

٣- الشواهد النثرية ، ومنها : قولهم : " صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقلة الحمقاء " ، فذهبوا في هذه الشواهد إلى أن الأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحمقاء ، فأضافوها إليها ، فاستدلوا بذلك على ما قالوه في الجواز. (٤)

وقد رد أبو حيان الأندلسي على ما ذهب إليه الكوفيون من تجويزهم إضافة الشيء إلى نفسه ، وما جاءوا به من شواهد ليحتجوا بها بأن هذا كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه . أما قوله تعالى من سورة الواقعة : " إن هذا لهو حق اليقين " التي احتجوا بها ، فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : "وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ" (البينة :٥) أي دين الملة القيمة (٥) . أما الرد على قولهم في "الصلاة

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٣٥٢

(٢) الديوان : الراعي النميري ، ١٤٧

(٣) الشاهد : جانب الغربى ، فأضاف جانب على الغربى والجانب في المعنى هو الغربى ، ينظر : الإنصاف في

مسائل الخلاف : الانباري ، ٢٥٤

(٤) سر صناعة الإعراب : ابن جني ، ٣٥/١ ، وينظر : الإيضاح : الفارسي ، ٤٠٢/١

(٥) الارتشاف : أبو حيان الأندلسي ، ١٨٠٦/٤ ، وينظر : الإنصاف ، ٣٥٣

الأولى" و "مسجد الجامع" و "بقلة الحمقاء" هو أنه قد حذف المضاف إليه ، وأقيمت الصفة مقامه في جميع الشواهد السابقة ، فتقدير " الصلاة الأولى " : صلاة الساعة الأولى ، وتقدير قولهم : مسجد الجامع : مسجد الموضع الجامع ، وتقدير قولهم : بقلة حمقاء : بقلة الحبة الحمقاء .

قال الانباري منكرا ما ذهب إليه الكوفيون من مجيئهم بالأمثلة السابقة ، وتأولهم لها : " فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه ، على ما بينا ، لم يكن لهم فيه حجة^(١) .

الترجيح :

يترجح مما سبق الأخذ برأي الكوفيين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لأمرين : أولهما : أنهم ، أي الكوفيون لم يجيزوه مطلقا ، وإنما شرطوه بشروط (إذا كان اللفظ مختلفاً) ، الثاني : وجوده في القرآن الكريم .

سادسا : نصب الفعل المضارع بعد لام (كي) :

خالف الزجاج (ت: ٣١١هـ) صاحب كتاب معاني القرآن وإعرابه الكوفيين في مسألة " نصب الفعل المضارع بعد لام " كي " إذ ذهب إلى أن الفعل المضارع في قولك : " جئتُ لتقوم يا هذا " نصب بإضمار " أن " أو " كي " .

وقال في خطبة كتابه : " وأما لام كي في قولك : " جئتُ لتقوم يا هذا " فهي لام الإضافة التي في قولك : " المالُ لزيدٍ " وإنما نصبت تقوم بإضمار " أن " أو " كي " التي في معنى " أن " فالمعنى " جئتُ لقيامك " (٢) .

وتفصيل ذلك :

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٣٥٤

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

أن مسألة " نصب المضارع " بعد " لام كي " كانت من المسائل الخلافية التي وقعت بين النحاة ولا سيما المذهب البصري والكوفي ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن لام " كي " هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها من غير تقدير " أن " ، نحو " جئتك لتكرمني "(١) وذهبوا إلى أنها قامت مقام " كي " واشتملت على معناها ، فكما أن " كي " تنصب بنفسها ، كذلك ما قام مقامها (٢) . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل " أن " مقدرةٌ بعدها ، والتقدير : جئتك لأنْ تكرمني "(٣) . ومما احتج به الكوفيون :

١- أنها " اللام " قامت مقام " كي " فهي تشمل على معنى كي ، فكما أن كي تنصب الفعل ، فكذلك ما قام مقامه .

٢- إنما نصبت لأنها تفيد الشرط (معنى الشرط) ، إذ ذهب كلاً من ابن السراج (٤) ، وابن يعيش (٥) ، وابن مالك (٦) ، إلى أن اللام قد نصبت لأنها تفيد معنى الشرط ، كقولك : قمت لتقوم ، فأشبهت أن المحققة الشرطية ، إلا أن " إن " لما كانت أم الجزاء ، أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا ب(إن) ونصبوا باللام ، للفرق بينهما .

ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ، لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط ، وغيره من العوامل الجازمة والناصبية (٧) .

٣- لا يجوز أن يقال إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء ، وعلّلوا ما ذهبوا إليه ، بأنه لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، والفعل

(١) الإتصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ١

(٢) ائتلاف النصره : أبو بكر الزبيدي ، ١٥١

(٣) الكتاب : سيبويه ، ٧/٣ ، وينظر: سر صناعة الإعراب ، ٢٧٢/١

(٤) الأصول : ابن السراج ، ١٤٥/٢

(٥) شرح المفصل : ابن يعيش ، ٤/٧

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ، ١٥١٣

(٧) ينظر : الأصول : ابن السراج ، ١٤٥/٢ ، وينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ، ٤٦١

ينتصب بعدها ، بتقدير : " أن " لجاز أن يقال : " أمرت بتكرم " على تقدير : أمرت بأن تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساد ، واستدلوا على أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالتين .

في الأمر والدعاء ، نحو : " ليقم زيد وليغفر الله لعمرو " فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزماً جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً^(١) .

أما البصريون فقد احتجوا في ذهابهم إلى أن الناصب للفعل " أن " المقدرة من دون اللام :

١- أن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير " أن " (٢) .

والذي دفعهم (أي البصريين) إلى وجوب تقدير " أن " من دون غيرها ؛ لأن " أن " يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها . ولهذا جوزوا إظهارها بعد اللام ، أو إضمارها إن شئت ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الفعل يجوز عندهم إظهاره ، أو إضماره بعد " أن " ، واستدلوا على ذلك بقولهم : " إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر " (٣) .

وذهب ابن الانباري إلى أن البصريين قد حذفوا في هذه الأمثلة بعد اللام ، وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً والحذف للتخفيف كثير في كلامهم ، ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطبة في أمر المواجه طلباً للتخفيف^(٤) .

وقد ردّ الانباري مخالفاً الكوفيين بشيء من التفصيل :

(١) الإتصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٤٦٣

(٢) ينظر : المقنن : المبرد ، ٧/٢

(٣) ينظر : شرح الاشموني ، ١٩٦-١٩٧ ، وينظر : أوضح المسالك : ابن هشام ، ٢٦٢/١ - ٢٦٣

(٤) الإتصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٤٦٣

١- قولهم أن " اللام " هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام " كي " ، ردّ على ذلك ابن الانباري قائلا : " قلنا : لا نُسلّم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير " أن " لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى " . وفضل الحالة التي تنصب الفعل بتقدير " أن " على الحالة التي تنصب الفعل بنفسها^(١) .

٢- قولهم : أنها تشمل على معنى كي ، ردّ عليه كذلك بقوله : " كما أنها تشمل على معنى كي إذا كانت ناصبة فذلك تشتمل على معنى " كي " إذا كانت جارة ، فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكي الجارة في المعنى على أن كونها في معنى " كي " الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى^(٢) . وهو مذهب الزجاجي^(٣) ، وابن يعيش^(٤) .

٣- قولهم : أنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت أن المخففة الشرطية ، ذهب ابن الانباري راداً : " لا نُسلّم أنها تفيد معنى الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، وذهب إلى أنه لو كان كما زعموا كان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم ، فيُجزم باللام ، كما يُجزم بأن ، لأجل المشابهة التي بينهما^(٥) " .

٤- قولهم : أن الرفع يبطل مذهب الشرط ، ذهب ابن الانباري راداً : " فكان ينبغي أن لا ينصب أيضا ؛ لأنّ النصب يبطل مذهب الشرط^(٦) " .

٥- قولهم : أنها لو كانت لام الجرّ لجاز أن يقال : أمرت بتكرم على معنى : أمرت بأنّ تكرم ، ردّ ابن الانباري : " هذا فاسدٌ ، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى ، لأن اللام

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٤٦٣

(٢) نفسه ، ٤٦٣

(٣) الإيضاح : الزجاجي ، ١٤/٢

(٤) شرح المفصل : ابن يعيش ، ١٩/٨

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٤٦٤

(٦) نفسه ، ٤٦٤

لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي من أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل^(١) . وهو مذهب ابن السراج^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، والمبرد^(٤) ، والزجاجي^(٥).

الترجيح :

يترجح مما سبق رأي البصريين وذلك لأمرين :

الأول : أنهم قاسوا على الشواهد من كلام العرب ، ووجود هذه الشواهد المؤيدة لذلك ، الثاني : لا مانع يمنع من الإظهار والإضمار ، بوجود الدليل عليه .

سابعاً : الخلاف في علامات إعراب الاسم المنصرف :

اختلف ابن ولّاد (ت: ٣٣٢هـ) وأبو الطيب الوشاء مع بعض النحاة في علامات الاسم المنصرف وغير المنصرف ، وذهب ابن سيده إلى أنه يمكن صرف مالا ينصرف للضرورة . فالمشهور عند هذين العالمين أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً متصرفاً ، والتصريف بالنسبة إلى الاسم هو التثنية ، والاسم الممنوع من الصرف هو الممنوع من التثنية .

وأوردوا ذلك عند حديثهما عن الاسم الممدود والمقصور إن كان منصرفاً أو غير منصرف ، قال ابن ولّاد في خطبة كتابه : " وجميع المقصور في الرفع والنصب

(١) الإنصاف : الانباري ، ٤٦٥

(٢) ينظر : الأصول : ابن السراج ، ١٥٠/٢

(٣) ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش ، ٢٠/٧

(٤) ينظر : المقتضب : المبرد ، ٣٨/٢

(٥) ينظر : الإيضاح : الزجاجي ، ١٩/٢

والخفض على لفظ واحد ، وتلحقه التثوين ؛ لأنه منصرف ، فإن كان غير منصرف لم تلحقه التثوين ، وهو أيضا على لفظ واحد في جميع وجوه الإعراب^(١) .

ويكون بذلك قد خصَّ الاسم المنصرف وغير المنصرف بعلامات الإعراب : الرفع والنصب والخفض إلا أنه فرق بينهما بالتثوين ، فخصَّ الاسم المنصرف بالتثوين ، ومنع الاسم غير المنصرف من التثوين^(٢) . وهو ما ذهب إليه أبو الطيب الوشاء^(٣) . وقيل الصرف هو الجر والتثوين معاً.

قال ابن هشام : " والصرف : هو التثوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو مشابهته للحرف ، والفعل كـ (زيد) و " فرسٍ " وقد عُلِمَ من هذا أنَّ غير المنصرف هو الفاقِد لهذا التثوين ، ويستثنى من ذلك ، نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقِدُّ له إذ تنونه لمقابلة نون جمع المذكر السالم^(٤) . وقد ذهب بعض النحاة أن الصرف هو التثوين وحده ، واحتجوا لما ذهبوا إليه بحجج عدَّة :

الحجة الأولى :

الصرف معنى ينبئ عنه الاشتقاق ، فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف كقولهم : صرف ناب البعير ، وصرفت البكرة ، ومنه صريف القلم . والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرناها ، وأما الجر ، فليس صوته مشبها لما ذكرناه ؛ لأنه حركة فلم يك حرفا كسائر الحركات ، ألا ترى إنَّ الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفا^(٥) .

(١) خطبة المقصور والممدود : ابن ولّاد ، ٤

(٢) نفسه ، ٤

(٣) ينظر : خطبة الممدود والمقصور : أبو الطيب الوشاء ، ٢٩

(٤) أوضح المسالك : ابن هشام ، ١١١/٤

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين : العكبري ، ١٦٤

الحجة الثانية :

هو أن الشاعر إذا كان مضطراً إلى صرف ما لا ينصرف جرّاً في موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أُوتي به من غير ضرورة ، وذلك أنّ التثنية دعت إليه الضرورة ؛ لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتح ، فلما كسر حين نون عُلِمَ أنه ليس من الصرف ؛ لأن المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن ، فيجب أن يختص به ،

وهو ما ذهب إليه ابن سيده من اللغويين في كتابه المحكم . قال في خطبة كتابه المحكم في قول الشاعر أبي ذؤيب^(١) :

- فكأنما بالجزع جزع نبايع وألات ذي العرجاء نهبٌ مُجمع

فأنه صرف للضرورة ، ولم يمكنه نبايع ، لأن قوله : " يعن " من " نبايع " : " عِلن " وهو وتد ، والأوتاد لا تزاحف إلا بالقطع ، لم يفهم قلبي هذا إلا نحوياً عروضياً^(٢) .

الحجة الثالثة :

أن ما فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر سقط تبعاً لسقوط التثنية بسبب مشابهته الاسم الفعل ، والتثنية سقط لعلّة أخرى ، فينفي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له^(٣) .

قال أبو الطيب الوشاء في خطبة كتابه " ... وكل ما لا ينصرف إذا أضفته ، أو أدخلته الألف اللام أنصرف ، ألا ترى أنك تقول فيما لا ينصرف : " مررت برقة

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ، ١٧

(٢) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٧/١

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين : العكبري ، ١٦٥

بيضاء ، وبُتَّة خضراء " فإذا أضفته صرفت فقلت : " بخضراء رَوْح ، وسوداء زيد " وكذلك إذا أدخلته الألف واللام قلت : " مررت بالرقَّة البيضاء ، وبالقبّة الخضراء " فعلى هذا جميع ما لا ينصرف من الممدود (١) .

وذهب مجموعة من النحويين إلى أن الصرف هو التثنية والجر معا . ووضعوا حججا لما ذهبوا إليه كذلك (٢) :

الحجة الأولى : أن الصرف من المتصرف ، وهو التَّغْلِب من الجهات ، وبالجر يزداد تغلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف .

الحجة الثانية : أنه قد اشتهر عند النحويين أن غير المنصرف مالا يدخله الجر مع التثنية ، وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلا في المحدود .

- الترجيح :

المرجح من هذه الآراء هو ما ذهب إليه بعض النحاة من الصرف هو التثنية الدال على معنى الاسم ، وعدم مشابهة ذلك الاسم للحرف ، وعلى لفظ واحد في جميع حالات الإعراب ، أما ما ذهب إليه القسم الآخر ، فنراه أقرب ما يكون إلى الاشتقاق.

(١) خطبة الممدود والمقصود : أبو الطيب الوشاء ، ٢٩ ، ٣٠ ،

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين : أبو البقاء العكبري ، ١٦٥ ،

ثامناً: الخلاف في المركب المزجي والإضافي:

ذهب الفيومي مخالفاً بعض النحاة في النسب إلى المركب المزجي إلى الاسم الأول ، فيقال في بعلبك : بعلبيّ ، وذهب إلى أن ذلك هو الأفصح ، وجوّز من أضاف إلى الاثنين ، أي تقول في النسبة إلى بعلبك : بعلبيّ بكّي، ووافق النحاة في النسبة في المتضايقين إلى الثاني إن تعرف الأول به، وإن لم يتعرف الأول فالنسبة إلى الأول ، فتقول في النسبة إلى عبد مناف : منافيّ ، وإلى عبد الله بن الزبير : زبيريّ ، وحضر موت : حصرميّ^(١) .

وتفصيل ذلك :

أن النحاة قد اختلفوا في التركيب المزجي والنسبة إليه على اختلاف قياساتهم ، وشذوذها وقوة ذلك وضعفه لدى النحاة ، وفيه مذاهب عدة :

المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب النسب إلى الأول (الصدر) ، وطرح الثاني (العجز) ، وهذا المذهب قد قاس عليه أصحاب هذا المذهب اتفاقاً ، فيقال في النسب إلى الكلمات : بعلبك ، وحضر موت ، ورام هرمز ، بعلبيّ ، حصرميّ ، ورامي^(٢) .

المذهب الثاني :

يذهب أصحاب هذا المذهب بطرح الاسم الأول (الصدر) والنسبة إلى الاسم الثاني (العجز) ، فيقال في بعلبك : بكّي ، وفي حضر موت : موتيّ ، وفي رام هرمز : هرمزيّ^(٣) .

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٠

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٣٧٤/٣ ، ٣٧٧ ، وينظر : الاصول : ابن السراج ، ٦٩/٣ - ٧٠

(٣) ينظر : الكتاب : سيبويه ، ٣٧٤/٣ ، وينظر : المقتضب : المبرد ، ١٤١/٣

المذهب الثالث : أن ينسب إلى الجزأين بإزالة تركيبهما ، وذلك بإدخال الياء على كل جزء ، فيقال : بعليُّ بكِّي في بعلبك ، وحضريُّ موتِي في حضر موت ، وراميُّ هرمزيُّ في رام هرمز^(١) ، وهو ما أجازهُ الفيومي في خاتمة كتابه قائلاً : " وأما المتراكبين فجاز إليهما^(٢) . وعدَّ هذا شاذاً عند جمهور النحاة^(٣) .

وقاس عليه أي حاتم ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

- تزوجتها راميَّة هُرْمُزِيَّة
بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرزق .

المذهب الثالث :

أن يبني من جزأي المركب اسم (فَعَلٍ) ، وينسب إليه .

تاسعاً: من الغائية :

خالف الفيومي المبرد (ت : ٢٨٥هـ) في معنى (من) ، إذ ذهب الفيومي إلى أن (من) في قولك : زيد أفضل من الحجارة ، لابتداء الغاية ، في حين نقل عن المبرد أنَّ (من) معنى ، قال الفيومي : " وأما من فمعناها ابتداء الغاية ، وقال المبرد: إذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه أنه ابتداءً فضله في الزيادة من عمرو ، وقال بعضهم معناه يزيد فضله مترقياً من عند عمرو وهو معنى قول المبرد^(٥) .

وتفصيل المسألة :

(١) ينظر : المقتضب : المبرد ، ١٤١/٣ ، وينظر : المفصل : الزمخشري ، ٢٦٣ - ٢٦٤

(٢) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٠

(٣) ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش : ٧/٦ - ٨ ، وينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٠

(٤) البيت بلا نسبة إلى قائل في المخصص : لابن سيده ، ١٢٦/٤ ، وشرح الشافية : ٧٢/٢ ، وفي درة الغواص

في أوهام الخواص : الحريري ، ١٨٤

(٥) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١

من ، لابتداء الغاية ، وهي مناظرة لـ " إلى " في الانتهاء ، والغاية ، إما مكاناً نحو : " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ " (التوبة : ١٠٨) ، وعلامتها : " أن تصلح أن تقارنها "إلى" لفظاً نحو من المسجد الحرام ، أو معنى نحو : فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم " ، وزيد أفضل من عمرو ، وهو عند المبرد^(١) . واتفق النحاة على كونها لابتداء غاية المكان^(٢) ، واختلفوا في الزمان^(٣) ، فقال سيبويه : أنها لا تكون له ، فقال : " وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وأما منذ ، فتكون للابتداء في الأزمان والأحيان ، ولا تدخل واحدة منها على صاحبيتها^(٤) ، واختاره جمهور البصريين^(٥) .

وذهب سيبويه في موضع آخر إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان ، يقتضيه ذلك الموضع ، قال في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : ومن ذلك قول بعض العرب : من لد شولاً فالى إتلائها^(٦) . فنصب لأنه أراد زماناً ، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً ، فيجوز فيها الجر نحو من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا فلما أراد الزمان حمل الشول على ما يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول كأنك قلت : من لدن كانت شولاً " وهو يقتضي أن تكون لابتداء غاية الزمان.

قال أبو حيان : " وبه قال الكوفيون والأخفش ، وابن درستويه ، وابن مالك ، وجعلوها منه قوله تعالى : "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" (الروم : ٤) ، وآيات كثيرة^(٧) ، وذهب ابن هشام

(١) خاتمة المصباح المنير: الفيومي، ٢٧١، وينظر : الكتاب : سيبويه ، ٢٢٤/٤ ، المقتضب : المبرد ، ١٣٦/٢

(٢) الكتاب : سيبويه ، ٢٢٤/٤

(٣) المقتصد : الجرجاني : ٨٥٥/٢

(٤) الكتاب : سيبويه ، ٢٢٤/٤ ، ٢٢٦

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٣٧٢/١

(٦) الكتاب : سيبويه ، ١٣٤/١

(٧) البحر المحيط : الأندلسي ، ٤٩/٣

إلى أن "من" لابتداء الغاية المكانية باتفاق ، نحو : " من المسجد الحرام " والزمانية خلاف لأكثر البصريين ، ومنه قوله تعالى : " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ " (١) .

وقد استدل البصريون لرأيهم هذا بدليل ، وهو إجماع النحويين كافة على أن "من" للابتداء في الأمكنة و "مذ" للابتداء في الأزمنة . يقول ابن الانباري : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : اجمعنا على أن "من" في المكان نظير مذ في الزمان ؛ لأن مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول : " ما رأيتَه مذ يوم الجمعة " ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي اقتطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ... فكما لا يجوز أن تقول ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول ما رأيتَه من يوم الجمعة (٢) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أن تكون "من" لابتداء الغاية من الزمان ، مستدلين لهذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب نثرا وشعرا ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : "لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ" (التوبة : ١٠٨)

ومن الحديث النبوي الشريف قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة (عليها السلام): " هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام " (٣)

ومن الشعر قول النابغة الذبياني (٤) :

- ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتاب
- تُخَيِّرَنَّ مِنْ أزمانِ يومِ حليلةٍ
إلى اليومِ قد جُرِبْنَ كلَّ التجاربِ

(١) مغني اللبيب : ابن هشام ، ٤١٩

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : الانباري ، ٣٧٢/١

(٣) رواه أحمد ح : ١١٢٨١١ ، ينظر: مجمع الفوائد ومنبع الزوائد: نور الدين الهيثمي ، ٦٨/١

(٤) الديوان : النابغة الذبياني ، ٤٦

وقد اختار ابن مالك والرضي وابن عقيل ، وأبو حيان رأي الكوفيين في أن "مَنْ" يجوز استعمالها للابتداء في الزمان ، قال ابن مالك : "وأما استعمال مَنْ في الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه ؛ لثبوت ذلك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار الفصيحة^(١) .

وقال رضي : "والظاهر مذهب الكوفيين . إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال^(٢) . وقال أبو حيان : "وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها ، قال به الكوفيون والمبرد ، وهو الصحيح ، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد^(٣) . وعليه يكون البصريون قد ذهبوا إلى أن "مَنْ" لا تأتي لابتداء الغاية الزمانية ، وأما الكوفيون فيرون أنها تكون للغاية الزمانية .

- الترجيح :

المرجح في هذه المسألة هو رأي الكوفيين لما يأتي :

السماع : إذ ورد كثيرا في القرآن الكريم ، والقرآن لا يختلف فيه اثنان ، وكذلك في الحديث النبوي الشريف ، ولا شك في أن كلام الرسول صل الله عليه وآله وسلم لا يغلط أو يضعف وروده في الشعر الذي يحتج به عند العرب.

(١) شرح التسهيل : المرادي ، ١٣١/٣

(٢) شرح رضي ، ٢٦٤/٤

(٣) الارتشاف : أبو حيان الأندلسي ، ٤٤١/٢

- المبحث الثاني -

منهج اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية

- دراسة نحوية في منهج اللغويين في مقدمات المصنفات اللغوية

- مصادر اللغويون واتصالهم بأئمة النحو في مقدمات المصنفات اللغوية

- نقول اللغويون في مقدمات المصنفات اللغوية

- اللغويون والمدارس النحوية

- اللغويون وسيبويه

- اللغويون والزمخشري

- اتصال اللغويون بالنحو

- مواقف اللغويين في عرض المقدمات:

- الأسلوب والعبارة

- رعاية اللغويون للمعنى

- طرائق وعرض مذاهب النحو

- التنظير

- الأصول التي اعتمدها اللغويون دراسة نحوية في المنهج :

- الشواهد القرآنية

- الشواهد الشعرية

- الأمثال

- السماع

- القياس

دراسة في المنهج عند اللغويين في ضوء مقدمات المصنفات اللغوية :

قام النحو على أسس منهجية ، التزمها النحويون ، وساروا على هديها ، وعملوا بمقتضياتها ، وعرفت تلك الأسس بأصول النحو العربي ، ولا يخفى ما لهذه الأصول والأسس من أهمية ؛ لأنها تعد نقطة البدء الموضوعية لحل الكثير من المشكلات التفصيلية .

أما علم اللغة واللسانيات ، فهو يشكل حقلا واسعا من حقول المعرفة الإنسانية ؛ لأنه يتناول بالدرس والتحليل إحدى الظواهر الاجتماعية المهمة ، وهي (اللغة) التي تعد أداة التواصل الفكري والحضاري^(١) . ولعل دراسة المنهج تعد من الأمور المهمة في هذا العلم ، ولا سيما الوصفي الذي برز عند اغلب علماء القرون الأولى ؛ لأنه يعالج الظواهر اللغوية على وفق منهج علمي رصين ، وقد اتخذت المصنفات اللغوية مادة لها^(٢) .

ونجد أن الحاجة في هذا البحث قائمة ؛ لإظهار مكانة البحث على وفق المناهج اللغوية عند اللغويين الذي يشكل فيه المنهج الوصفي حلقة مهمة من حلقات البحث اللغوي ، ولبنة أساسية في بناء الحضارة اللغوية الإنسانية .

وان من أشهر أسباب توقفنا في البحث عند المصنفات اللغوية هو أنها مصنفات لغوية موضوعها اللغة ، وتضم في ثنيتها جميع المستويات اللغوية من : أصوات ، وصرف ، وتركيب ، ودلالات ، ثم أنها تمثل النبع الصافي لمنهج البحث ، ولا سيما الوصفي منها عند العرب . إذ وقف أصحاب تلك المصنفات على الظواهر اللغوية ، يصفون حقائقها ، ويتأملون أسرارها ، ويحللون بنيتها ، ليصلوا إلى أحكام تمثل غاية النضج .

(١) ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : نوزاد حسن احمد ، ١٣

(٢) ينظر : منهج البحث اللغوي : علي زوين ، ١٠

وقد أدرك اللغويون القدماء منهجا في تأسيس دراساتهم النحوية اتبعه من خلفوهم ، وساروا على هديه ، ولم يحدوا عنه ، فوقفوا على أسسه وأصوله ؛ لأن كل قضايا النحو العربي ، وما تفرع منها من مسائل ومشكلات ، يعود في حقيقته إلى ذلك المنهج وهذا المنهج على أحكامه ودقته ، وإخلاص العلماء فيه . لم يخل من ثغرات في بنائه ، وقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذه الحقيقة في دراساتهم ، فاستندوا إلى منهج علمي رصين صائب لاستكناه حقيقة اللغة ، واستنباط أصولها ، إذ سجل لهم تأريخ الدراسات اللغوية الفضل والريادة^(١) .

وقد أشار (جومسكي) إلى جهود علماء اللغة العرب . ووصفها : " بأنها كانت اقرب إلى الإنسان^(٢) .

فالمداد بالمنهج عند اللغويين في ضوء خطب مصنفاتهم اللغوية وخواتيمها ، هو الطريقة التي يعالج فيها اللغويون الظواهر النحوية ، ومجموعة العمليات العقلية والاستدراكية ، والاستدلالية التي يستند إليها اللغويون لحل جوانب هذه الظواهر وتلك الطريقة ، أو العمليات العقلية التي قادتهم إلى الهدف الذي يسعى إليه إلى جانب الأسس الواقعية التي اعتمدها في تحقيق ذلك وهي ما شاعت في النحو فيما يأتي : (مصادر اللغويين واتصالهم بأئمة النحو ، المسائل المتناولة عند اللغويين ، الأصول النحوية : السماع والقياس ، والعلة النحوية ، والشواهد النحوية) .

أولاً : مصادر اللغويين واتصالهم بأئمة النحاة :

لعل من نافلة القول أن نسهب فيما هو معلوم من أن أصحاب المصنفات اللغوية من كان من أئمة النحو المبرزين الذين كان لهم ثقافتهم الواسعة ، واطلاعهم الذي لا يكاد يعرف حدوداً ينتهي إليها .

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : نوزاد حسن احمد ، ٣٦

(٢) النحو العربي والمدرس الحديث : عبدة الراجحي ، ١١٩

فقد اختلف بعض اللغويين إلى النابهين من أئمة النحو ، بما لا يدع مجالاً للشك فيما اتسموا به من علم غزير ، ومعارف متنوعة ما بين : نحو ، ولغة ، وبلاغة ، وتفسير ، وفقه ، وأصول ...

وهذا أن من اللغويين من كان له باع كبير واطلاع وافر ، وسعة فكر وروية ، فلا عجباً أن نجد عالماً بَحَّاثه وضع يده على المذاهب النحوية ، وآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم ، وتفاوت آرائهم ، فضمنهم كتابه ، ونسب إليهم آرائهم ، ونقل عنهم نقولاً كثيرة ، ونجد ذلك واضحاً عند ابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) في خطبة كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر^(١) .

والفيومي في خاتمة المصباح المنير^(٢) ، إذ اخذ ابن القطاع عن أئمة المدرسة البصرية مجتمعة ، وكبار نحاتها ، مثل : يحيى بن يعمر ، وعيسى بن عمرو ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني ، وأبي حاتم ، والمبرد . كما اخذ عن المدرسة الكوفية ، وعن كبار أئمة النحو الكوفي ، كالكسائي ، والفراء ، واللحياني ، ونقل عن نحاة بغداد ممن غلبت عليهم النزعة البصرية ، كالزجاج ، وابن السراج.

ويتبعه من اللغويين من علماء القرن الثامن ، الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) في خاتمة كتابه المصباح المنير ، فأخذ عن هؤلاء وعن غيرهم ، فأخذ عن نحاة العراق وما يليه كأبي علي الفارسي ، والزمخشري ، وابن الدهان ، والانباري ، كما اخذ عن المغاربة والأندلسيين ، كابن خروف وابن عصفور ونقل عن نحاة الشام . مثل: ابن بابشاذ ، والسخاوي ، وابن الحاجب ، وغيرهم كثير .

وقد ارتأيت عرض هذه الجمهرة من النحاة على شكل مجموعات على هذا النحو الذي نراه حتى لا يكون عرضها على شكل متراكم ممل ، وحتى يتبين منها مع

(١) ينظر : خطبة أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ابن القطاع ، ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١

(٢) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١

كثرتها مدى تغطيتها للرقعة الواسعة من تاريخنا العلمي العربي الإسلامي على مر الزمان في النحو . ولعلنا نقف من وراء ذلك على منهجهم التوسعي في عرض الآراء ونيتها إلى أصحابها . هذا إلى جانب ما نسب إليهم الرأي بالإجمال مثل : الجمهور ، والجماعة، مذهب البصريين ، مذهب الكوفيين وغيرهم ممن لم يصرحوا بأسمائهم مثل : قال بعضهم ، وقال آخرون ، فهذا كثير في عرضهم في ضوء ما جاء في مقدماتهم .

واللغويون في ضوء هذه الآراء غالباً ما ينسبونهم إلى أصحابها من دون الإشارة إلى كتاب معين ، ولعلّ هذا يرجع في معظمه إلى أن كثير من هذه المراجع مفقود أو لم يصل إليه ، ولكن وصلت إليه هذه الآراء عن أصحابها منقولة عنهم في كتب غيرهم ، مثلما هي الحال عند الزجاج (ت: ٣١١هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه ، وابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والفيومي (ت: ٧٧٠هـ) في خاتمة المصباح المنير . ولكنهم مع هذا حيث يجدون الكتاب يذكرون الرأي أحياناً منسوباً إلى المؤلف ، والكتاب معاً ، ومن أمثلة ذلك :

١- نقلهم عن الخليل في كتابه العين^(١) .

٢- نقلهم عن سيبويه في كتابه (الكتاب)^(٢) .

٣- نقلهم عن أبي علي الفارسي في مصنفاته : الحلييات ، والبغداديات ، والاهوازيات ، والتذكرة والحجة^(٣)

(١) ينظر : خطبة مقاييس اللغة : احمد بن فارس ، ١/١ ، وينظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ،

٤٧ وينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ١/٤٤

(٢) ينظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٨/١ ، ٤٧ ، وينظر : خطبة المخصص : ابن سيده ، ١٣/١

(٣) نفسه ، ٤٧/١

٤- نقلهم عن أبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) في مصنفاته: المغرب، والتمام وشرحه، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب^(١).

٥- نقلهم عن المبرد في كتابه الكامل^(٢).

٦- نقلهم عن ابن عصفور في كتابه (المتع)^(٣).

وهذه أمثلة للكتب التي رجع إليها اللغويون ، وليس مقصوداً بها الحصر والإحصاء . وهكذا نجد مصادر اللغويين لا تكاد تحصى عدداً ، مما يشهد لهم بطول باع في هذا المجال بصورة ما أخال أنه مسبق إليها بين النحاة ، ونرجئ الكلام عن مصادرهم في اللغة ، والفقه ، وغيرها ، إلى مواضعها من هذه المصنفات ؛ لأن ما يهمننا هنا هو مصادرهم في النحو .

- اللغويون والمدارس النحوية :

لم يكن اللغويون وثيقوا الصلة بالنحاة السابقين وحدهم في شكل فردي ، أو جماعي حيث يشترك جماعة منهم أو جمهورهم في رأي بعينه يعرض له في كتابه ، بل كانوا على صلة بهم أيضاً (إذا لم يكونوا أصلاً) بالمدارس النحوية المختلفة يثقلوا عنها آراءها ومذاهبها في النحو وفروعه ، ويناقشونها فيتفقوا معها حيناً ، ويختلفوا معها حيناً ، ويرجحوا بعضها على بعض حيناً .

ولم يكن نقلهم عن هذه المدارس على درجة واحدة من الكثرة والقلة بل كان يقل ذلك أو يكثر ، تبعاً لأهميتها عندهم ، فحين يكثر نقلهم عن البصريين ثم الكوفيين يقل صنيعه هذا مع غيرهم كالبغداديين . ومن أمثلة نقلهم في القلة ما نقله ابن هشام اللخمي

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٧/١-٤٨

(٢) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٧ ، ٣٢

(٣) خطبة المبدع في التصريف : أبو حيان النحوي ، ٤٦

(ت: ٥٧٧هـ) في قولهم : أنه لا يجوز أن تدخل الألف و اللام على ذي ، ولا ذات في حال أفراد ولا تثنية ، ولا جمع ولا تضاف إلى المضمرات ، وإنما تقع أبدأ مضافة (١)

ويضعف رأيهم عن طريق مجيئه لما ورد من الشعر وتخريج هذه الأبيات الشعرية تخريجات عدّة بما ورد عن الشعراء النفاة من العرب .وبما رواه النحاة من هذه الشواهد (٢). أما اهتمامهم الغالب بهذا النقل فمנוط بالبصريين والكوفيين، ولعل ذلك راجع إلى أنهما المدرستان المؤسستان للنحو العربي .

ويتمثل مسلكهم في النقل عن كل من المذهبيين بالآتي:

١- جاءت نقولهم عن البصريين ممثلة بنحو سبعة عشر نقلا ،منها نقول وضعوها بالرجحان أو الصحة ،أو ما في معناها ،خمسة نقول ،واغفلوا الترجيح أو التضعيف في أربعة عشر نقلا ،وتكون جملة الآراء التي أيدها بين مجموع الآراء الثلاث .

٢- بلغت نقولهم عن الكوفيين ثلاثة نقول . ومن خلال هذه الموازنة بين المذهبيين القائمة على الاستقراء، يتضح لنا تأييدهم للنقول التي نقلوها عن البصريين أكثر من تأييدهم لنظائرها في المذهب الكوفي ، ويتضح في ضوء ذلك من كثرة موافقاتهم للبصريين إذا قورنت بنظائرها عند الكوفيين ، بأن اللغويين لهم اتجاه قوي نحو المذهب البصري ، وتمسكهم بأصوله.

ولكن ليس معنى ذلك ، أنهم يسировون في ركب البصريين ، أو ينحازون من دون تبصر إلى آرائهم ، فنجد منهم من كان حُرَّ الرأي ناضج الفكر يرجح ما يراه راجحاً ، ويضعف ما يراه ضعيفاً وإن كان الرأي لكبار النحاة المشهورين ودليل ذلك ما رأيناه في موافقة الزجاج (ت : ٣١١هـ) للمذهب الكوفي التي تعد هي نفسها من مخالفات للمذهب البصري

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣١

(٢) نفسه ، ٣٢

وربما يزيد الأمر وضوحاً " أن نشفع الإحصاء بالنصوص على هذه المواطن التي أيد فيها الكوفيين ، والتي تتمثل بالآتي :

١- إنكاره إن الباء في البسمة للإلصاق مثلما زعم سيبويه ويكون بذلك قد ناصر الكوفيين^(١)، إذ ورد الإنكار نفسه عند الفراء في خطبة كتابه معاني القرآن ، وهو من أئمة المذهب الكوفي^(٢) .

٢- اختيارهم أن يكون المقدم في جملة البسمة فعلاً " أي أبدأ باسم الله " خلافاً للبصريين القائلين بأنه "أسم" أي : ابتدائي باسم الله " ويصف الفراء هذا القول بأنه المشهور في التفاسير والأعاريب"^(٣).

٣- قول ابن هشام اللخمي رداً على البصريين القائلين بعدم جواز دخول الألف واللام على " ذي "؛ وذلك لكثرة وقوعه بالألف واللام ، والجمع مع المضمر في كلام العرب ، وكثرة الاستعمال^(٤). و إذا كنا قد رأيناهم في ندرة يشيرون إلى أن البصريين موثوق بهم ، فإن هذا قد يثبت ما اشرنا إليه من ميل قوي نحوهم ليس غير ،

أما ما نجده عند بعض سابقهم من تكرار كثير لهذه العبارة وأمثالها كما نراه عند المبرد في كتابه الكامل ، والزجاج في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه وابن هشام اللخمي من خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان ، فإنه من شأنهم أن يجعلوا النظرة إليهم غير النظرة إلى هؤلاء المذكورين منهم ، أكثر منهم اندماجاً في المذهب البصري امتزاجاً به .

اللغويون وسيبويه :

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

(٢) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٢/١

(٣) ينظر : نفسه ، ٣/١ ، وينظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١

(٤) ينظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣١

مما لا شك فيه إن سيبويه هو شيخ النحاة ، وكتابه هو أول كتاب نحوي وصل إلينا ، وقد جمع فيه كثير من علوم اللغة العربية ، كالنحو، والصرف، والقراءات، والأصوات ، ... وغيرها، فهو بهذا يعد رائدا لجميع النحاة بعده ، إذ جمع آراء السابقين عليه ، ولهذا لا نكاد نجد مؤلفا في النحو لا يشير إليه ، فضلا عن أنهم ينقلون الكثير عنه وينظرون إليه والى كتابه نظرة التقدير ، ومن اللغويين من هو بين أئمة النحو البارزين ، ينقل الكثير من آرائه النحوية ، ويشفع أغلبها بالتقدير والترجيح ، وكثيراً ما نجده في معرض الثناء على سيبويه ، ويصرح بأنه مشافه للعرب ، فاهم لمقاصدهم. وقد نقل اللغويون نقولاً عن سيبويه ، فكانت على النحو الآتي :

أولاً: نقولاً وافقوا فيها سيبويه :

١- ويكون ذلك عن طريق التصحيح أو الترجيح ، أو الاستظهار وما يليها من وجوه التعبير عن الموافقة ، ومن هذا قول الزجاج (ت : ٣١١هـ) ، في كسر اللام وفتحها على وجهين ، والوجه الأول أولى في نحو قولك : أن هذا لزيد " ، وفتح اللام عند إضافتها للضمير نحو قولك : " لأنت " أو " لك " وهو قول سيبويه^(١) .

٢- مما نقله ابن سيده (ت : ٤٥٨ هـ) عن سيبويه في جمع أسماء الأعلام ، كزيد ، وهند ، وعمرو ، ورعد ، بإجرائه على ما تجري عليه الأنواع والأجناس على ما أحكمه سيبويه^(٢) . ونقله عنه في الأسماء الأعلام ، التي هي صفة في أوضاعها ، كالحسن والعباس ، فاللام في هذه الأسماء للإشعار بالصفة وحذفها إشعار بالعلمية ، قال : "وذلك نحو ما انشده سيبويه من قول الشاعر"^(٣).

(١) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١ - ٤٢

(٢) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٥/١

(٣) نفسه ، ٤٥/١

٣- تنبيه ابن سيده حول ما لا يستعمل إلا ظرفاً ، نحو ذات مرّة ، وبعيدات بين ، قال :
هذا وجميع ما حكاه سيبويه من ذلك " (١) .

ثانياً : نقولُ يخالف اللغويون فيها سيبويه :

قد ينقل عن بعض العلماء نقول يخالفون فيها غيرهم من النحاة ، ولم نجد في خطب المصنفات اللغوية مخالفه لسيبويه إلا عند الزجاج في قوله بزعم سيبويه في أن الباء في " بسم الله " للإلصاق ، قال : "وزعم سيبويه أن معنى الباء للإلصاق " (٢) .

- اللغويون والزمخشري :

الزمخشري إمام جليل له قدم واسع في كثير من الدراسات اللغوية ، ولاسيما النحو ، والتفسير ، والبلاغة وقد أفاد اللغويون منه في كل هذه الجوانب إفادة كبيرة ، ونأخذ من هذه الجوانب ما هو موضوع الدراسة وهو الجانب النحوي ، إذ نشير إليه هنا نحويّاً بين كبار أئمة النحو البارزين الذين نقل عنهم ، واهتموا بآرائه مناقشة وتحليلاً . أكثر مما اهتموا به مع سواهم .

ونذكر هنا بعض آرائه التي ساقها صاحب المصباح المنير في خاتمة كتابه :

نجد الفيومي قد استفاد من آراء الزمخشري فوائد كثيرة ، وأقام على هذه الآراء الكثير من تحقیقاته ، ومناقشته ، ورجح منها ما رآه جديراً بالترجيح ، وضعف منها ما هو دون ذلك من آراء ، وأكثر الآراء التي نقلها الفيومي كانت من دون ترجيح أو تضعيف للزمخشري ، (أي رأي الزمخشري) ويغلب ذلك حين يكون الفيومي بصد عرض آراء النحاة في مسألة من المسائل ، أو أداة من الأدوات يكون الزمخشري فيها مع غيره من النحاة ، وتكون الآراء كلها متقاربة فيما بينها ، جديرة بالقبول في مجموعها .

(١) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٥/١

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

وليس فيها ما هو ظاهر على غيره ، أو بادي الضعف أكثر من سواهومن ذلك ما نجده عند الحديث في (الصفة) التي تأتي من الفعل اللازم فعيل إذ ذكر أن الفعل اللازم قد يأتي على فعيل ، نحو سقيم ، وقد يأتي مجيئه على فاعل ، وقد يأتي اسم فاعل من الفعل الثلاثي ، ويأتي على فعيل ، نحو سقيم ، قال الزمخشري : "وتدل الصفة على معنى ثابت ، فان قصدت الحدوث ، قلت : حاسن الآن أو غداً ، وكارم وطائل في كريم وطويل ، ومنه قوله تعالى : "وَصَاطِقٌ بِهِ صَدْرُكَ" (هود : ١٢)، فاخذ في سرد هذه الآراء حتى وصل إلى قول الزمخشري^(١)

ثانياً : اتصال اللغويين بالمجال النحوي :

- لا يمكن أن يكون المجال النحوي مثبت الصلة بالكلام في المسائل اللغوية ، نظراً للوشائج اللغوية التي تصل بين هذين الفرعين من فروع الدراسات العربية ، فكثيراً ما نجد بينهما تواصلاً في كتب النحو واللغة على السواء ، ولكن هذا قد يقل أو يكثر تبعاً لاختلاف المصنفين من علماء النحو واللغة في اتجاههم وثقافتهم .

فاللغويون وإن كانت مصنفاتهم لغوية ، فلم تقتصر همتهم على مسائل اللغة وحدها ، ولاسيما ، كتب الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومعاني القرآن للفراء^(٢) ، والكامل للمبرد الذي نجد فيها اتجاهاً نحوياً واضحاً تتمثل بإلمامه ببعض المباحث النحوية في كتابه الكامل ، وفي أقوالهم عن علماء النحو ورجوعهم إلى المصادر النحوية كلما جدت مناسبة نحوية تدعو إلى ذلك ، وفي الاتجاه إلى التفسير اللغوي للألفاظ ، فهم يهتمون بتوضيح الكلمات وشرحهم ما يحتاج منها إلى شرح^(٣) .

ويوجهونها توجيهاً نحوياً على أساس ذلك ، فنرى المبرد في شأن الآية الكريمة

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٣ - ٢٦٤

(٢) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٣/١

(٣) خطبة الكامل : المبرد ، ١٨-١٧/١

"وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (الشعراء: ٢٢٧) ينبه على أن معناها : إذا أم ذا ، وقوله تعالى : "لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَخْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا" (الكهف: ١٢) ، والمعنى : أهذا أم هذا^(١).

١- ويذهب الزجاج(ت: ٣١١ هـ) بالتنبيه على المعنى عند الكلام عن الصفات في قوله تعالى : "الرحمن الرحيم" ، هي صفة لله تعالى :ومعناه الذي وسعت رحمته كل شيء ، وتعرب إعراب اسمه تعالى ، ولا يجوز أن يقال الرحمان إلا لله ، أما صفة غضبان ، فمعناه : الممتلئ غضباً^(٢) ، وهذه المعاني التي ذكرها احتملها اللغويون قائمة على الخلاف اللغوي في هذه الألفاظ وعلى التعدد في معانيها .

٢- قد يذكر اللغويون بعض علماء النحو في معرض تصويب آرائهم ، ومن ذلك ما نجده عند علماء القرن الخامس الهجري .كابن سيده(ت:٤٥٨هـ) ، وذلك في قوله في أفعال التعجب التي لا فعل لها قبل التعجب ، نحو قولهم : هو أحلك الشاتين ، وآبل الناس ، وهو قول سيبويه وعده من الصواب^(٣).

وصوب رأي سيبويه في ذكره للأفعال التي لا تستثنى منها صيغة التعجب نحو قولهم : ما أجوبه : فان ذلك لم يقل به العرب ، استغناء عنه بقولهم : ما أحسن جوابه : ولم يقولوا فيما أقيه من القائلة ، استغناء عنه بقولهم : ما أنومه في وقت كذا^(٤) "

ومن تصويبات علماء القرن السادس الهجري ، ما نجده عند ابن هشام اللخمي(ت:٥٧٧ هـ)،وذلك في قوله بإضافة (آل) إلى الضمير ، حين جوز دخول (آل) على الضمير :

(١) خطبة الكامل : المبرّد ، ١٨/١

(٢) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٣/١

(٣) يُنظر : خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٢/١-٤٣

(٤) يُنظر : نفسه ، ٤٣/١

وهكذا روى أبو العباس المبرد وغيره هذا الخبر : من آلك وليس منك " بإضافة (آل) إلى الكاف وأبو العباس من أئمة اللغة المشهورين بالحفظ والضبط^(١).

وتصويبه رأي المبرد كذلك في مجيئه بـ (ذي) مجموعاً جمع تكسير معرفاً بالألف واللام ، حيث ذهب ابن هشام إلى جواز دخول الألف واللام على ذي وذات ، وجمعها مع الإضافة ، لأنها قد وردت عند الثقة قال : " وقال أبو العباس المبرد في بعض أبواب كتابه المسمى بالكامل باب ذكر الأذواء من اليمن ، فأتى به مجموعاً جمع تكسير معرفاً بالألف واللام ، وهو من أئمة اللغة المحتج بقوله ، لرسوخه فيما وثقته ، وحاشاه أن يدخل في كتابه ، أو يبوب على باب من أبوابه ما لم تستعمله العرب في مقاماتها ، وهو من أئمة النحويين واللغويين... " ^(٢) .

٣- نجد من نقل اللغويين من جاء مصحوباً بالتضعيف ، ومن ذلك ما جاء عند الزجاج في تضعيفه لرأي سيبويه حين زعم سيبويه أن الباء في البسمة هي باء الإلصاق قال الزجاج: "وزعم سيبويه أن معنى الباء للإلصاق" ^(٣) .

ومنه ما ذكره ابن هشام اللخمي في تضعيفه لرأي الزبيدي ، ومن اخذ عنهم ذلك كالكسائي ، وأبو جعفر النحاس في قوله بإضافة (آل) إلى الظاهر ، وعدم تجويزه إضافة (آل) إلى الضمير ، وقال الزبيدي اللهم صل على محمد وآل محمد " ، بإضافة (آل) إلى الاسم الظاهر (محمد) ، وقال ابن هشام في عقب هذا " هذا الذي ذكره ومذهب الكسائي ، وهو أول من قاله فاتبعه هو ، وأبو جعفر النحاس على رأيه ، وليس بصحيح : لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده" ^(٤).

(١) ينظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٨

(٢) يُنظر : نفسه ، ٣٢

(٣) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٤) خطبة المدخل على تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٧

ورجح قول المبرد في إضافة (آل) إلى المضمّر^(١).

٤- نقل بعض اللغويين من علماء القرن الثامن عن بعض المفسرين، ونجد ذلك عند الفيومي(ت: ٧٧٠ هـ) وعند الكلام في (الصفة الثابتة) ينقل الزمخشري متابعاً إياه في قوله^(٢): "وتدل الصفة على معنى ثابت فإن قصدت الحدث ، قلت حاسن الآن أو غداً ، وكارم وطائل في كريم وطويل ، ومن قوله تعالى : "وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ" (هود : ١٢) .

ودليل اهتمام الفيومي في النقل عن الفقهاء ، والمفسرين ، ما نقله في النسبة إلى المتضايقين فذهب إلى أن النسبة في المتضايقين يكون إلى الثاني وفي المتراكبين الأفضح إلى الأول ، ثم عقب بعد ذلك بقوله : "وتفصيل ذلك متسع يعرف من أبوابه ، وإنما ذكرت الأهم مما يحتاج إليه الفقهاء"^(٣).

٥- قد يستدل اللغويون مما ورد في مصاحف بعض الصحابة ، ومن علماء القرن الثالث الذين استدلوا بذلك المبرد(ت: ٢٨٥ هـ) ، كقوله في ظن التي تتعدى لمفعول واحد ثم يذهب أن ذلك قد ورد في بعض المصاحف "وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ"(التكوير : ٢٤)^(٤)وقرأت " بظنين " بالضاد قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة ، وقرأه بالطاء ابن كثير وأبي عمرو والكسائي من السبعة . ورسم في المصاحف " بضنين " بالضاد^(٥) .

ثالثاً : مواقف اللغويين من عرض المقدمات :

١- الأسلوب والعبارة :

(١) يُنظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام ، ٢٧

(٢) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

(٣) يُنظر : نفسه ، ٢٧٠ ، ٢٧١

(٤) خطبة الكامل : المبرد ، ٢٣/١

(٥) النشر في القراءات العشر : ابن كثير ، ٣٩٨/٢-٣٩٩

يعد أسلوب اللغويين في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية ، هو أسلوب الكتابة العلمية البعيدة عن ضروب البيان ، وألوان البديع من سجع ومحسنات ، اللهم إلا ما جاء في مقدمة بعض اللغويين كأمثال : المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) في خطبة كتابه الكامل^(١) ، والزجاج (ت: ٣١١ هـ) في خطبة كتابه معاني القرآن وإعرابه^(٢)، وغيرهم ، فخطبة الكامل للمبرد أشبه ما تكون بالخطبة المسجوعة ، فلم يغفل المبرد في خطبته بعض الجوانب البلاغية ، فنجد في ثنايا عبارته بعض الصور البلاغية ومن تنبيهات واستعارات ، وكنايات ، ولا يعد ذلك خروجاً عن موضوع الإعراب الذي خصص له بعض أبواب الكتاب^(٣) .

وأما الزجاج فانه على الرغم من انه يزعم على بعض النحاة خروجهم عن المعنى الإعرابي ، ويعدّها من الضعف في النحو^(٤) ، ولكنه يصرح بان ذلك يصنعه عن وعي منه ، وقصد إليه ، وأنه لم يذكره في كتابه جرياً على عاداتهم ، بل لأنه وضع كتابه لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً^(٥) .

وهم بذلك يعدونها خطباً ، ويعطونها ما كانوا يعطونه للخطب من أنواع المجاز والسجع والتورية وقد اتسمت بعض خطب المصنفات الأسلوبية ، أنه يهتم في ثنايا كتابه والأطناب الذي يتمثل في استطراداتهم الكثيرة ، وبسط الموضوع بسطاً يفيد المبتدئ الذي يحتاج إلى شرح جوانب الموضوع بالشرح والبيان .

كما يورد اللغويون النظائر القرآنية، وبعض ما جاء في المجالس النحوية، ويبتعد الزجاج (ت: ٣١١ هـ) عما أخذه عن غيره من إعراب الأمور الواضحة كجواز نصب

(١) يُنظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١/١٧ ، ٨ ، ٢٨

(٢) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه ، ١/٣٩-٤٠

(٣) يُنظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١/٨-٩ ، ١٩ ، ٢٣

(٤) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه ، ١/٤١

(٥) يُنظر : نفسه ، ١/٤٢

الصفة ورفعها ، ومعاني الحروف المبتدأ بها ، كاللام ، والباء ، والواو ، والفاء ، ونصب الفعل بعد لام " كي " بإضمار " أن " ، وغيرها ، إلا ما اقتضاه المقام ، كأن يتوقف عليه توضيح بعض ما أغمض فهمه من مسائل ، كمسألة كسر وفتح اللام الداخلة على الاسم . فرجع ذلك إلى علماء النحو لتوضيح ذلك ، قال : " والذي قلناه في اللام هو مذهب سيبويه والخليل ويونس وأبي عمرو وجميع النحويين الموثوق بهم^(١) " ونجد من اللغويين من تجنب إيراد بعض الكلام والعبارات فيما لا يتعلق بالإعراب^(٢) ، وقد جاء ذلك عند بعضهم ، كالزجاج (ت: ٣١١ هـ) كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين ، إذ رجح مذهب البصريين ، وكالكلام على ما ألفه حذفت من البسطة خطأ ؟ أي حذف ألف (باسم) ، وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا؟^(٣) .

ويدعو ابن هشام اللخمي في خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان غيره من النحاة واللغويين إلى عدم القول بما لا يقدر على فهمه أو يستريبون منه النحو ومسائله ، كالكلام عن (لو) التي لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً إذا كان هو الذي يقتضيه ظاهر الصناعة ، وذلك بان نجد ذلك في قوله تعالى : " قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ " (الإسراء : ١٠٠) ، فهي محمولة هنا على الفعل المضمر عند البصريين قال : " فإذا كان هذا فمم استراب ؟ لكنه لم يدر كيف يقدره ، إذ لم يقع بعد القلوب فعل يفسره فاستراب لذلك ، ويقصد من ردّه هذا الزبيدي^(٤) .

(١) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

(٢) يُنظر : خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣٠ - ٣١ ، وينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٠ - ٢٧١

(٣) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٣٩/١ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣

(٤) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٥٦

ولأسلوب اللغويين سمات خاصة فيها يتصل بالترجيح ،أو الاستحسان ، أو التضعيف والاستهجان ، وهي كثيرة الدوران في خاتمة المصباح المنير ، وتختلف هذه وتلك عندهم لاختلاف المقام .فمن عبارات الترجيح والاستحسان قول الفيومي : "وكل حسن" (١)، "وأحسن ما يكون" (٢)، وهذا اصح " (٣)، "ويحسن هنا" (٤).

أما عبارات التضعيف والاستهجان مما ورد فيها عند اللغويين ، قولهم : "وزعم كذا" (٥)، "وقد توهم" (٦)، وهو ضعيف" (٧) والتعبير بصيغه " الزعم " و " الضعف " هو هو الأكثر دوراناً عند اللغويين.

وكذلك قولهم : "وليس بصحيح" (٨). ولعل استعمال " الزعم " وغيره من عبارات التضعيف عند اللغويين لم يكن يريدون به التضعيف ، وإنما المقصود منه مجرد التقليد كما هو مستعمل عند النحاة الأوائل ، وكما كان يستعمله سيبويه . ونجد أن من استعمل عبارة " الزعم " وأورد في آخره الاستهجان كما هو عند الزجاج في خطبة معاني القرآن وإعرابه (٩) .

٢- استعمل اللغويون المعنى مرافقاً للأعراب ،وان كان الأصل أن الإعراب فرع المعنى ، ولقد طبقه اللغويون في كثير من استعمالاتهم النحوية ، فانا نجد شواهد ذلك لا تفارق كتب اللغويين ، مما لاشك فيه من أهميته عندهم ، ومن ذلك عند المبرد(ت:٢٨٥ هـ) في (أي) الاستفهامية في قوله تعالى :

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٥

(٢) نفسه ، ٢٦٥

(٣) نفسه ، ٢٥٦

(٤) نفسه ، ٢٦٦

(٥) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

(٦) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٣٤/١

(٧) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٩

(٨) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٧

(٩) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١

لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا" (الكهف: ١٢) ومعناها : أهذا أم هذا ، وقوله إذا أدخلت الألف (ألف الاستفهام) قلت علمت أزيد منطلق أم لا " (فرأي) " بمنزلة زيد الواقع بعد الألف ، أي في معناه ، قال : ألا ترى معناها : إذا أم ذا " ، ولكي يدل على صدق نظريته في التلازم بين المعنى الذي أورده وبين الإعراب يورد أمثلة على ذلك^(١) ، منها ، منها قوله تعالى : "فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا" (الكهف: ١٩)

ومنه ما أورده الزجاج (ت: ٣١١ هـ) ، مرافقاً فيه المعنى والإعراب ، وذلك في نصب " تقوم " فيقولك : " جئت لتقوم يا هذا " ، بإضمار " أن " أو " كي " التي في معنى " أن " ، والمعنى لديه : " جئت لقيامك " ^(٢) . فمن المتبادر إلى الذهن في ذلك هو نصب " تقوم " بـ " اللام " ، وهو فاسدٌ في المعنى ، والصواب فيه النصب بـ " أن " المضمرة التي في معنى " أن " و " كي " لما فيه من معنى القيام ، أي جئت لكي تقوم .

ومن ذلك في " من " التي في افعال التفضيل في قولك زيد أفضل من الحجارة ، والخير أفضل من الشر ، فمن معناه ابتداء الغاية ، فإن قلت زيد أفضل من عمرو ، فمعناه أنه ابتداءً فضله في الزيادة من عمرو ، ولم يخله الفيومي من المعنى في إيراد رأي غيره بأن معناه يزيد فضله مترقياً من عمرو ، وهو معنى قول المبرد^(٣) .

وعليه نجد بأن الفيومي قد أسس حكماً نحويًا على أساس استقامة المعنى مرافقاً للإعراب .

٣- التنظير :

نجد من اللغويين من لا يكتفي بالأمثلة والأقوال في موضوعات خطب مصنفاتهم اللغوية وخواتيمها للاستدلال على رأي ، أو مناقشة موضوع ، أو توضيح قاعدة ، بل

(١) يُنظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١٨/١

(٢) يُنظر : خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٢/١

(٣) يُنظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

نجد منهم من يورد ذلك من خلال مناظرة بين العلماء يوضح بها الموضوع أو يزيده وضوحاً ، وتكون المناظرة بينهم مدعومة بالشواهد والأمثلة من آيات القرآن الكريم ، أو شعر ، أو غيرهما . حتى يصل كل منهما إلى ما يرجو من فهم دقائق المعنى ، والوقوف على ما يحتويه من أسرار . ومما ورد عند اللغويين ولا سيما الفيومي في خاتمة كتابه في حديثه عن تأنيث الفعل مع الجمع ، في قوله تعالى : "إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ" (يونس : ٩٠) ، إذ أنث الفعل مع الجمع .

وقد اختلف فيها فذهب جماعة إلى التجويز ، وآخرون إلى المنع ، ورد الفيومي بأن ذلك ضعيف من حيث السماع على ابن بابشاذ الذي أجاز التأنيث مع الجمع ، في قولك : "قامت الزيدون" قياساً على "قامت الزيد" ، وساق قول الجرجاني لينظر به ابن بابشاذ ومساندته لرأيه ، قال : "حتى نقل عن الجرجاني أن الشيين جمع تكسير ، وإنما جمع بالواو والنون جبراً لما نقص ، كالأرضين والسنين ثم أعقب تلك المناظرة بين العلماء بقوله : "وفيه نظر" (١)

رابعاً : الشواهد :

لم يقتصر الشاهد النحوي عند اللغويين على ما قامت عليه القاعدة ، أو ما استدل به على صحة رأي وبطلان ، بل توسع لديهم فأصبح الشاهد كل ما يوضح القواعد من أمثلة تساق في ضوء الموضوع قصد التوضيح وإزالة الإبهام ما دامت قد جاءت من القرآن الكريم وقراءاته ، وما جاءنا من تراث العرب : شعره ونثره .

ونقصد بالشواهد هنا مجموع هذا كله من دون فصل بين الشاهد ، والمثال عند معالجة هذه الشواهد ، وبيان ما تتسم به من خصائص وسمات . إلا أننا قد نفرق بين الحين والآخر بينهما . إذا اقتضى الأمر ذلك .

- تناول اللغويين للشواهد في ضوء مقدمات مصنفاتهم اللغوية :

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٩

نجد اللغويين يضعون نصب أعينهم ما سبقت الإشارة إليه من ذكرهم لأسباب وضع مصنفاتهم اللغوية فأصحاب المعاجم ، والمصنفات الصرفية على سبيل المثال يذكرون في كتبهم بأنها صنفتم لأجل إيراد معاني الألفاظ ، وتصريفها ، فتكون الشواهد الغالبة عندهم الشواهد من كلام العرب شعراً ونثراً أما أصحاب المصنفات في معاني القرآن ، وفقه اللغة ، فنجد أن الشواهد القرآنية هي الأكثر عندهم ونجدهم قد استفادوا من الشاهد القرآني كل الاستفادة في مواطن كثيرة من مواضيعهم النحوية . فقد يورد اللغوي أكثر من آية في المسألة نفسها ، تؤدي إلى الغرض نفسه^(١) . وقد يورد آية قرآنية واحدة يعرض لها بالتفصيل في أكثر من موضوع ، ويصدر فيها حكماً نحوياً ، وعلى هذا الأساس يوقفنا إحصاء هذه الشواهد القرآنية على أنها تقارب وهو قدر ربما نجده قليلاً ، إلا أن هذا الإحصاء قد جاء محصوراً في ضوء خطبة أغلبها لا يتجاوز الصفحة أو الصفحتين . ولا يمكننا نعت هذه الشواهد القرآنية بالقلة على ما أورده اللغويون في الخطب ، فلربما نجد في متون المصنفات اللغوية أضعاف حجمه ، وهذا يوائم ما هو معروف عن الخطب في المصنفات .

- ويتمثل منهج اللغويين في إيرادهم للشواهد القرآنية بالآتي :

١- يذكر اللغويون الشواهد القرآنية مقدمين لها في الغالب بما يتقدمها من عبارات ألف ذكرها العلماء كأن يقولوا : قال الله تعالى : " وقوله عز وجل " " ومنه قوله تعالى " ونضرب لذلك مثلاً قول الزجاج في خطبة كتابه في "الباء" أنها الجالبة لمعنى الابتداء ، قوله عز وجل : "بسم الله الرحمن الرحيم" ، الجالب للباء معنى الابتداء^(٢) وقوله عز وجل : " الرحمن الرحيم" هذه صفات الله عز وجل ، وتعرب بالخفض كإعراب أسم الله^(٣) .

(١) ينظر : خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١ - ١٨

(٢) خطبة معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ، ٣٩/١

(٣) نفسه ، ٤٣/١

وقول ابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) في حذف التاء من الفعل ، قال : " وقال تعالى : "وَأَقَامَ الصَّلَاةَ" (التوبة : ١٨) ، بحذف التاء^(١) . وقد يذكر بعض اللغويين الشواهد القرآنية من دون أن يقدم لها عبارات كما ذكر مسبقاً . ونضرب لذلك مثلاً في قول المبرد في نصب (أي) بـ "ينقلبون" ولا يكون نصبها بـ(سيعلم) : "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (الشعراء: ٢٢٧) . من غير إيراد له لأي عبارة تتقدم الآية الكريمة^(٢) . إلا انه قد ذكر عبارة قال الله تعالى لأية أخرى في (أي) وقال الله عز وجل : "لَنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمَدًا" (الكهف : ١٢) .

وقال تعالى : "فَلْيَنْظُرْ آيُّهَا أَرْكَىٰ طَعَامًا" (الكهف: ١٩)^(٣) . وقد يذكر بعض اللغويين عبارات تتصدر الآيات تختلف عن العبارات الأخرى في صورها المختلفة ، كما في قول بعضهم : " وفي المصاحف " (٤) ، أو " جاء في بعض المصاحف " (٥) . وفي بعض الأحيان يتطلب المقام ذكر هذا التصدير ، لأن السياق يقتضي ذلك ، كقول الفيومي في أن جمعي السلامة مشتركان بين القليل والكثير ، قال الفيومي : " ويؤيد هذا القول قوله تعالى : "وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ" (البقرة : ٢٠٣) وهذه كثيرة وقيل اسم جنس^(٦) .

ومنه قول ابن هشام اللخمي في "لو" التي يليها الفعل مضمرأ وارتفاع الاسم بعد "لو" بالفعل المضمر ، قال^(٧) : قال الله تعالى : "قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ" (الإسراء: ١٠٠) .

(١) خطبة الأفعال : ابن القطاع ، ١٥/١

(٢) خطبة الكامل : المبرد ، ١٧/١

(٣) نفسه ، ١٨/١ .

(٤) خطبة معاني القرآن : الفراء ، ٢/١

(٥) خطبة الكامل : المبرد ، ٢٣/١

(٦) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٦

(٧) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٥٦

وان كان أكثر اللغويين يذكر الشواهد القرآنية كاملة ، فإن بعضهم قد يقتصر على موضوع الشاهد منها ومثال ذلك في قول ابن القطاع في حذف (التاء) من الفعل المسند إلى المؤنث في قوله تعالى : "وَأَقَامَ الصَّلَاةَ" (التوبة : ١٨) ، بحذف التاء في الفعل أقام المسند إلى الفاعل المؤنث الصلاة ، فذكر الفعل مع الفاعل المؤنث (١) .

واقصر الفيومي في ذكره لموضع الشاهد في حديثه عن الصفات التي تدل على الحدوث (٢) ، ومنه قوله تعالى : "وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ" (هود : ١٢) ، واغلب الظن أن من اقتصر على موضع الشاهد من هؤلاء اللغويين قد نظر في ذلك نظرة أخرى تشتمل في حصر انتباه القارئ في الشاهد نفسه ، فلذلك ألقوا بالضوء عليه وهذا يجعل القارئ اقرب إلى الفهم والاستفادة .

- الشواهد الشعرية :

يلي الشاهد من الشعر عند اللغويين الشاهد القرآني من حيث الاستشهاد ، أي أن اللغوي عندما يريد الاحتجاج بالآيات القرآنية يقدمها على الشاهد الشعري ، ومن ثم يأتي بالشاهد الشعري ليعضد به الشاهد القرآني ، أو يبين معنى ، أو حكم . أما من حيث العدد ، فنجد الشاهد الشعري يفوق الشاهد القرآني عند اللغويين ، وذلك في ضوء التمثيل والاستدلال. وتتراوح الشواهد الشعرية بين البيت والبيتين والثلاثة أحياناً، طبقاً لدواعي الاحتجاج والاستدلال .

- ويتمثل منهج اللغويين في إيرادهم الشواهد الشعرية في المقدمات فيما يأتي :

١- نجدهم قد يسوقون في الشاهد الواحد أكثر من بيت ، وذلك غالباً حين يتطلبه وضوح المعنى أو استكمال الشاهد ، وذلك ما أحتج به الزجاج من قول الشاعر :

(١) ينظر : خطبة الأفعال ، ابن القطاع ، ١٥/١

(٢) ينظر : خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٤

- وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم - إلا نميراً أطاعت أمر غاويها .

- الظاعنين ولما يضعنوا أحداً - والقائلين لمن دار نخليها^(١)

وساق أبْن هشام اللخمي(ت:٥٧٧هـ) ، أكثر من بيت شعري ، للاحتجاج على إضافة (آل) إلى المضمَر ، ومنه قول عبد المطلب :

- لأهمَّ إن المرء يـمـ _____ - نـع رحـله فـامـنع جـلـآك

- لا يغلبن صليبهم _____ ومحـالهم غـدواً محـالك

- فأنصر على آل الصليـ _____ - ب وعـابـديه اليـوم آك^(٢) .

ومنه قول الكميت :

- فابـلـغ بـني الـهـنـديـن مـن آل وائل - وآل مـنـاة والأقـارب آـها

- ألوكا تنال ابني صفية وانتـجـع - سواحل دُعمي بها ومـالها^(٣)

ومنه قول ضفاف بن ندية :

- أنا الفارس الحامي حـقيـقة والـدي - وآلي كـما تحـمي حـقيـقة آك^(٤) .

وقال أبْن السيد البطليوسي كما روى ابن هشام اللخمي ، : قال أبو الطيب المتنبي :

- والله يسعد كل يوم جـده - ويزيد من أعدائه في آله^(٥)

(١) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤٤/١ ، البيت لابن خياط العكلي ، انظر : الخزانة : ٤٢/٥

(٢) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٩ ، ينظر : الروض الانف : السهيلي ، ٢٦٢/١ ، ٢٦٧

(٣) نفسه ، ٢٩ ، ينظر : الديوان : الكميت ، ٩١/٢

(٤) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٩ ، ينظر : الديوان ، ٦٧

(٥) نفسه ، ٢٩ ، ينظر : الديوان ، ٦٧

وكل هذه الأبيات الشعرية قد جاء بها للاحتجاج لإضافة (آل) إلى المضمّر . وقد ساق ذلك النمط من التعدد في الأبيات لشاهد واحد ، في دخول الألف واللام على "ذي" وهي جمع قال ابن هشام اللخمي : قال الأحوص :

- وإنا نلرجو عاجلاً منك مثلما رجونا قدما من ذويك الأوائل^(١)

فأضاف "ذوي" وهو جمع "ذي" إلى المضمّر ، وقال كعب بن زهير :

- صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ أياد ذوي أرومتها ذووها^(٢)

وانشد أبو علي :

- إنما يصطنع المعـــــــرُوفَ في الناس ذووه

- أهنا المعروف ما لم تبتذل فيهِ الوجوه^(٣) .

وادخل سيبويه بيت الكميت شاهداً على جمع "ذي" جمع السلامة ، وإفراده من الإضافة وإلزامه الألف واللام ، وهو :

- فلا اعني بقولي أسفليكم ولكني أريد به الذوينا^(٤) .

٢- نجد من اللغويين من يعرض للشواهد الشعرية ، غير أنه يقل عنده ذكر أسماء قائلها ، كابن خياط العكلي ، الذي جاء الزجاج بشواهد الشعرية من دون أن يذكر اسمه ، وكابي نؤيب الهذلي . وغيرهم من الشعراء في بعض الأحيان ،

وفي أحيان أخرى ترى اللغويين لا يذكرون اسم الشاعر مطلقاً ، بل ينسبون الشاهد إلى مجهول .

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي ، ٣١ ، ينظر : الديوان ، ١٨٢

(٢) نفسه ، ٣١ ، ينظر : الديوان ، ٢١٢

(٣) نفسه ، ٣٢ ، ينظر : البيت لأبي العتاهية ، ينظر : الديوان ، ٤٢٣

(٤) نفسه ، ٣٢ ، ينظر : الديوان : الكميت ، ١٠٩/٢

فيقولون ، وقال آخر^(١) ، أو قال^(٢) ، وذلك في حديثهم عن جواز استعمال أفعل التفضيل مجرداً عن اللام والإضافة ، ومن مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، قال الفيومي : قال :

- قبحتم يا آل زيدِ نفرا **الأم قوم اصغراً واكبراً^(٣) .**

إذ ساق البيت الشعري (الشاهد) من دون أن ينسبه إلى قائله ، بل نسب الشاهد إلى ضمير الغائب ، ولعله اعتمد في ذلك على وضوح الشعر . وعليه تكون الشواهد الشعرية التي ساقها اللغويون ، أغلبها مقصود بها التمثيل لتوضيح القواعد ، سواء في ذلك ما هو داخل عندهم في عصور الاحتجاج ، أو خارج عنها ، فهم غالباً ما يوردون الشواهد الشعرية من أشعار القدامى ، فكانوا يقصدون به الاستشهاد بمعناه الحقيقي ، أما أشعار المولدين أمثال : المتنبي هي جاءت للتمثيل .

ولهذا نجد بعض اللغويين يورد اعتذاراً عن من ينقل عنه من الشعراء المولدين ، حينما ينشد له بيتاً من الشعر بأنه إنما قصد به التمثيل ، إلا أن ابن هشام اللخمي قد أورد بيتاً من الشعر لأحد المولدين ، وهو المتنبي رواه عن ابن السيد البطليوسي الذي قال عن استشهاد ببيت المتنبي ،

قال : " قال أبو الطيب المتنبي وان لم يكن حجة في اللغة " (وعبارة : وان لم يكن حجة في اللغة التي قدمها هي من باب الاعتذار) "

- والله يسعد كل يوم جده **ويزيد من أعدائه في ألّه^(٤) .**

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢

(٢) نفسه ، ٢٧٢

(٣) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧١ ، ينظر : غير منسوب في خزانة الادب : البغدادي ، ١٨٣/٣

(٤) نفسه ، ٢٩ ، وينظر : الديوان ، ٦١/٣

وصدّق ابن هشام اللخمي قول المتنبي وجعله حجة للاستشهاد به ، قال : " وأبو الطيب
وان كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإنّ في بيته هذا حجة من جهة أخرى^(١)

٣- يذكر اللغويون الشاهد الشعري ، أو بعضاً منهم غير متيقنين من صاحبه ، وذلك
في حديث المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) في "ظن" التي تتعدى لمفعول واحد ، قال : " ومن ذلك
قول الشاعر أحسبه عبد الرحمن بن حسان :

— فلا ويمين الله لا عن جنائية هُجرت ولكن الظنين ظنين^(٢) .

فعبارة (أحسبه) تدل على عدم ثقته ، أو شكه في صاحب هذا البيت الشعري .

٤- يستدل بعض اللغويين بالشواهد الشعرية نقلاً عن استدلالات غيرهم من العلماء ،
ومن ذلك ما نقله ابن سيده (ت: ٢٨٥ هـ) عن سيبويه في "الأعلام التي هي صفة في
أوضاعها" كالحسن ، والعباس ، فاللام في أشعار بالصفة وحذف اللام أشعار بالعلمية
، نحو ما أنشده سيبويه من قولهم :

— ونابغة الجعدي في الرمل بيته عليه تراب من صفيح مَوْضَع^(٣) .

أستدل اللخمي بما أنشده أبو علي الفارسي من بيت أبي العتاهية لإضافة "ذوي" إلى
المضمر وهو جمع "ذي" ، قال اللخمي : وأنشد أبو علي :

— إنما يصطنع المعـ روف في الناس ذوه

— أهنأ المعروف ما لم تبذل فيه الوجوه^(٤) .

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣٠ ،

(٢) خطبة الكامل : المبرد ، ٢٣/١ ، نسب ابن بري البيت لنهار بن توسفة ، وينظر : لسان العرب : ابن منظور

١٨٩/٩

(٣) خطبة المحكم : ابن سيده ، ٤٥/١ ، البيت لمسكين الدارمي ، ينظر : الديوان ، ٤٩ ،

(٤) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣٢ ، البيت لأبي العتاهية ، ينظر : الديوان ، ٤٢٣ ،

ونقل الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) استدلالات المبرد في جواز تقديم من ومعموله على المفضل عليه، قال الشاعر :

- فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت
جَنَى النَّحْلِ أو ما زوّدت مِنْهُ أَطيبُ^(١)
. وقال الآخر:

- ولا عيب فيها غير أن قطوفها
سريعٌ وأن لا شيء مِنْهُنَّ أَطيبُ^(٢)

فتلك الأمثلة جاءت للاستدلال في إنشاد اللغويين ، نقلاً عن استدلالات غيرهم من علماء العربية .

- الأمثال :

أكثرَ اللغويون من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والشعر على تفاوت بينهم في ذلك ، ولكنهم يختلفون من حيث القلة والكثرة ، ولا تخلو كتب اللغويين من الاستشهاد بالأمثال كذلك ومنثور الكلام ، لكنه قليل بالقياس إلى الشعر ، وقولنا هذا منسوبٌ إلى ما تضمنته متون مصنفاتهم الشعرية .

أما ما نجده من استدلالات اللغويين بالأمثال في ضوء خطب مصنفاتهم ، لا يعدو المثاليين ، أو المثليين ، وكلا المثاليين من الأمثال قد جاء بهما ابن هشام اللخمي في خطبة كتابه المدخل إلى تقويم اللسان ، وكان تمثيله بهذه الأمثال أقرب ما يكون إلى الاستدلال؛ لأن لفظه التمثيل ، وفحواه الاستدلال .

وذلك في قولهم : " ليس في الخضروات صدقة" مستدلاً به على جواز جمع "الخضراء" على "الخضروات" جمع مؤنث سالم ، عند استعمالهما استعمال الأسماء^(٣).

(١) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٢ ، ينظر : الديوان : الفرزدق ، ٣٢ ، ط : الصاوي .

(٢) نفسه ، ٢٧٢ ، ينظر : الديوان : ذي الرّمة ، ١٦٠٠ ، ينظر : المقاصد النحوية : العيني ، ٤٤/٤

(٣) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٥٣

ومنه ما أستدل به ابن هشام بالأمثال، وذلك في قوله إن "لو" خاصة بالفعل ، وقد يليها أسم مرفوع معمول لمحذوف مفسر وهو الفعل يفسره ما بعده ، كقولهم : " لو ذات سوار لطمتني " . والمحذوف المفسر هو الفعل "لطمتني" ، والتقدير : لو لطمتني ذات سوار لطمتني" (١) وهذا ما ألمنا به من هذا النوع من الشواهد عند اللغويين .

رابعاً : الأصول التي اعتمدها اللغويون في الاستدلال :

لا نعني بقولنا الأصول التعريف بها ، أو التعمق فيها من سماع ، أو قياس ، أو غيرها فقد تحدثنا في ذلك مسبقاً في الفصل الأول من هذا البحث ، ولهذا أجد الاكتفاء في هذا البحث ببيان مدى اهتمام اللغويين بهذه الأصول ، واستنادهم إليها فيما يصدر عنه من أحكام في خطب مصنفاتهم اللغوية .

واهم هذه الأصول التي اعتمد عليها اللغويون هي السماع ، والقياس :

- السماع :

نظراً لأهمية السماع بوصفه الأصل الأول من الأصول النحوية نجد له عند اللغويين مكانة ، من حيث الاستناد إليه ، والاستدلال به في تأييد الأحكام النحوية ، والتنبيه على ما هو مسموع بأنه مسموع ليعطونه توثيقاً خاصاً ، حتى لو لم يكن مشهوراً ، أو أغفله بعض كبار علماء النحو ، فابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧) عندما يعرض لقول الزبيدي في ذهابه بعدم جواز إضافة (آل) إلى المضمّر ،

وليس بصحيح ؛ لأنه لا قياس له بعضه ، ولا سماع تؤيده ، لأن إضافة (آل) إلى المضمّر قد وردت به عن العرب الأخبار ، ونطقت به الأشعار" (٢) . ومنه رد ابن هشام على من قال بعدم جواز دخول الألف واللام على "ذي" وإنما تقع مضافة أبداً إلى الظاهر ، فردّ بأن هذا الذي ذكره يوجب القياس إلا إنه قد سمع ذلك من العرب ...

(١) ينظر : المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي ، ٥٦

(٢) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٢٧

وإن قلت شواهد و ضعف قياسه^(١) ورد ابن هشام هذا دليل على مدى اهتمامه بالمسموع وإن كان ضعيفاً. ومن أمثلة ما حكم اللغويون السماع فيه وجوداً أو عدماً ، وذلك في رد الفيومي على ابن بابشاذ الذي أجاز تأنيث الفعل مع الجمع في قولك : قامت الزيدون" بالتأنيث .

قال الفيومي : " فأنث مع الجمع السالم وهو ضعيف سماعاً"^(٢). ومن اهتمام الفيومي في السماع ، ما جاء في النسبة إلى ما فيه ياء النسب ، نحو قولهم : شفعوئ من غير حذف ياء النسبة الأولى ، وإلحاقه بياء النسب ، فقالوا : في محمد بن إدريس الشافعي: شفعوئ وكان الأصح القول في النسبة : شافعي ، قال الفيومي : " وقول العامة شفعوئ خطأ إذ لا سماع يؤيده "^(٣).

- القياس :

كثيراً ما يستعمل اللغويون القياس في مناقشتهم ، وفي عرضهم للآراء ، فيجعلونه معياراً يضعف به بعض مذاهب النحاة وآراءهم. ومن ذلك قول الزجاج(ت: ٣١١هـ) فيكسر اللام وفتحها وقوله : " لزيد " ، ووصف ذلك بقوله بذكر جمع من علماء المذهب البصري " ، والذي قلناه في اللام هو مذهب سيبويه ، ويونس والخليل وأبي عمرو بن العلاء وجميع النحويين الموثوق بعلمهم "^(٤).

ومما وصفه اللخمي بعض آراء النحاة فيجمع (الصفة) التي على وزن (فعلاء) ولها مذكر على (أفعل) فذهب إلى أنه لا يجمع شيء من ذلك جمع سلامة لا المذكر بالواو والنون ، ولا المؤنث بالالف والتاء وهذا منصوص لسيبويه وغيره من النحويين ، ولا أعلم بينهم فيه اختلاف ، ثم أتبعه بما ورد عند بعض العلماء من مخالفة لذلك ووصفه

(١) خطبة المدخل إلى تقويم اللسان : اللخمي ، ٣١

(٢) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٦٩

(٣) نفسه ، ٢٧٠

(٤) خطبة معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، ٤١/١ ، ٤٢

بالضعف ، أو الزعم ، قال: " وحكى أبو بكر ذلك عن سيبويه ، وخالفه في جمع سوداء على سوداوات وزعم أنه الصواب "(١). وفي (ياء النسبة) يسوق الفيومي أن قول ابن السراج في النسبة إلى صاحب الشعير شَعَار ، و البرّ البرّار ، وفي الفاكهة : الفَكَّاه ، بأن ذلك ليس بصنعة بل القياس في الجميع النسبة على شرائط النسب "(٢).

وقد يستفيد الفيومي من السماع و القياس معا في المسألة الواحدة ، فعندما يتحدث عن ألقاق ياء النسبة إذا كان في الاسم هاء التانيث ، قال : إن كان في الاسم هاء التانيث حذفت وإثباتها خطأ لمخالفة السماع والقياس(٣). ويستفيد كذلك من القياس ويرجحه على السماع في حديثه عن الياء المنقلبة في النسب ، قال : " وإن كانت متقلبة (ياء النسب) فوجهان ثبوتها وهو القياس ؛ لأن النسبة عارضة ، والأصل لا يعتد بالعارض "(٤).

(١) خطبة المدخل الى تقويم اللسان : اللخمي ، ٥٢

(٢) خاتمة المصباح المنير : الفيومي ، ٢٧٠

(٣) نفسه ، ٢٧٠

(٤) نفسه ، ٢٧٠

- الخاتمة -

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وصلى الله على النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وبعد :

فإنه بعد إتمام هذا البحث وهياً الله لصاحبته أن تخرج به إلى النور وترتضيه ، ويسمح لها بالقول أنها قد أسهمت ، ولو بالقليل ، في دراسة التراث النحوي وأصوله ، فإن يكن قد وفقت فذاك فضل الله ، وإن كان منها تقصير فهذا عجز الإنسان ، وبخاصة الطالبة الباحثة التي تحتاج إلى التوجيه للمضي قدماً.

وقد وقف البحث على نتائج نرى إثباتها في هذه الخاتمة:

١- توصلت هذه الدراسة إلى الكشف عن شخصيات علمية لغوية ونحوية ، الكثير منهم كان يعرف بأنه فقيه ، أو صرفياً ، أو معجمياً لا نحوياً .

٢- توصلت الدراسة إلى الكشف عن شخصيات لغوية تخصصت في اللغة والنحو ، أكثر من كونهم علماء لغة وصرف وفقه . وتمثلت آراءهم اللغوية والنحوية في عدد كبير من مصنفاتهم ، وخير من مثلهم أبو زكريا الفراء ، وأبو إسحاق الزجاج ، وأبو العباس المبرد .

٣- توضح لي في ضوء هذه الدراسة أن اللغويين الذين جمعوا بين الدراستين اللغوية والنحوية هم أكثر رصانة في منهجيتهم قياساً بأقرانهم الذين اقتصروا على الدراسة اللغوية ولعل هذه المزية قد اتضحت للباحثة بشكل خاص وليس للبحث بشكل عام لذا لم تذكر في متناول البحث وإنما ارتأيت ذكرها في هذا الموضع .

٤- توصل البحث إلى أن اللغويين الذين ألفوا في معاني القرآن ، والمعاجم ، والصرف قد مالوا كثيراً إلى المذهب البصري في الدرس النحوي والكوفيين قليلاً ، إلا الفراء تلميذ المدرسة الكوفية إلا في بدايات ظهور الدرس النحوي إذ مال قليلاً إلى المذهب البصري في استعماله بعض المصطلحات النحوية حين كان الدرس النحوي لم ينضج ويكتمل بعد وأكثر اللغويين الذين ألفوا في فقه اللغة قد مالوا إلى الكوفيين كثيراً والبصريين قليلاً.

٥- نصوا على أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى النحوي، ويمثلهم أبو العباس المبرد .

٦- تفعيل نظرية السياق النحوي في النص القرآني والتي تؤدي إلى قراءات ودلالات جديدة يضيفها السياق وهذا موضوع الدراسات اللغوية والنحوية في القرن السادس، ويمثل هؤلاء اللغويين ابن هشام اللخمي صاحب كتاب المدخل إلى تقويم اللسان .

٧- كشفت لنا الدراسة عن مجموعة من الآراء النقدية لطائفة من القواعد النحوية نتجت عنها ردود علمية للغويين على النحاة المتقدمين والمتأخرين دلت على عقليات متميزة مجتهدة ، وأبرز هؤلاء أبو إسحاق الزجاج ، وابن سيده ، وابن هشام اللخمي.

٨- كشفت الدراسة عن اهتمام علماء اللغة بالإعراب التطبيقي من خلال مصنفات معاني القرآن وإعرابه ، وغيرها وإعرابهم الشواهد النحوية ، ومن هؤلاء الزجاج صاحب معاني القرآن وإعرابه ، والمبرد صاحب كتاب الكامل .

٩- توصلت الدراسة إلى أنَّ اللغويين قد اعتدوا كثيرا بالسماع وبنو عليه كثيرا من القضايا والمسائل النحوية ، وأبرز هؤلاء ابن هشام اللخمي ، والفيومي . في حين اعتد بعضهم بالقياس ، وأبرزهم في ذلك الزجاج .

١٠- جعل المبرد (ت: ٢٨٥هـ) صاحب كتاب الكامل القراءات القرآنية في المقام الأول وعوّل عليها كثيرا في مسأله النحوية ، وكذلك الشعر عند أغلب اللغويين . أما الحديث فلم نجد له نصيبا من احتجاجات اللغويين في ضوء خطب مصنفاتهم اللغوية .

١١- كشفت الدراسة بشكل عام أن اللغويين يولون السماع اهتماما أكثر مما يولوه للقياس ، وهو منهج الكوفيين عموما.

١٢- تنسم العلة عند اللغويين بشكل عام بطابع السهولة ، والبعد عن الفلسفة والتعقيد ، فتعليلاتهم في الغالب واضحة وسهلة ، وبعيدة عن أساليب الفلاسفة والمناطق.

١٣- توصلت الدراسة إلى أن النحو عند اللغويين قد تأثر في مراحل المختلفة ، بالفكر النحوي السائد في القرون الأولى وكانت دراسات اللغويين النحوية وبخاصة في القرن الرابع من أكثر الدراسات النحوية تأثراً بنحو البصريين وإمامهم سيبويه

وأبرز من ظهر عندهم التأثير من اللغويين، الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، ، وأبرز آثار هذا التأثير عند اللغويين بفكر النحاة ، كان في الأصول ، والمسائل ، والمصطلحات ، ولكن تأثر اللغويين بالنحو كان أوسع في القرون الخامس

والسادس ، والسابع ، إذ تأثر النحو عندهم بعلم المنطق والفلسفة ، والفقه إذ أصبح النحو عندهم مادة يدور حولها الحوار بين العلماء ، وبرز من ظهر عندهم هذا التأثير ، ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ) ، والفيومي (ت: ٧٧٠هـ).

١٤- توصلت الدراسة إلى أنَّ اللغويين قد انقسموا على قسمين في استعمال المصطلحات النحوية ، إذ أستعمل معظمهم مصطلحات البصريين ، والآخر مصطلحات الكوفيين إلا أن أغلبهم قد حرص حرصا كبيرا على استعمال مصطلحات البصريين .

١٥- أشرت بعض اللغويين الذين ينتمون للمذهب البصري مع الكوفيين في استعمال بعض المصطلحات النحوية ، كمصطلح الخفض والجر ، ومصطلح الإضافة ، والصفة وغيرها.

١٦- كان من نتائج الخلاف النحوي عند اللغويين ، أن ظهرت لهم آراء جيدة ونظرات ثاقبة امتلأت بها مصنفاتهم اللغوية ، وقد كان لهذه الآراء والنظرات أثر كبير في تطور الدرس النحوي في العصر الحديث ، وقد تمثل هذا التطور في استفادة علماء اللغة في دراستهم العربية بما قاله نحائنا القدماء، إذ استوعبوا ما قاله المتقدمون والمتأخرون، وطوروه بما يتوافق وطبيعة اللغة، فأسهموا بجهد لا يستهان به ، تمثل في آراء ونظرات أصيلة استطاعت أن تفسر لنا كثيراً من مشكلات الدرس العربي .

ولعل ابرز الإسهامات التي أسهم بها علماء اللغة ما قدمه الزجاج (ت: ٣١١هـ) والمبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قدم الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه مسائل بنائية جديدة اعتمد فيها على المنهج الوصفي في ضوء نظرية السياق والقرائن ، أما المبرد فقد قدم في كتابه الكامل نظرية جديدة ربط فيها في المسائل النحوية بين المبنى والمعنى.

١٧- على الرغم مما وجدناه عند اللغويين وبخاصة علماء القرن الخامس أمثال ابن سيده وغيره تتمثل في تسليمهم بما يقوله النحاة الأوائل من دون مناقشة أو إبداء رأي إلا أننا نجد أن من اللغويين من قد أسهم في تطور الدرس النحوي ورفقه ، إذ استطاعوا أن يتميزوا ويبدعوا ويضيفوا الجديد إلى العربية ودارسيها.

يتضح ذلك في مناقشاتهم وحوارهم النحاة القدماء ، وفي آرائهم التي تفردوا بها فأصبحت لهم شخصياتهم الواضحة في النحو، ونذكر منهم على سبيل المثال لا

الحصر، الزجاج صاحب معاني القرآن وإعرابه ، وابن هشام اللخمي صاحب كتاب المدخل إلى تقويم اللسان ، والفيومي صاحب المصباح المنير.

فقد كانت لهم شخصياتهم الواضحة في تناول مسائل النحو .ومن يرجع إلى كتب هؤلاء العلماء تتبين له شخصية أصحاب هذه الكتب واضحة ، فيما كانوا يتناولونه من مسائل نحوية بالقبول والترجيح والرفض والاستدراك أحيانا وفيما كانوا يختارونه ويرجحونه من مذاهب النحاة أو فيما انفردوا فيه من مسائل أسهمت إسهاما كبيرا في تقدم الدرس النحوي.

١٨- أدرك اللغويون المتقدمون الاختلافات اللهجية بين القبائل العربية ، وهي ما كانوا يسمونه لغات ، إذ كانت القبائل العربية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجد والحجاز وتهامة ، فكان من الطبيعي أن تختلف طريقة الأداء من قبيلة لأخرى .

لكن اللغويين في القرنين الثاني والثالث لم ينصُّوا على قبائل بعينها تؤخذ اللغة العربية عنها دون غيرها من القبائل ، وإنما جاء التحديد من علماء القرن الرابع حددوا هذه القبائل التي يحتج بها بعد أن نشأ علم النحو وأرسيت أصوله ووضعت

قواعده، ولم يتفق اللغويون على عدد هذه القبائل بل اختلفوا اختلافا واسعا ، فما عدَّ بعضهم من القبائل الفصيحة المحتج بها ، عدَّه الآخر مما لا يحتج بها لمخالطتها الأعاجم

١٩- توصلت الدراسة إلى أن المجال النحوي لا يمكن أن يكون مثبت الصلة بالكلام في المسائل اللغوية نظراً للشوائب اللغوية التي تصل بين هذين الفرعين من فروع الدراسات العربية ، إذ كثيراً ما نجد بينهما تواسلاً في كتب النحو واللغة على السواء ولكن هذا قد يقل أو يكثر تبعاً لاختلاف المصنفين من علماء النحو واللغة في إتجاهاتهم وثقافتهم .

٢٠- توصلت الدراسة إلى أن اللغويين وإن كانت مصنفاتهم لغوية فلم تقتصر على مسائل اللغة وحدها ، ولا سيما كتب الخليل ، ومعاني القرآن للفراء ، والكامل للمبرد الذي نجد فيها اتجاها نحويا واضحا تتمثل بإلمامه ببعض المباحث النحوية في كتابه الكامل ، وفي أقوالهم عن علماء النحو ورجوعهم إلى المصادر النحوية كلما جدت مناسبة نحوية تدعو إلى ذلك ، وفي الاتجاه إلى التفسير اللغوي للألفاظ ، فهم يهتمون بتوضيح الكلمات وشرحهم ما يحتاج منها إلى الشرح ، ويوجهونها توجيهاً نحوياً على أساس ذلك.

٢١- قد يذكر اللغويون بعض علماء النحو في معرض تصويب آرائهم ، وقد ظهر ذلك واضحاً عند علماء القرن الرابع الهجري ، أمثال ابن سيده .

٢٢- يتضح في ضوء الدراسة أن منهج اللغويين في إيرادهم للشواهد القرآنية يتمثل بذكر اللغويين للشواهد القرآنية مقدمين لها في الغالب بما يتقدمها من عبارات ألف ذكرها العلماء ، كأن يقولوا : قال الله تعالى ، وقوله عز وجل ، ومنه قوله تعالى .

وختاماً الحمد لله رب العالمين الذي منّ علي بإتمام هذا العمل ، وأسأله التوفيق والسداد ، وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلّم .

القرآن الكريم .

المصادر والمراجع :

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف الزبيدي(ت: ٨٠٢هـ) ، تحقيق: طارق الجنابي ، ط: ١ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع (ت: ٥١٥هـ) ، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم ، مطب: دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٩٩ م
- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق : مصطفى القصاص ، ط: ٢ ، دار إحياء العلوم ، بيروت- لبنان ، ١٩٩٦ م .
- إحصاء العلوم : أبو نصر الفارابي (ت: ٣٣٩هـ) ، قدّم له وشرحه : علي بو ملحم ، ط: ١ ، دار الهلال ، ١٩٩٦ م .
- الأحكام في أصول الأحكام : أبو الحسن الأمدي (ت: ٦٣١هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣ م .
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ) ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي . ط: ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٦ م .
- أخبار النحويين البصريين : الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيراقي (ت: ٣٦٨هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط: ١ ، مصر- القاهرة ١٩٨٥ م .
- أدب الكاتب : ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحقيق: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مطب: المدني، ط: ١ ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٩ م .
- أساس البلاغة : جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط: ١ ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٩ م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: قيس الأوسي ، د.ط ، المكتبة الوطنية ، بيت الحكمة ، بغداد - العراق ، ١٩٨٨ م .

- أسرار العربية : أبو البركات الانباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق : بركات يوسف هبود ، ط: ١، دار الأرقم ، ١٩٩٩ م .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، ط: ٣، الشركة الدولية للطباعة ، ٢٠٠٣ م .
- الاشتقاق : أبو بكر بن دريد (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط: ١ ، دار الجيل ، القاهرة - مصر ١٩٩١ م .
- إصلاح المنطق : أبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت: ٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، د. ط ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، ١٩٤٩ م .
- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم ، ط: ١ ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٧ م .
- الأصول دراسة أيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : تمام حسان ، د. ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء - ١٩٩١ م .
- الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، ط: ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان ، ١٩٩٦ م .
- أصول النحو : سعيد الأفغاني ، د. ط ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- أصول النحو تأريخ وتأصيل : قاسم بدماصي ، مؤسسة شمس للنشر والتوزيع ، الورن - نيجيريا ، ٢٠١١ م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : محمد عيد ، ط: ٤، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٩ م .
- الأضداد : قطرب محمد بن المستنير (ت: ٢٠٦هـ)، تحقيق: حنا حداد ، ط: ١ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض - السعودية ، ١٩٨٤ م .
- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط: ٣ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨ م .
- إعراب القرآن : النحاس ، تحقيق: خالد العلي ، ط: ٢، دار المعرفة ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٨ م .

- الأعلام : خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، ط: ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ م .
- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- الأغراب في جدل الإعراب : أبو البركات الانباري (ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مط: الجامعة السورية ، دمشق- سوريا ، ١٩٥٧ م .
- الأفعال : ابن القطاع (٥١٥هـ)، تحقيق : سالم الكرناكي ، ط: ١، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠هـ .
- الاقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، السويس- مصر ، ٢٠٠٦ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : ابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق : مصطفى السقا وحامد عبد الحميد ، د. ط ، مط : دار الكتب المصرية ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٦ م .
- أقسام الكلام :فاضل الساقي ، د. ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٧ م
- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، تحقيق: هادي حمودي ، ط: ١، مط: مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب .
- أمالي الزجاجي : أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط: ٢ ، دار الجيل ، ١٩٨٧ م .
- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود الطناحي ، دار الخانجي ، القاهرة - مصر ،
- إملأ ما من به الرحمن : أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، ط: ١، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ م ،
- أنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبي بركات الانباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ، ط: ١، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٢ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: الفاخوري ، ط: ١ ، دار الجبل ، د.ت .
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، ط: ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت- لبنان ، ١٤٠٦ هـ .
- الإيضاح العضدي: أبي علي الفارسي النحوي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، ط: ٢ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق : موسى بني ، د.ط ، مط: العاني ، بغداد- العراق ، د.ت .
- الإيضاح في علل النحو: أبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك ، ط: ٦ ، دار النفائس ، ١٩٩٦ م .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : أبي بكر الانباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان ، دن ، مجمع اللغة العربية ، دمشق- سوريا د.ت.
- البحث اللغوي عند العرب : أحمد مختار عمر . ط: ٦ ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٨ م .
- البحر المحيط : أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، ط: ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .
- البحر المحيط : الأندلسي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠١ م .
- البديع في علم العربية : مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، د. ط ، جامعة أم القرى ، د.ت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: ٢ ، دار الفكر ، ١٩٧٩ م .

- البلاغة تطور وتاريخ : شوقي ضيف ، ط: ٩ ، دار المعارف ، ١١١٩ ، القاهرة - مصر ، ١٩٦٥ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٥ م .
- تأريخ الأدب العربي : شوقي ضيف ، ط: ١١ ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، ١٩٦٠ م .
- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٢هـ) ، بشار عواد معروف ، ط: ١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠١ م .
- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحقيق : السيد احمد الصقر ، ط: ٢ ، دار التراث ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٣ م .
- التبصرة والتذكرة: أبو محمد الصيمري (ت: ٣١٥هـ) ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى ، ط: ١ ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ١٩٨٢ م .
- التبيان في تفسير القرآن : أبي جعفر الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) ، قدم له: أغا بزرك الطهراني ، تصحيح : أحمد حبيب العاملي ، دار إحياء التراث العربي ، د.ت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط: ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، ٢٠٠٠ م .
- تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، ط: ١ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ م .
- التذييل والتكميل : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هندأوي ، دار القلم ، دمشق ، دار البشير دمشق ، دمشق - سوريا ، ٢٠٠٠ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جما الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، مصر ، ١٩٦٧ م .
- التصنيف اللغوي والأدبي : فائق كوكبة ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، مكتبة الأسد ، دمشق - سوريا ، ٢٠١٢ .
- التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، ط: ٣ ، دار الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٧ م .

- التعريفات : الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق : عبد المنعم الحنفي ، دار
الرشاد للطباعة والنشر ، د.ت .
- التكملة : أبو علي الفارسي النحوي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق : كاظم بحر المرجان ،
ط: ٢ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩ م .
- التهذيب في اللغة : أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون
، مراجعة : محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر ،
الدار المصرية ، د.ت .
- توجيه اللمع : ابن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تحقيق : فايز زكي محمد دياب ، ط: ٢ ، دار
السلام ، مصر ، ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين المرادي (ت: ٧٤٩هـ)،
تحقيق : ، ط: ٢ ، مط: الفجالة الجديدة ، مكتبة الكليات الأزهرية للنشر د.ت .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين المرادي ، تحقيق: عبد
الرحمن علي سليمان ، ط: ١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة- مصر ، ٢٠٠١ م .
- الجامع لأحكام القرآن : شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق : عبد الرزاق
المهدي ، د.ط ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤ م .
- الجدل على طريقة الفقهاء : أبو الوفاء البغدادي (ت: ٥١٣هـ)، مكتبة الثقافة الدينية
، د.ط ، الأهرام - مصر ، د.ت .
- جمال القراء وكمال الإقراء : علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق : علي
حسين البواب ، ط: ١ ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة - السعودية ، ١٩٨٧ م .
- الجمانة في شرح الخزانة: ناصيف اليازجي ،أختصره : إبراهيم اليازجي ، د.ط ،
المط: الأدبية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٩ م .
- الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق : فخر الدين
قباوة ، ط: ٥ ، ١٩٩٥ م .
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، تحقيق : علي الحمد ، ط: ٥
، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م .

- الجمل في النحو دراسة تحليلية : محمد إبراهيم عبادة ، د.ط ، الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ، مركز دلتا للطباعة ، الإسكندرية - مصر ، ١٩٨٧ م .
- جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد الفضل وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨ م .
- جمهرة اللغة : أبو بكر بن دريد (ت: ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، ط: ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : أبي القاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٢ م .
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل : محمد الخصري (ت: ١٢٨٨هـ) ، تحقيق ك محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٥ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني : أبو العرفان محمد الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) ، تحقيق: دار إحياء الكتب العربية ، بيروت - لبنان .
- الحجة في القراءات السبع : الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون ، ط: ٣ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٠ م .
- الحدود في علم النحو : الرماني ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، ط: ١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٩٦ م .
- حروف المعاني : أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، ط: ١ ، دار الأمل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، دار الأمل ، إربد- الأردن ، ١٩٨٦ م .
- الحروف : أبو نصر الفارابي (ت: ٣٣٩هـ) ، تحقيق : محسن مهدي ، ط: ٢ ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٠ م .
- الحياة الأدبية في البصرة : أحمد كمال زكي ، د.ط ، دار الفكر، دمشق- سوريا ، ١٩٦١ م . ٨٣ .
- خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مط: المدني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٦ م .
- الخصائص : ابن جني وتحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة- مصر ، ١٩٥٢ م .

- الخلاف بين النحويين : رزق الطويل ، ط: ١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة – السعودية ، ١٩٨٥ م .
- الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه : مهدي المخزومي ، وزارة المعارف ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ م .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي صانع النحو وواضع العروض : رحاب خضر عكاوي ، ط: ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، سلسلة إعلام الفكر العربي ، ٢٠٠٢ م .
- دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين ، ط: ٢ ، الناشر: المكتب الإسلامي - مكتبة الفتح ، دمشق – سوريا ، ١٩٦٠ م .
- دراسات في اللغة العربية : خليل يحيى نامي ، د.ط ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٤ م .
- درة الغواص : الحريري ، تحقيق: عبد الله البركاتي ، ط: ١ ، مكتبة الفيصلية ، ١٤١٧ هـ .
- دقائق التصريف : ابن سعيد المؤدب ، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون ، مط: المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ م .
- دلالة الألفاظ : إبراهيم أنيس ، ط: ٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤ م .
- دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، ط: ٣ ، دار المدني ، السعودية- جدة ، ١٩٩٢ م .
- ديوان أبي العتاهية ، تحقيق: كرم البستاني ، د.ط ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ م .
- ديوان جرير ، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر ، د.ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د.ت .
- ديوان ذي الرمة ، تصحيح وتنقيح : كارليل ، كمبردج ، لندن ، ١٩١٩ م .
- ديوان عدي بن زيد ، تحقيق: محمد جبار المعيب ، د.ط ، بغداد- العراق ، ١٩٦٥ م .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق: عمر فاروق الطباع ، ط: ١ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨ م .

- ديوان كعب بن زهير، حققه وقدم له : علي فاعور ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧ م .
- ديوان الكميت ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، ط: ١ ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠ م .
- ديوان المتلمس الضبعي ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، ط: ١ ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٠ م .
- ديوان المتنبي ، تحقيق : عبد المنعم خفاجي وآخرون ، د. ط ، مكتبة مصر ، القاهرة - مصر ، د. ت .
- الروض الآنف : عبد الرحمن السهيلي (ت: ٥٨١هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، د. ط ، دار الكتب الإسلامية ، ١٩٦٧ م .
- الزاهر : ابن القاسم الانباري ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط: ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - العراق ، ١٩٨٧ م .
- سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحقيق : حسن هندايي ، ط: ٢ ، دار القلم ، دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٣ م .
- سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، تحقيق : حسان عبد المنان ، د. ط ، بيت الأفكار الدولية .
- الشاهد وأصول النحو : خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة تكريت ، ١٩٧٤ م .
- شرح ابن الناظم : ابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت - لبنان .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تقديم : حسن حمد ، وإشراف : إميل بديع يعقوب ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٨ م .
- شرح ألفية ابن معطي : عبد العزيز الموصلي ، تحقيق : علي الشوملي ، ط: ١ ، مكتبة الخريجي .
- شرح التسهيل : جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط: ١ ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ م .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهرى ، د.ط ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .
- شرح جمل الزجاجة : ابن خروف ، تحقيق : سلوى عرب ، ط: ١ ، ١٤١٩ هـ.
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، علق عليه : غريد الشيخ ، كتب فهارسه : إبراهيم شمس الدين ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٣ م .
- شرح شافية ابن الحاجب : الرضى الاسترآبادي (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ٨ ، مط: السعادة ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة- مصر ، ١٩٦٠ م .
- شرح عيون كتاب سيبويه : أبو نصر هارون القرطبي ، تحقيق : عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، ط: ١ ، دار الفكر العربي ، مط: حسان ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٤ م
- شرح قطر الندى لابن هشام : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط: ١١ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مط: السعادة ، مصر ، ١٩٦٣ م .
- شرح كافية ابن الحاجب : الرضى الاسترآبادي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ط: ١ ، عالم الكتب ، ٢٠٠٠ م .
- شرح الكافية ، تحقيق: عبد المنعم هريدي ، ط: ١ ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢ م .
- شرح الكوكب المنير : محمد بن أحمد ابن النجار (ت: ٩٧٢ هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد ، ط: ١ ، وزارة الأوقاف السعودية ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، ١٩٩٣ م .
- شرح اللحة البدرية : ابن هشام الأنصاري، تحقيق : هادي نهر ، مط: الجامعة ، بغداد-العراق ، ١٩٧٧ م .
- اللؤلؤة في علم العربية : يوسف بن محمد السرمرى (ت: ٧٧٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم حمد مهاوش الدليمي ، د.ط ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٨٨ م .
- شرح المفصل : ابن يعيش ، تحقيق : ط: ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة- مصر ، ١٤٠٨ م .

- شرح المفصل : ابن يعيش ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط: ١ ، الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠١ م .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب : الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار العرب الإسلامي ، السعودية - مكة ، ١٩٩٠ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق : تركي العتيبي ، ط: ١ ، مكتبة الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، ١٩٨١ م .
- شرح ملحة الإعراب : الحريري ، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، مط: دار التراث ، ١٤٢١ هـ .
- شعر الأحوص ، جمع : عادل سليمان جمال ، قدم له : شوقي ضيف ط: ٢ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٠ م .
- شعر خفاف بن ندبة ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، ١٩٦٨ م .
- شفاء الغليل : شهاب الدين الخفاجي ، قدم له : محمد كشاش ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٨ م .
- شفاء الغليل : محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : حمد الكبير ، مط: الإرشاد ، بغداد - العراق ، ١٩٧١ م .
- الصاحب في فقه اللغة : أحمد بن فارس ، تحقيق : أحمد حسين ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبي نصر الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط: ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- ضحى الإسلام : أحمد أمين ، ط: ٧ ، مط: لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة - مصر ، ١٩٦٤ م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار ، ط: ١ ، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠١ م .
- طبقات فحول الشعراء : ابن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، د. ط ، مط: المدني ، القاهرة - مصر ، د. ت .

- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الأندلسي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: ٢ ، دار المعارف ، د.ت .
- عبقرية الخط العربي في الحضارة الإسلامية: حازم محمد ، د.ط ، وكالة الصحافة العربية ، دار الكتب المصرية ، الجيزة - مصر ، ٢٠١٥ م .
- العين : الخليل الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، ط: ٢ ، مكتبة المجمع ، إيران ، ١٤٠٩ هـ .
- فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر ، تحقيق: محب الدين الخطيب ، ط: ٣ ، المكتبة السلفية ، القاهرة - مصر ، ١٤٠٧ هـ .
- فجر الإسلام : محمد أمين ، ط: ١٠ ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٩ م
- الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة ، مصر - القاهرة ، ١٩٩٧ م .
- الفروق في اللغة : العسكري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط: ٣ ، الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٥ م .
- الفصول في العربية : ابن الدهان النحوي، تحقيق : فائز فارس ، ط: ١ ، دار الأمل ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٨ م .
- فقه اللغة : أبو منصور الثعالبي ، تحقيق : اليسوعيين ، مط: الآباء اليسوعيين ، بيروت - لبنان ، ١٨٨٥ م .
- فقه اللغة المقارن : إبراهيم السامرائي ، ط: ٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣ م .
- فقه اللغة : محمد بن إبراهيم الحمد ، ط: ١ ، دار ابن خزيمة ، الرياض - السعودية ، ٢٠٠٥ م .
- الفهرست : ابن النديم ، د.ط ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق: أسامة طه الرفاعي ، ٢٠١١ م .

- في أصول النحو : صالح بلعيد ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٥ م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق : مهدي المخزومي ، ط: ٣ ، ١٩٨٥ م .
- القاموس المحيط : الفيروز آبادي ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، ط: ٨ ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٥ م .
- القياس في النحو : سعيد جاسم الزبيدي ط: ١ ، دار الشروق ، عمان - الأردن ، ١٩٩٧ م .
- الكافية في النحو : ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، د.ت .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هندائي ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، المدينة - السعودية ، ١٩٩٨ م .
- الكتاب : سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط: ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٨ م .
- الكتاب : سيبويه و تحقيق : عبد السلام هارون ، ط: ١ ، الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ١٩٩٩ م .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل : جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، ط: ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٧ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٤١ م .
- الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش وآخرون ، ط: ٣ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٨ م .
- الكوفيون في النحو والصرف : عبد الفتاح الحموز ، ط: ١ ، الشركة الجديدة للطباعة والنشر - دار عمار ، عمان- الأردن ، ١٩٩٧ م .
- اللامات : أبو القاسم الزجاج ، تحقيق: مازن المبارك ، ط: ٢ ، دار الفكر ، دمشق- سوريا ، ١٩٨٥ م .

- اللامات : الزجاجة تحقيق مازن المبارك ، د.ط ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، ١٩٩١م.
- لحن العامة : عبد العزيز مطر، د.ط ، دار الكاتب العربي ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٧م .
- لحن العوام : الزبيدي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، ط : ٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٠م .
- لسان العرب : جمال الدين ابن منظور(ت:٧١١هـ) ، تحقيق : هاشم محمد الشاذلي وآخرون ، د.ط ، دار المعارف ، القاهرة- مصر ، ١١١٩م .
- لسان العرب ،ط:١ الناشر : دار صادر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م .
- اللغات في القرآن : إسماعيل بن عمرو المقرئ ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ،ط:١ ، مط : الرسالة ، القاهرة – مصر ، ١٩٤٦م .
- اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، د.ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م .
- اللوحة البدرية : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: صلاح روائي ، ط:٢، د.ت .
- اللمع في العربية : ابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط:٢ ، عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ.
- لمع الأدلة : أبو البركات الانباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، د.ط ، مط: الجامعة السورية ، دمشق – سوريا ، ١٩٥٧م .
- المبدع في التصريف :أبو حيان النحوي ، تحقيق : عبد الحميد السيد طلب ، ط:١ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الصّفاة - الكويت ، ١٩٨٢م .
- مجالس ثعلب : أبو العباس ثعلب (ت:٢٩١هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط:٣ ، د.ت .
- مجمع البيان في تفسير القرآن: ابن الحسن الطبرسي (ت:٥٤٨هـ)، ط:١، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) ، د. ط، مكتبة القدسي ، ١٩٩٤ م .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : ابن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط: ١ ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠ م .
- مختار الصحاح : أبو بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ، د. ط ، بيروت لبنان ، ١٩٨٦ م .
- مختصر العين : أبو بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، علق عليه وقدم له : علال الفاسي ، محمد بن تلويت الطنجي ، د. ط ، المكتبة المغربية ، دار البيضاء ، د. ت .
- المخصص : ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مكتب دار إحياء التراث العربي ، قدم له : خليل إبراهيم جفال ، ط: ١ ، مؤسسة التأريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع : إبراهيم السامرائي ، ط: ١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ١٩٨٧ م .
- المدارس النحوية : شوقي ضيف ، ط: ٧ ، دار المعارف ، الناشر: دار المعارف ، ١١١٩ م ، القاهرة - مصر ، ١٩٦٨ م .
- المدارس النحوية : خديجة الحديثي ، ط: ٣ ، دار الأمل ، أربد - الأردن ، ٢٠٠١ م .
- المدخل إلى تقويم اللسان : ابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق : حاتم الضامن ، ط: ١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٣ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي ، ط: ٢ ، دار البابي الحلبي ، القاهرة - مصر ، د. ت .
- المذكر والمؤنث : أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب ، ط: ٢ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٩ م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط: ٣ ، دار التراث ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٨ م .
- المساعد في تسهيل الفوائد : أبو عبد الله ابن عقيل ، تحقيق: محمد كامل بركات ، ط: ٢ ، دار البشائر ، دمشق - سوريا ، ٢٠٠١ م .

- مسالك القول في النقد اللغوي: صلاح الدين الزعبلاني ط: ١، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، أبو ظبي - الإمارات ، ١٩٨٤ م .
- مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي ، تحقيق: حاتم الضامن ، ط: ٢ ، ١٩٨٤ م - مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي ، تحقيق: ياسين السواس ، مطبعة مجمع اللغة العربية ، دمشق- سوريا ، ١٩٧٤ م .
- المصباح المنير : الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق : خضر الجواد ، مكتبة لبنان ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض القوزي ، ط: ١ ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، السعودية - الرياض ، ١٩٨١ م .
- المصطلحات النحوية في التراث النحوي : إيناس كمال الحديدي ، ط: ١، دار الوفاء ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٦ م .
- المعاجم العربية : عبد الله درويش ، د.ط، مط: الرسالة ، القاهرة - مصر ، ١٩٥٦ م.
- المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها: إميل يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت _ لبنان ، ط: ١، ١٩٨١ م ، ط: ٢، ١٩٨٥ م .
- معاني الحروف : أبو الحسن الرماني ، تحقيق : عرفان بن سليم حسونة ، ط: ١، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٥ م .
- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء ، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، ط: ٣ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن الفراء ، تحقيق : يوسف بقاعي ، ط: ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٣ م .
- معاني القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق: محمد علي الصابوني ، ط: ١، مكة- السعودية ، ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، ط: ١، عالم الكتب ، بيروت _ لبنان ، ١٩٨٨ م .
- معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، د.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، د. ت .

- معجم البلدان : ياقوت الحموي ، د.ط ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٧م -
- معجم الشعراء : المرزباني ، تحقيق: فاروق أسليم ، ط:١ ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٥ .
- معجم الشوارد النحوية : محمد حسن شرّاب ، ط:١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق - سوريا ، ١٩٩٠م .
- المعجم العربي نشأته وتطوره: حسين نصار ، ط:٢ ، دار مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير اللبدي ، ط:١ ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٥م .
- المعجم المفصل في شواهد العربية : إميل بديع يعقوب ، ط:١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ١٩٩٦م .
- المعجم المفصل : عزيزة فوال ، ط:١ ، دار الكتب العلمية ، بغداد - العراق ، ١٩٩٢م .
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية ، ط:٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٤ .
- مغني اللبيب في كتب الأعراب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط:١ ، الكويت ، ٢٠٠٠م .
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمة الله ، ط:٦ ، دار الفكر ، بيروت- لبنان ، ١٩٨٥م .
- مفاتيح العلوم : أبو عبد الله الخوارزمي ، تحقيق : جودت فخر الدين ، ط:١ ، دار المناهل ، بيروت - لبنان ، ١٩٩١م .
- مفاتيح الغيب: الفخر الرازي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ .
- مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، ط:٤ ، دار القلم - دمشق ، الدار الشامية - بيروت ، ٢٠٠٩م .
- المفصل في علم العربية : الزمخشري ، ط:٢ ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان

- المفيد في المدارس : إبراهيم السامرائي ، ط:٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان - الأردن ، ٢٠١٤ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق الشاطبي ، تحقيق: محمد البنا وعبد المجيد قطامش، ط:١ ، ٢٠٠٧ م .
- المقاصد النحوية : بدر الدين العيني ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون ، ط:١، دار السلام ، مصر ، ٢٠١٠ م .
- مقاييس اللغة : احمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، محمد الداية ، ١٩٧٩ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، ط:٣ ، القاهرة - مصر، ١٩٩٤ م .
- المقدمة : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش ، ط:١، دار يعرب ، مصر، ٢٠٠٤ م .
- المقرب : ابن عصفور الأشبيلي (ت:٦٦٩هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط:١، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٨ م .
- المقصور والممدود : ابن ولاد ، تحقيق: بولس برونله ، مط: بريل ، ليدن- هولندا، ١٩٠٠ م .
- الممتع في التصريف : ابن عصفور ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط:١، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- الممدود والمقصود : أبو الطيب الوشاء (ت:٣٢٥هـ)، تحقيق : رمضان عبد التواب ، د.ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر، ١٩٧٩ م .
- مناهج التأليف النحوي : كريم حسين ناصح الخالدي ، ط:٢، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، ٢٠١٤ م .
- من تاريخ النحو : سعيد الأفغاني ، د.ط ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٠ م .

- المنصف في شرح التصريف : ابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط: ١، إدارة أحياء التراث القديم ، ١٩٥٤ م .
- المنقوص والممدود : الفراء ، تحقيق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، ط: ٣، دار المعارف ، د.ت.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : علي زوين ، ط: ١، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق- بغداد ، ١٩٨٦ م .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك : الأشموني ، تحقيق : حسن محمد ، إشراف : إميل يعقوب ، ط: ١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ م .
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : نوزاد حسن أحمد ، ط: ١ ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ١٩٩٦ م .
- الموجز في النحو: محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي وغيره ، د.ط ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ١٩٦٥ م .
- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم السهيلي (ت: ٥٨١هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار د.ط، الرياض للنشر والتوزيع د.ت .
- النحو العربي والدرس الحديث : عبدة الراجحي ، د. ط ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٩ م .
- النحو المصفى : محمد عيد ، د.ط ، مكتبة الشباب ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٥ م .
- النحو الوافي : عباس حسن ، ط: ١٥، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٠ م .
- نزهة الالباء في طبقات الأدباء: أبو البركات بن الانباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، د.ط ، دار النهضة ، مصر ، د.ت .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد طنطاوي ، علق عليه : اللحام ، د.ط، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥ م .
- النشر في القراءات العشر : أبو محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة : علي محمد الصباغ ، د.ط، المكتبة التجارية الكبرى ، مط: مصطفى محمد ، القاهرة – مصر .

- همع الهوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ م .

- همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، د. ط، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠١ م .

- الواضح في علم العربية : الزبيدي ، تحقيق : عبد الكريم خليفة ، ط: ٢ ، دار جليس الزمان ، عمان – الأردن ، ٢٠١١ م .

- الوسيط في تاريخ النحو: عبد الكريم الأسعد ، ط: ١ ، دار الشواف ، السعودية ، ١٩٩٢ م .

- الرسائل :

- المصطلحات والأصول النحوية: عبد الوهاب بن محمد الغامدي ، جامعة أم القرى – السعودية ،

- التذكير والتأنيث في القرآن الكريم : محمد عبد الناصر ، إشراف : محمد مصباح أحمد نصر ، جامعة أم القرى – السعودية .

- نظام الجملة : سناء البياتي ، كلية الآداب ، بغداد – العراق ، ١٩٨٣ م .

- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي : وليد حسين محمد عبد الله ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن .

- البحوث والمجلات :

- المحدودات في العربية : عبد الحميد الدباش ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، صفاقس – تونس ، ٢٠٠٧ م .

- أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف : مزيد إسماعيل نعيم ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد (٢٧) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥ م .

- مجلة البحوث الإسلامية ، العدد (٣٨) ، السعودية ، ١٤١٣-١٤١٤ هـ .

grammatical cause and its concept in linguistics and terminology and types of grammatical causes in linguists. The second chapter deals with the effect of grammatical methods on linguists efforts, which includes: grammatical approach to the doctrines of grammarians, grammatical works, grammatical figures, and the second: the effect of grammatical usage on linguists. The third chapter deals with different subjects. it includes two topics: the first is grammatical differences among linguists, and the second is the approach of linguists in the study of grammar, and it has been concluded that the speeches of the linguistic works and their finalities are grammatical issues. Linguists are linguists and

have differing doctrines that tend to, whether they belong to the school of "Kufa" or that of "Basrah" in conclusion, I ask God Almighty that I succeeded to present what is beneficial in this research, and that it will be useful for researchers.

Abstract

In the name of Allah the Merciful, most compassionate

This study deals with the subject of grammatical lesson within linguists in the light of the speeches of their linguistic works and their finalizations. This study included a set of origins, terminology and grammatical differences among linguists. The study is based on the descriptive, analytical method because it suits the linguistic studies which was used by the first scholars of the Arabic language in dealing with language issues.

The study was divided into three chapters:

The first chapter deals with three grammatical issues: First: listening, which includes sources of hearing from the holy Quran and its reading, poetry, and linguistics in these sources of grammatical issues. The second is "measurement" which includes the concept of measurement as far as linguistics and terminology are concerned as well as the elements of measurement and standard issues in linguists, and the third: